



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تُتَمِّمُ المَوَاردُ المَالِيَّةُ وأثرها في مَحْفَظَةُ الأمانِ المَصْرَفِي "دراسة مقارنة بين عينته من المصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية"

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء
كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية
والمصرفية

تقدم بها
أمير علي خليل الموسوي

إشراف
الأستاذ المساعد
فؤاد حمودي العطار

إشراف
الأستاذ الدكتور
علاء فرحان طالب

2010م

1431 هـ

و

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ أَنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً
قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ
وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ أَنِّي أَعْلَمُ
مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ
عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ
هَؤُلَاءِ أَنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا
عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ
صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة
آية 32

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (استراتيجيات تنمية الموارد المالية وأثرها في محافظة الائتمان المصرفي) دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية للطالب أمير علي خليل الموسوي قد جرى إعدادها تحت إشرافنا في قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة كربلاء.

إمضاء: إمضاء:
الاسم: أ. د. علاء فرحان طالب الاسم: أ. م. فؤاد حمودي العطار
التاريخ: 2010/ / التاريخ: 2010/ /

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (استراتيجيات تنمية الموارد المالية وأثرها في محافظة الائتمان المصرفي) دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت مؤهلة للمناقشة ولأجله وقعت.

إمضاء:
الخبير اللغوي: م. صلاح مهدي جابر
التاريخ: 2010 / /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من لدن المشرفين والمقوم اللغوي، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

إمضاء:
الاسم: أ. د. حاكم محسن محمد
التاريخ: 2010 / /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة
((استراتيجيات تنمية الموارد المالية وأثرها في محافظة الائتمان المصرفي)) دراسة
مقارنة بين عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية ، مقدمة من قبل طالب
الماجستير ((أمير علي خليل الموسوي)) , وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما لها
علاقة بها ونشهد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم في العلوم المالية
والمصرفية بتقدير (()) .

الأستاذ الدكتور
جمال عبد الرسول الدباغ
رئيساً
2011 / /

الأستاذ المساعد
الدكتور
أكرم محسن الياسري
عضواً
2011 / /

الأستاذ المساعد
الدكتور
عبد السلام لفته سعيد
عضواً
2011 / /

الأستاذ المساعد
فؤاد حمودي العطار
عضواً ومشرفاً
2011 / /

الأستاذ الدكتور
علاء فرحان طالب
عضواً ومشرفاً
2011 / /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة .

أ.د. علاء فرحان طالب
عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

إهداء

إلى مَنْ أضاء الكون بنوره
"الحكيم العليم"
إلى مَنْ تشرفت الأرض والسماء بوجوده
((محمد " صلى الله عليه واله "))
إلى القلب الذي غمرني حباً وحناناً
"والدي"
إلى ينبوع الحب والأمل.. وعبير أنفاسي
"والدي"
إلى من وقفت بجانبني ... وساندتني
"زوجتي"
إلى من علموني وشجعوني
"أساتذتي"
إلى من رافقوني بدربي
"زملائي"
إلى أحبائي..... وأعزائي
"أخوتي وأخواتي"

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث



شكر وتقدير

الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته والحمد لله الذي ذلّ كل شيء لعزته والحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين .
وبعد ...

فإن واجب الوفاء بالجميل يملئ عليّ أن أتقدم بعميق شكري وامتناني لأستاذي ومشرفي أ.د. علاء فرحان طالب " و "أ.م. فؤاد حمودي العطار " لما لهما من فضلٍ ودور كبير في إتمام رسالتي ابتداءً من اختيار الموضوع وحتى وصولي إلى هذه المرحلة .

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أ.د. حاكم محسن محمد ، كما يدفعني واجب الوفاء أن أتقدم بالشكر العميق إلى أساتذتي الأفاضل الذين كانوا لي مصدر عطاء للعلم والمعرفة خلال مسيرتي الدراسية الأولية والعليا في قسم العلوم المالية والمصرفية وبقية أساتذة الكلية الذين ساهموا في تقديم المشورة العلمية والنصيحة الصادقة أثناء مدة الدراسة

وأوجه جزيل الشكر إلى م. أحمد كاظم أبريس لما قدمه من مساعده، وأقدم شكري وتقديري إلى أ.د. أكرم محسن الياسري لتوجيهاته السديدة والقيّمة .

كما وأقدم شكري وامتناني لزملائي وزميلاتي لتعاونهم الكبير معي خلال مدة الدراسة أخص منهم (محمد فائز ، إيناس ناصر ، عباس فاضل ، محمد زهير ، صالح مهدي " أبو ولاء " ، بشرى محمد " أم عبد الله ") وإلى كل من (السيد علي أحمد فارس ، السيد حسام شياح ، الست نغم دايع) . وأتوجه بالشكر الجزيل إلى من ساندوني وشجعوني ووقفوا معي أصدقائي وأحبائي كل من الأخ أمجد جعفر بحر العلوم و محمد مجيد الحمداني والأخ هادي ناجح البارودي .

وأخيراً أتقدم بجزيل شكري وتقديري لوالدي العزيزين ولزوجتي ولأخوتي وأخواتي لمساعدتهم لي على الاستمرار والعطاء وتهئية الظروف المناسبة للمثابرة في إتمام مسيرتي العلمية .
اللهمّ إنني أسألك علماً نافعاً وعملاً متقبلاً ورزقاً طيباً ...

الباحث

المستخلص

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر استراتيجيات تنمية الموارد المالية (المتغير المستقل) بمتغيراته الفرعية والتي شملت (إستراتيجية تنمية الودائع ، وإستراتيجية زيادة رأس المال ، وإستراتيجية الحصول على القروض ، وإستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني) في محفظة الائتمان المصرفي (المتغير المعتمد) وفقاً لأبعاده المتمثلة بـ (الائتمان النقدي ، والائتمان التعهدي ، ونماذج ائتمانية حديثة) ، كدراسة مقارنة بين المصارف العراقية الحكومية والأهلية ، محاولةً الإجابة على التساؤلات الآتية التي تشكل بمجموعها مشكلة الدراسة :

1. ما مستوى تطبيق المصارف التجارية العراقية لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية بفروعها الأربعة بشكل منتظم على تطوير وتحسين المحفظة الائتمانية للمصارف المبحوثة ؟
2. ما مستوى اهتمام المصارف التجارية العراقية بأبعاد (مكونات) محفظة الائتمان المصرفي ؟

و يتبلور الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الدور الذي تلعبه استراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي ، وقد تم اختيار عينة من المصارف التجارية العراقية (الحكومية والأهلية) لأجراء الدراسة واختبار فرضياتها ، إذ شملت الدراسة على مصرفين حكوميين و أربعة مصارف أهلية ، وجمعت البيانات من عينة قوامها (56) فرداً بين مدير ورئيس قسم ومسؤول شعبة في المصارف المبحوثة .

وقد تم استخدام استمارة الإستبانة أداة رئيسة في جمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني فضلاً عن المقابلات الشخصية والتقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2005 – 2009) بهدف دعم دقة بيانات الأستبانة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها :-

1. تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني متغيرات الدراسة .
2. وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي.

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	المحتويات
د- هـ	فهرست الجداول
و	فهرست الإشكال
ز	فهرست الملاحق
ح	المستخلص
2 - 1	المقدمة
32 - 3	الفصل الأول : بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة
9 - 3	المبحث الأول : بعض الدراسات السابقة
32 - 10	المبحث الثاني : منهجية الدراسة
84 - 33	الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة
59 - 33	المبحث الأول : تنمية الموارد المالية للمصارف التجارية
84 - 60	المبحث الثاني : محفظة الائتمان المصرفي
117 - 85	الفصل الثالث : الدعم الإحصائي لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج
93 - 85	المبحث الأول : تحليل العوامل الأساسية لفقرات استنتاجه الدراسة
104 - 94	المبحث الثاني : وصف وتشخيص مجال الدراسة.
117 - 105	المبحث الثالث : وصف وتشخيص متغيرات الدراسة.
157 - 118	الفصل الرابع : اختبار مخطط الدراسة وفرضياتها
133 - 118	المبحث الأول : تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة .
157 - 134	المبحث الثاني : قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة
166 - 158	الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات
162 - 158	المبحث الأول : الاستنتاجات
166 - 163	المبحث الثاني : التوصيات
175 - 167	المصادر
	الملاحق

فهرست الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
19	محاور الاستبانة .	1
20	الاستمارات الموزعة والمسترجعة .	2
26	وصف عينة الدراسة حسب الجنس .	3
27	وصف عينة الدراسة حسب الفئة العمرية .	4
28	وصف عينة الدراسة حسب التحصيل الدراسي .	5
29	وصف عينة الدراسة حسب المنصب الإداري .	6
30	وصف عينة الدراسة حسب إجمالي مدة الخدمة.	7
31	وصف عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية .	8
86	نتائج اختبار KMO لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية	9
88	نسبة تباين العامل من التباين الكلي وتباين المجتمع للعامل للمتغير المستقل	10
89	مصفوفة العناصر المدورة للمتغير المستقل	11
90	نتائج اختبار KMO لمحافظة الانتماء المصرفي	12
91	نسبة تباين العامل من التباين الكلي وتباين المجتمع للعامل للمتغير المعتمد	13
93	مصفوفة العناصر المدورة للمتغير المعتمد	14
95	معدلات تغير الودائع للمصارف الحكومية عينة الدراسة	15
96	معدلات تغير رأس المال للمصارف الحكومية عينة الدراسة	16
97	معدلات تغير الانتماء للمصارف الحكومية عينة الدراسة	17
99	معدلات تغير الودائع للمصارف الأهلية عينة الدراسة	18
101	معدلات تغير رأس المال للمصارف الأهلية عينة الدراسة	19
102	معدلات تغير الانتماء للمصارف الأهلية عينة الدراسة	20

104	تباين معدلات الزيادة بين المصارف الحكومية والأهلية عينة الدراسة	21
106	وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية للمصارف التجارية الحكومية	22
109	وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية للمصارف التجارية الأهلية	23
111	مقارنة استراتيجيات تنمية الموارد المالية حسب أهميتها على مستوى المصارف عينة الدراسة	24
113	وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لأبعاد محفظة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الحكومية	25
115	وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لأبعاد محفظة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الأهلية	26
117	مقارنة أبعاد محفظة الائتمان المصرفي حسب أهميتها على مستوى المصارف عينة الدراسة	27
119	نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع ومحفظة الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية .	28
122	نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال ومحفظة الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية .	29
125	نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض ومحفظة الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية .	30
128	نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني ومحفظة الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية .	31
131	نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية .	32
132	ترتيب قوة العلاقة بين متغيرات إستراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية وفقاً لقيمة معامل الارتباط البسيط	33
135	قياس تأثير إستراتيجية تنمية الودائع في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية .	34
140	قياس تأثير إستراتيجية زيادة رأس المال في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية .	35
144	قياس تأثير إستراتيجية الحصول على القروض في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية .	36
149	قياس تأثير إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية .	37
154	قياس تأثير إستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية .	38
156	ترتيب قوة تأثير متغيرات إستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية وفقاً لقيم معامل التفسير	39

فهرست الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
2	هيكلية الدراسة الحالية	1
14	مخطط الدراسة الفرضي	2
36	موارد أموال المصرف التجاري	3
43	أنواع الودائع المصرفية	4
56	دورة خلق الودائع	5
63	أبعاد محفظة الائتمان المصرفي	6
65	أنواع القروض	7
75	عناصر السياسة الائتمانية	8
88	التأكد من صحة عدد متغيرات استراتيجيات تنمية الموارد المالية	9
92	التأكد من صحة عدد أبعاد محفظة الائتمان	10
95	معدل تغير الودائع للمصارف الحكومية عينة الدراسة	11
96	معدل تغير رأس المال للمصارف الحكومية عينة الدراسة	12
98	معدل تغير الائتمان للمصارف الحكومية عينة الدراسة	13
100	معدل تغير الودائع للمصارف الأهلية عينة الدراسة	14
101	معدل تغير رأس المال للمصارف الأهلية عينة الدراسة	15
103	معدل تغير الائتمان للمصارف الأهلية عينة الدراسة	16

فهرست الملاحق

العنوان	رقم الملحق
أسماء السادة المحكمين	1
قياس الاتساق والتناغم الداخلي للأستبانة	2
استمارة الأستبانة	3
الوسائل الإحصائية المستخدمة	4
التحليل العاملي	5
قياس الاعتمادية للأستبانة	6

المقدمة

تعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولا سيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها القطاع المصرفي فما عاد يقتصر عملها على دور الوساطة، بل تعداه إلى الصيرفة الشاملة، مما تطلب من الصناعة المصرفية العراقية على وجه الخصوص أن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات، وممارسة الدور المنوط بها من خلال دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تتبناه المصارف العراقية من وسائل لتنمية مواردها المالية، وانعكاس ذلك في محفظتها الائتمانية. وهذا هو جوهر هذه الدراسة، فالدراسات المتعلقة باستراتيجيات التنمية قد تكون نادرة، ويعود هذا إلى قلة ادراك منظماتنا المصرفية بأهمية هذه الاستراتيجيات، لذا فإن هذه الدراسة هي محاولة لبحث أو دراسة أنواع استراتيجيات تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي .

من هذا المنطلق فإن الدراسة تهدف إلى معرفة مدى إسهام تبني هذه الاستراتيجيات في المحفظة الائتمانية لتلك المصارف وقد تم هيكلة الدراسة في خمسة فصول :-

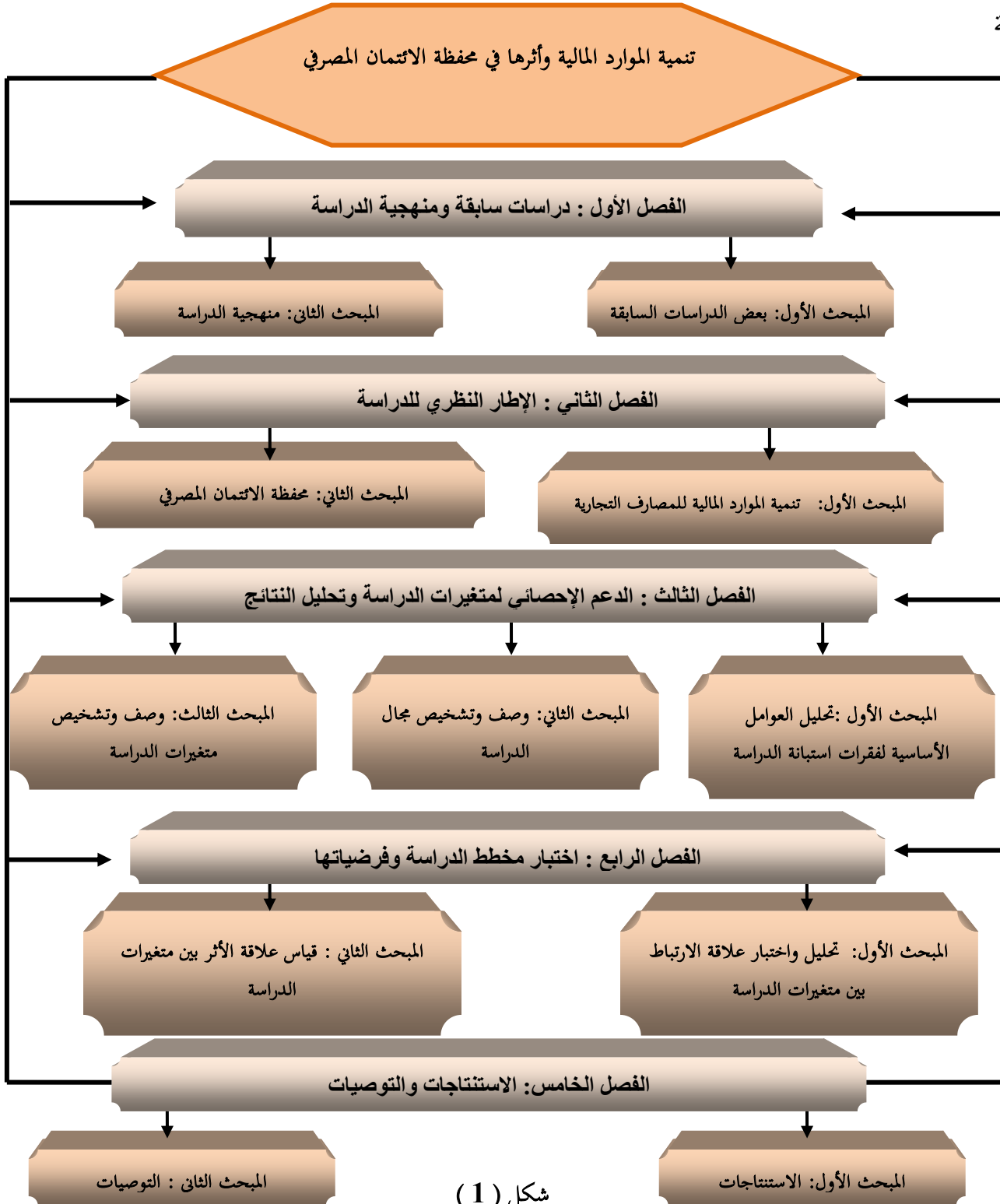
❖ تناول الفصل الأول (بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة) وتضمن مبحثين ، خُصص الأول لبعض الدراسات السابقة في حين تناول الثاني منهجية الدراسة .

❖ تناول الفصل الثاني (الإطار النظري للدراسة) من خلال مبحثين ، خُصص الأول لتنمية الموارد المالية للمصارف التجارية ، في حين تناول الثاني محفظة الائتمان المصرفي .

❖ تناول الفصل الثالث (الدعم الإحصائي لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج) وتكون من ثلاث مباحث خُصص الأول لتحليل العوامل الأساسية لفقرات استبانة الدراسة ، في حين ركز المبحث الثاني على وصف وتشخيص مجال الدراسة أما المبحث الثالث فتناول وصف وتشخيص متغيرات الدراسة

❖ تناول الفصل الرابع (اختبار مخطط الدراسة وفرضياتها) من خلال مبحثين خُصص الأول لتحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة . في حين تناول الثاني قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة .

❖ تناول الفصل الخامس (الاستنتاجات والتوصيات) تألف من مبحثين ، خُصص الأول للاستنتاجات بجانبها النظري و التطبيقي أما المبحث الثاني فتناول توصيات الدراسة . والشكل (1) يوضح هيكلية هذه الدراسة



شكل (1)
هيكلية الدراسة الحالية

ألفصل الأول

المبحث الأول
بعض الدراسات السابقة

المبحث الثاني
منهجية الدراسة

المبحث الأول

بعض الدراسات السابقة

تناول هذا المبحث بعض الدراسات والأبحاث السابقة التي اطلع عليها الباحث من خلال عملية البحث والتقصي في مكتبات الجامعات وشبكة الانترنت - في حدود ما استطاع - , وقد وجد أن هذه الدراسات قد تناولت تفاصيل عن بعض متغيرات دراسته الحالية كل على حدة . إذ لم يجد الباحث دراسة سابقة مماثلة لدرسته تناولت استراتيجيات تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي وفيما يلي أهم تلك الدراسات وحسب تسلسلها الزمني :-

دراسة نور، 2005	
قياس القدرة الائتمانية في منظمات الأعمال في الأردن	عنوان الدراسة
التعرض للمقومات التي يجب الأخذ بها في إطار المعالجة النظرية والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الائتمان وكذلك تحديد أسس قياس الخطر الائتماني فضلاً عن تحليل المتغيرات التي تؤثر في قدرة المصارف على منح الائتمان والقدرة الائتمانية للشركات المقترضة	هدف الدراسة العام
16 مصرفاً و 40 شركة صناعية أردنية	العينة
تحليلية اعتمدت المؤشرات والنسب المالية	أسلوب الدراسة
أظهرت النتائج معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتغير المعتمد (القدرة الائتمانية) فضلاً عن أهمية هذه المتغيرات في تحليل وقياس القدرة الائتمانية للمصارف والشركات الأردنية.	أهم الاستنتاجات

دراسة مصطفى، 2005	
عنوان الدراسة	التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي
هدف الدراسة العام	عرض إطار مفاهيمي عن التمويل بالإيجار وتوفير المعلومات الضرورية بشأن إمكانية تطبيقه كإستراتيجية للعمل المصرفي فضلاً عن إيضاح طرق المعالجة المحاسبية له
العينة	بعض مدراء ورؤساء أقسام المصارف التجارية العالمية
أسلوب الدراسة	استطلاعية
أهم الاستنتاجات	لا يمكن عدّ إستراتيجية التمويل بالإيجار وسيلة لإنقاذ المؤسسات المالية التي تعاني من أوضاع صعبة أو ميئوس منها كونها تعد تقنية مالية ليست سهلة المنال .

دراسة أبوكرش، 2005	
عنوان الدراسة	إدارة مخاطر الائتمان المصرفي
هدف الدراسة العام	أظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية وبيان أهمية التحليل المالي والائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة من خلال استخدام المؤشرات التي تنتبأ بالتعثر المالي .
العينة	بعض المصارف التجارية والمؤسسات المالية في فلسطين
أسلوب الدراسة	وصفية
أهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى وجود عدة طرق ومعايير لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي وغالبيتها مطبقة في الكثير من المصارف والمؤسسات المالية

وتسهم بشكل كبير في القرار الائتماني	
-------------------------------------	--

دراسة جانكيز بك ، 2005	
المصارف العراقية بين خيارى الرسملة والاندماج	عنوان الدراسة
تحليل البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالتنبؤ المستقبلى من اجل تحديد الخيار الإستراتيجى بين البدائل المتاحة " رسملة ، اندماج ، رسملة واندماج بصورة تكاملية " .	هدف الدراسة العام
بعض المصارف التجارية العراقية	العينة
استطلاعية	أسلوب الدراسة
تعانى المصارف العراقية من عدم وجود مناخ إدارى يدرك أهمية تبني إستراتيجيتى الرسملة والاندماج ومدى ضرورتهما للنهوض بواقع المصارف العراقية .	أهم الاستنتاجات

دراسة الياس ، 2005	
تأثير خطر السيولة فى عائد توظيفات الأموال المصرفية	عنوان الدراسة
قياس وتحليل عوائد توظيفات الأموال المصرفية من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة به ومن ثم قياس وتحليل أثر خطر السيولة فى عوائد توظيفات أموال المصارف عينة الدراسة .	هدف الدراسة العام
بعض المصارف التجارية العراقية	العينة
تطبيقية	أسلوب الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات المالية شكلت المصدر الرئيس لعوائد	أهم الاستنتاجات

المصارف الحكومية في حين شكل الائتمان المصرفي أهم مصدر إيرادي للمصارف التجارية الأهلية مما يدل على توجهها نحو توسيع سياساتها الأقرضية .	
--	--

دراسة الحميري ، 2006	
أثر إدارة التدفقات المالية على الأداء المصرفي	عنوان الدراسة
التعرف على السياسات المعتمدة من قبل المصارف عينة الدراسة في طرق أدارتها لمصادر واستخدامات الأموال ومن ثم تقويمها باستخدام أساليب التحليل المالي والإحصائي .	هدف الدراسة العام
مصرفان عراقيان ومصرفان أردنيان	العينة
تحليلية مقارنة	أسلوب الدراسة
لا يوجد تأثير لإجمالي مصادر واستخدامات الأموال في إجمالي مؤشرات الأداء والمخاطر المصرفية إذ أقتصرت ذلك على تأثير بعض أبعاد المتغير المستقل في بعض أبعاد المتغير التابع .	أهم الاستنتاجات

دراسة شاهين ، 2006	
"دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية.	هدف الدراسة العام
مسئولي إدارات الائتمان الرئيسية في المصارف الفلسطينية كافة	العينة
ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين	أسلوب الدراسة

أهم الاستنتاجات	تحتل التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة المرتبة الثانية بعد التوظيفات الخارجية إذ تتوسع البنوك في منح الائتمان عندما يزداد الطلب عليها في ظل التحسن الذي يطرأ على الظروف الاقتصادية.
-----------------	--

دراسة Chang & Hsu , 2007	
عنوان الدراسة	تجريب محفظة الائتمان على أساس التقييم الداخلي Back Testing Credit Portfolio On Internal Rating Based
هدف الدراسة العام	تحليل البيانات التجريبية للمحافظ الائتمانية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة ومعرفة مدى تطابقها مع مقررات لجنة بازل .
العينة	309 محفظة ائتمان تابعة للمصارف التايوانية
أسلوب الدراسة	تجريبية
أهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى أن رأس المال المصرفي هو من أهم الدفاعات التي تستطيع الصمود أمام مخاطر الائتمان كما أن هناك اختلاف كبير في معدل حساسية الخطر بين محفظة ائتمانية وأخرى .

دراسة الزوام وإبراهيم ، 2009	
عنوان الدراسة	أدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية
هدف الدراسة العام	التعرف على ماهية المخاطر الائتمانية وأنواعها والسياسات الوقائية التي يجب اعتمادها عند منح الائتمان كما تهدف إلى معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيه والتوصل إلى مقترح محدد لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية .
العينة	بعض أصحاب القرار في المصارف التجارية الليبية .

وصفية	أسلوب الدراسة
فشل المؤسسات المالية والمصرفية لعدم تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة في إدارة الائتمان من تخطيط وتنظيم ورقابة إئتمانية .	أهم الاستنتاجات

دراسة Kant & Huizinga , 2009	
نشاط المصرف واستراتيجياته التمويلية " الأثر على العائد والمخاطرة " Bank Activity And Funding Strategies “ The Impact On Risk And Return “	عنوان الدراسة
دراسة الأنشطة المصرفية بعد وقوع الأزمة المالية عام 2007 بالتركيز على الأنشطة التي تولد عوائد من غير الفوائد مثل التوسع في عمليات تبادل الأسهم والاستفادة من تنويع المخاطر .	هدف الدراسة العام
1334 مصرفاً في 101 بلد حول العالم	العينة
استطلاعية	أسلوب الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن الإستراتيجيات المصرفية التي تعمل على توليد عوائد من غير الفوائد على القروض تكون ذات مخاطر عالية جداً .	أهم الاستنتاجات

بملاحظة الدراسات السابقة ، نجد أن القليل منها تعلق بالموارد المالية للمصرف وتطرق إلى بعض الاستراتيجيات الخاصة بها فمثلاً دراسة (مصطفى ، 2005) لم تتناول الاستراتيجيات التي تناولتها هذه الدراسة بل اقتصر على إستراتيجية التمويل عن طريق الإيجار ، أما دراسة (جانكيز بك ، 2005) فقد تناولت استراتيجيات الرسملة والاندماج فقط دون الوقوف على باقي الاستراتيجيات ، وبالنسبة لدراسة (الحميري ، 2006) فقد اقتصر على إدارة الموارد المالية للمصرف دون ذكر

استراتيجيات تنميتها ، بينما تناولت دراسة (Kant & Huizinga , 2009) الاستراتيجيات التمويلية من خلال دراسة واقع الأنشطة المصرفية بعد الأزمة المالية الأخيرة وركزت على الأنشطة التي تولد عوائداً من غير الفوائد مثل تبادل الأسهم بعكس ما جاء في الدراسة الحالية .

أما بقية الدراسات فكانت تختص بالائتمان المصرفي فدراسة (الياس ، 2005) تناولت تأثير خطر السيولة و تطرقت إلى توظيفات الأموال المصرفية بشقيه (الائتماني ، والاستثماري) ، أما (نور ، 2005) فقد ركزت على قياس القدرة الائتمانية بأسلوب تحليلي اعتماداً على المؤشرات المالية مثل السيولة والربحية ... الخ .

بينما (أبو كرش ، 2005) و (الزوام ، إبراهيم ، 2009) تناولوا فقط مخاطر الائتمان المصرفي ولم يتطرقوا إلى مفهوم محفظة الائتمان وأنواع الائتمان المصرفي كما في الدراسة الحالية . أما دراسة (Chang & Hsu , 2007) فقد ركزت على قياس محفظة الائتمان على أساس التخمين الداخلي بينما ركزت الدراسة الحالية على قياس مدى تأثير تنمية مصادر أموال المصرف في محفظته الائتمانية .

واستطاع الباحث الاستفادة من هذه الدراسات من خلال التعرف على بعض المصادر والدوريات والبحوث النظرية والتطبيقية التي أمكن الاطلاع عليها وتتبع نتائجها مما سهل الطريق أمامه في بناء الإطار النظري لدراسته ، فضلاً عن التعرف على منهجيات هذه الدراسات، وتسلسل فقراتها بالشكل الذي مكّنه من تصميم منهجية دراسته.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث تحديد منهجية الدراسة من خلال استعراض أهم فقراته وهي (مشكلة الدراسة , أهمية الدراسة , أهداف الدراسة , مخطط الدراسة , فرضيات الدراسة , حدود الدراسة المكانية والزمانية , أدوات الدراسة , استمارة الأسئلة , وصف مجتمع الدراسة , وصف عينة الدراسة , أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة) وعلى النحو الآتي :

أولاً: مشكلة الدراسة

أن قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع ، فضلاً عن تواضع الاهتمام بتحديد علاقة واثر تنمية الموارد المالية في تشكيل محفظة الائتمان المصرفي على الرغم من أهميتهما في القطاع المصرفي ولد المشكلة المعرفية للدراسة ، و يتحدد الإطار العام لمشكلة الدراسة الميدانية في معرفة مدى اهتمام المصارف التجارية العراقية بتنمية مواردها المالية ولاسيما في إتباع استراتيجيات محددة تأخذ على عاتقها تنمية هذه الموارد ، فضلاً عن تواضع مكونات محافظها الائتمانية مما ينعكس سلباً على حجم الأرباح وبالتالي على مستوى أداءها وقدرتها على المنافسة وخاصةً وان السوق المصرفي العراقي شهد انفتاحاً على العالم في ظل اقتصاديات السوق التي أقرها الدستور العراقي .

وتتمحور مشكلة الدراسة بإثارة التساؤلات الآتية :

1. ما مستوى اهتمام المصارف التجارية العراقية بتنمية الموارد المالية باستراتيجياتها الأربع (إستراتيجية تنمية الودائع ، وإستراتيجية زيادة رأس المال ، وإستراتيجية الحصول على القروض ، وإستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني) بشكل منتظم على تطوير وتحسين المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية الحكومية مقارنةً بالأهلية ؟
2. ما مستوى اهتمام المصارف التجارية العراقية بأبعاد (مكونات) محفظة الائتمان للمصارف التجارية الحكومية مقارنةً بالأهلية ؟
3. ما مستوى تأثير تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان للمصارف التجارية الحكومية مقارنةً بالأهلية ؟

ثانيا : أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي أحدثتها المصارف العالمية ، مما دعا إلى ضرورة مواكبة هذه التطورات عن طريق القيام بدراسات علمية دقيقة عن واقع العمل المصرفي ، وتحديد الوسائل التي ينبغي على المصارف التجارية إتباعها لتحسين واقع خدماتها وقدراتها المالية من أجل تعظيم ربحيتها والحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة ، من خلال امتلاكها محفظة ائتمانية ذات مكونات متنوعة تمكنها من توزيع المخاطر بأفضل ما يمكن .

ويمكن الوقوف على أهمية الدراسة بشكل أكبر من خلال النقاط الآتية :

1. التعرف على الفوارق بين المصارف التجارية الحكومية والأهلية في مدى تبنيتها لمتغيرات الدراسة للنهوض بواقع القطاع المصرفي العراقي .
2. بهدف قيام المصارف التجارية العراقية بتطوير وتحسين وتنويع خدماتها الائتمانية للنهوض بالواقع الاقتصادي وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل البلد من خلال اعتمادها التوجه الاستراتيجي .

3. تعزيز القدرة التنافسية للمصارف العراقية تتطلب إتباع استراتيجيات علمية وعملية لتنمية مواردها المالية ومن ثم توظيفها في تقديم خدمات ائتمانية تحقق عوائد عالية وبأقل مخاطرة ممكنة .
4. ندرة الدراسات الخاصة بتنمية الموارد المالية عموماً وذات الصلة بمحفظة الائتمان المصرفي على وجه الخصوص يضيف أهمية أخرى إلى هذه الدراسة، من خلال مواكبة التطور في قطاع المصارف وأن الاتجاهات المعاصرة تؤكد ضرورة مساهمة هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

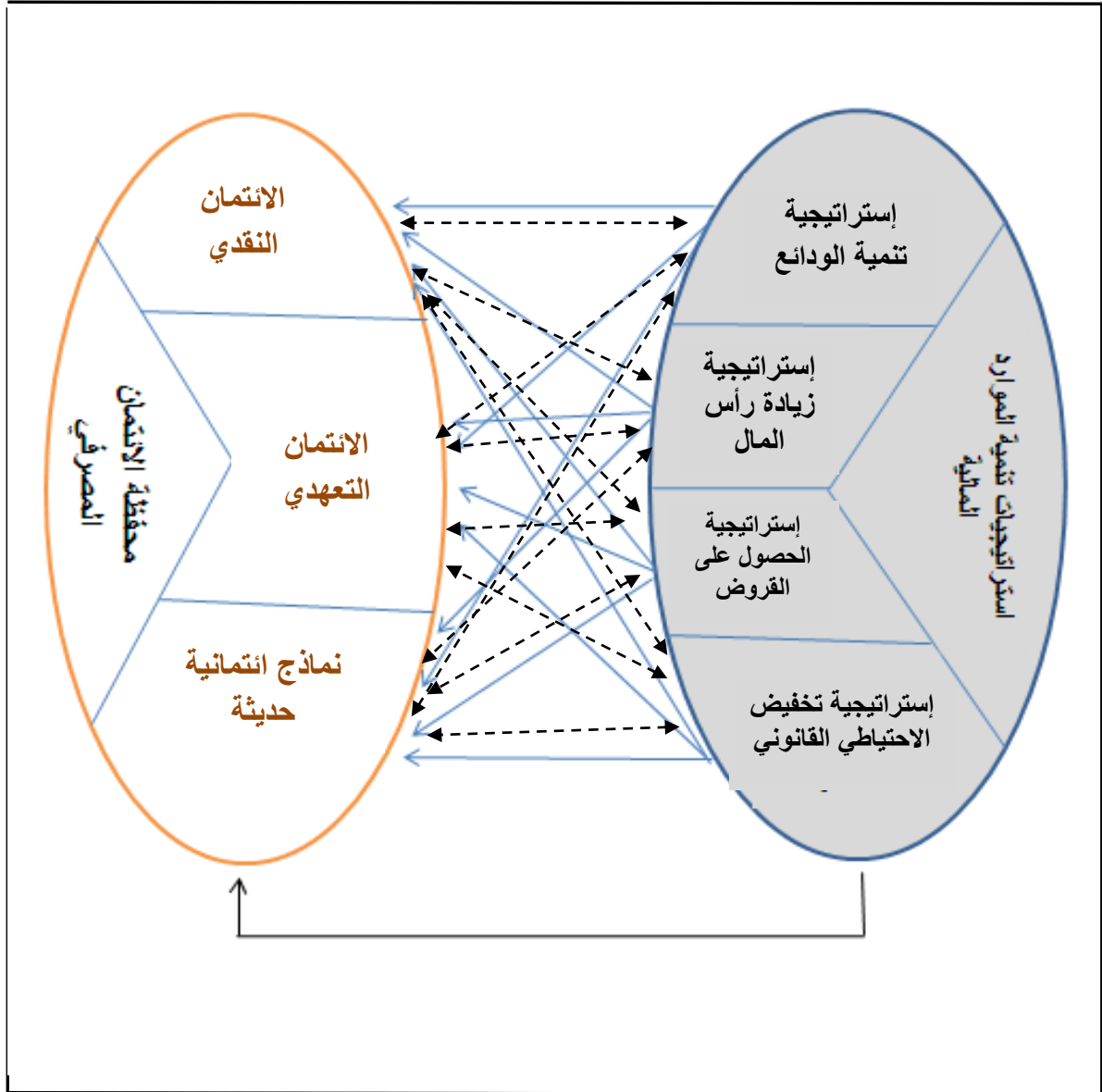
- يتبلور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعريف بالدور الذي تلعبه استراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي ، كما توجد هناك أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها أهمها :
1. بلورة إطار نظري للتعريف بوسائل أو استراتيجيات تنمية الموارد المالية و أنواعها وطبيعة محفظة الائتمان المصرفي و أبعادها .
 2. تحديد مستوى اهتمام المصارف التجارية الحكومية والأهلية بمتغيرات الدراسة (إستراتيجيات تنمية الموارد المالية و محفظة الائتمان المصرفي)
 3. تشخيص علاقة الارتباط بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان للمصارف التجارية الحكومية مقارنةً بالأهلية .
 4. تحديد علاقة الأثر لإستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان للمصارف التجارية الحكومية مقارنةً بالأهلية .
 5. تصميم وبناء مخطط الدراسة الفرضي واختباره في ضوء الأبعاد الخاصة بمتغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية .
 6. التوصل إلى استنتاجات يمكن من خلالها تقديم توصيات للمصارف عينة الدراسة عن مدى إسهام تبني إحدى استراتيجيات تنمية الموارد المالية في المحفظة الائتمانية لتلك المصارف .

رابعاً : مخطط الدراسة

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة وضمن إطارها النظري والتطبيقي تم تصميم مخطط الدراسة الفرضي بما يعبر عن العلاقات المنطقية لمتغيرات الدراسة وكما موضح في الشكل (2) ، ويشير المخطط إلى وجود متغيرين رئيسيين هما :

المتغير المستقل : يتمثل بأنواع استراتيجيات تنمية الموارد المالية الأربعة (إستراتيجية تنمية الودائع ، وإستراتيجية زيادة رأس المال ، وإستراتيجية الحصول على القروض ، وإستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني) . التي تم تحديدها في ضوء (هندي ، 2000 : 116)

المتغير المعتمد : يتمثل بأبعاد محفظة الائتمان المصرفي (الائتمان النقدي ، والائتمان التعهدي ، ونماذج ائتمانية حديثة) . التي تم تحديدها في ضوء (الياس ، 2005 : 61)



شكل (2)

مخطط الدراسة الفرضي

المصدر : من إعداد الباحث

خامساً : فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وانسجاماً مع ما تقتضيه الدراسة من تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسية انبثقت مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية وهي كالآتي :-

1. الفرضية الرئيسية الأولى : تتباين المصارف عينة البحث في تبني متغيرات الدراسة ، وتنبتق منها الفرضيات الآتية :-

- أ. تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني استراتيجيات تنمية الموارد المالية بمتغيراتها.
- ب. تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها .

2. الفرضية الرئيسية الثانية : هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها ، وتنبتق منها الفرضيات الآتية :-

- أ. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية تنمية الودائع و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها .
- ب. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية زيادة رأس المال و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها .
- ج. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الحصول على القروض و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها.
- د. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها .

2. الفرضية الرئيسية الثانية: هنالك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان بأبعادها ويتفرع منها الفرضيات الآتية :

- أ. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية تنمية الودائع في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها .
- ب. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية زيادة رأس المال في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها.
- ج. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية الحصول على القروض في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها .

د. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها .

سادسا : حدود الدراسة :

1- حدود مكانية :

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بعينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية (الرافدين ، الرشيد) والأهلية (بغداد ، الشرق الوسط ، الأهلي العراقي ، مصرف بابل)

2- حدود زمانية :

انقسمت الحدود الزمانية إلى قسمين : الأول تعلق باستمارة الأستبانة ، إذ جرى توزيعها على عينة الدراسة وإعادة جمعها خلال مدة تراوحت بين 2010 / 10 / 6 و 2010 / 10 / 18 .

أما الجزء الثاني فقد تعلق بالبيانات المالية للمصارف التجارية الحكومية والأهلية إذ جرى اعتماد القوائم المالية لعام 2005 - 2009 .

سابعاً :- أدوات الدراسة :-

من اجل أن تحقق الدراسة غاياتها فقد تم الاعتماد في عملية جمع البيانات والمعلومات على الأدوات الآتية:-

1- مراجع الإطار النظري :-

من اجل اغناء الجانب النظري للدراسة فقد تم الاعتماد على إسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والمجلات والأطاريح والبحوث والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، فضلاً عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) .

2- أدوات الإطار الميداني :-

تم الاعتماد في هذا الجانب على عدد من الوسائل الضرورية في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الجانب وهي :-

أ. **المقابلة الشخصية :-** أجرى الباحث مقابلات شخصية مع عدد من أفراد عينة الدراسة من موظفي المصرف بغية أخذ نظرة عامة لأرائهم عن متغيرات الدراسة ، وبغية توضيح فقرات الاستبانة عبر الإجابة عن التساؤلات التي تطرح من قبلهم ، لأجل ضمان الحصول على إجابات دقيقة عن أسئلة الاستبانة .

ب. **استمارة الاستبانة :-** تم تصميم استمارة الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة في الحصول على البيانات والمعلومات ، وقد روعي في صياغة هذه الاستمارة البساطة والوضوح في تشخيص متغيرات الدراسة ، إذ تم عرض النموذج الأولي على عدد من الخبراء المتخصصين للتعرف على ملاحظاتهم وإجراء التعديلات اللازمة على الاستمارة لسد الثغرات أو الصعوبات التي يمكن أن تواجه أفراد عينة الدراسة عند وضع إجاباتهم ، وقد تم اعتماد مقياس رتبي يتضمن إحدى عشرة رتبة (0% - 100%) ملحق (3).

وتضم استمارة الاستبانة المحاور الآتية :-

1- المحور الأول :-

تضمن هذا المحور معلومات عامة خاصة بالمستجيبين على فقرات استمارة الاستبانة ، وقد اشتملت على الأتي :- (الجنس ، الفئة العمرية ، التحصيل الدراسي ، المنصب الإداري، سنوات الخدمة في المصرف ، عدد الدورات التدريبية المشارك بها)

2- المحور الثاني :- وتضمن هذا المحور ما يأتي :-

أ- استراتيجيات تنمية الموارد المالية :- وتمثلت بـ (إستراتيجية تنمية الودائع ، وإستراتيجية زيادة رأس المال ، وإستراتيجية الحصول على القروض ، وإستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني) و تم وضع (5) أسئلة لكل متغير من هذه المتغيرات الفرعية الأربع أي بمجموع إجمالي (20) سؤال .

ب- محفظة الائتمان المصرفي :- وتمثلت بالأبعاد الآتية : (الائتمان النقدي ، والائتمان التعهدي ، ونماذج ائتمانية حديثة) وتمت صياغة (5) أسئلة لكل بعد من هذه الأبعاد أي بمجموع إجمالي (15) سؤالاً . ويشير الجدول (1) إلى محاور الأستبانة :

جدول (1)

محاور الأستبانة

عدد الفقرات	المتغيرات الفرعية	المتغيرات الأساسية	المحاور
6	الجنس ، الفئة العمرية ، التحصيل الدراسي ، المنصب الإداري الحالي، سنوات الخدمة في المصرف ، عدد الدورات التدريبية المشارك بها .	المعلومات العامة	المحور الأول
6		المجموع	
5	1- إستراتيجية تنمية الودائع	أولاً:- استراتيجيات تنمية الموارد المالية	المحور الثاني
5	2- إستراتيجية زيادة رأس المال		
5	3- إستراتيجية الحصول على القروض		
5	4- إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي		
5	القانوني		
20		المجموع	
5	1- الائتمان النقدي	ثانياً :- محفظة الائتمان المصرفي	
5	2- الائتمان التعهدي		
5	3- نماذج ائتمانية حديثة		
15		المجموع	
41		المجموع الكلي	

المصدر :- من إعداد الباحث

ثامناً :- توزيع استمارة الاستبانة

يشير الجدول (2) إلى عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة من المستجيبين ، إذ تم توزيع (60) استثماراً ، أسترجع منها (56) استثماراً جميعها صالحة للتحليل، أي بنسبة استجابة بلغت (93%).

جدول (2)

الاستثمارات الموزعة والمسترجعة

الاستثمار			حجم العينة	عينة الدراسة
نسبة الاسترجاع	المسترجعة	الموزعة		
70%	7	10	56	مصرف الرافدين
100%	10	10		مصرف الرشيد
100%	10	10		مصرف بغداد
100%	10	10		مصرف الشرق الأوسط
90%	9	10		مصرف الأهلي العراقي
100%	10	10		مصرف بابل
93%	56	60		المجموع

المصدر :- من إعداد الباحث

تاسعاً :- الاختبارات الخاصة باستمارة الأستبانة :-

1- الاختبارات قبل توزيع استمارة الأستبانة

قياس الصدق الظاهري :-

بعد الانتهاء من إعداد الصياغة الأولية لفقرات الأستبانة وبهدف التأكد من صلاحيتها في قياس متغيرات الدراسة فقد خضعت لاختبار الصدق الظاهري وذلك من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء المتخصصين والبالغ عددهم (15) خبيراً في العلوم الإدارية والتربوية وعلم النفس والإحصاء (ملحق 1) .

وقد تم استطلاع آرائهم بشأن موضوعية ووضوح فقرات الأسئلة ، فضلاً عن دقتها من الناحية العلمية وقد تم إجراء التعديلات الضرورية التي اقترحها الخبراء على فقرات الأسئلة من حذف وإضافة .

2- الاختبارات بعد توزيع استمارة الأسئلة :-

أ- اختبار الاتساق والتناغم الداخلي : بهدف اختبار محتوى الأسئلة ، أداة الدراسة الرئيسية ، تم استخراج معاملات الاتساق الداخلي للفقرات المعبرة عن كل متغير من متغيرات الدراسة باستخدام مصفوفة الارتباط و التي أظهرت وجود عدد كبير من الارتباطات ذات العلاقة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.01) ، و كذلك معامل ألفا كرونباخ والبالغ 93% كما في ملحق (2)

ب- الاعتمادية :- أي قياس مدى ثبات إجابة عينة الدراسة على فقرات الأسئلة ، والمقصود بثبات الأسئلة أنها تعطي النتائج ذاتها فيما لو وزعت مره أخرى على العينة ، ولتعدر توزيعها ثانية على نفس الأشخاص عينة الدراسة ، تم استخدام طريقة التجزئة النصفية (Split Half) لقياس الثبات ، والتي تتلخص بإيجاد معامل الارتباط بين أرقام الأسئلة الفردية والزوجية في الأسئلة ، ومن ثم يتم تصحيح معامل الارتباط باستعمال معادلة (spearman brown) فإن كان معامل الثبات (0.67) فأكثر فإنه يعد كافياً للبحوث التي تعتمد الأسئلة أداة لها (الزهيري ، 2010 : 135) وقد بلغت قيمة معامل ثبات الأسئلة (0.925) وهي قيمة ثبات عالية .

عاشراً :- وصف مجتمع الدراسة :-

لقد وقع الاختيار على القطاع المصرفي والمتمثل بالمصارف التجارية الحكومية والأهلية في عراقنا العزيز كميدان لهذه الدراسة وذلك لما لهذا القطاع من دور حيوي ومهم في الاقتصاد العراقي ، مما جعل من الضروري تكثيف الجهود العلمية والعملية الهادفة إلى دعم المصارف لجعلها قادرة على مواجهة الصعوبات كافة التي تقف عائقاً أمام تطوير الجانب المصرفي في العراق . وفيما يلي نبذة مختصرة عن المصارف التجارية الحكومية والأهلية المبحوثة :

1. المصارف الحكومية *

أ- مصرف الرافدين

أسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وبأشر أعماله في 19 / 5 / 1941 برأس مال مدفوع قدره (50) خمسون ألف دينار ، وفي عام 2010 بلغ رأس ماله (25000) مليون دينار ، ومرَّ المصرفُ بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الأجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل البلد ثم مر بمراحل دمج متعددة بدأ عام 1964 شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق إذ تم في عام 1974 توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق ، إذ استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام 1988 الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر ألا وهو مصرف الرشيد الذي ابتدأ عمله بفروع مصرف الرافدين التي انتقلت أعمالها إليه. وفي عام 1998 شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله إلى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقاً لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 97 بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي إطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة ، ويبلغ عدد فروع المصرف حالياً (147) فرعاً داخل العراق موزعة على المحافظات كافة فضلاً عن (8) فروع في الخارج وهي : القاهرة ، وبيروت ، وأبو ظبي ، والبحرين ، وصنعاء ، وعمان ، وجبل عمان ، والعقبة .

● شبكة الإنترنت

ب- مصرف الرشيد

أسس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (52) لسنة 1988 وأصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وبتاريخ 12/4/2001 زاد رأس مال المصرف إلى ملياري دينار عراقي بعد أن كان مليار دينار عراقي فقط ، ويهدف مصرف الرشيد إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الوظائف التي يقوم بها و تتمثل بما يأتي :

1- الصيرفة التجارية

2 - استثمار الأموال

3- تمويل مختلف القطاعات وفق خطط التنمية

4-الخدمات المصرفية في مجال المعاملات الخارجية و المعاملات الداخلية المتمثلة بالحسابات الجارية و التوفير و الودائع الثابتة و القروض المتنوعة (بالدينار و الدولار الأمريكي) والتسهيلات الائتمانية ، ويمتلك المصرف (162) فرعا و مكتبا , منها (52) فرعا و (21) مكتبا في بغداد و (84) فرعا و (6) مكاتب موزعة على محافظات العراق .

2. المصارف الأهلية *

أ- مصرف بغداد

أسس المصرف عام 1991 كشركة مساهمة خاصة بموجب قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976 المعدل بالقانون رقم (12) لسنة 1991 وكان أول مصرف يؤسسه القطاع الخاص ، وباشتر المصرف أعماله عام 1992 برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي وتضاعف مرات عدة إلى أن وصل إلى (85) مليار دينار عراقي عام 2009، وباشتر المصرف نشاطه بأعمال الصيرفة التجارية ، حتى عام 1998 إذ سمح مجلس إدارة البنك المركزي للمصارف العاملة كافة بممارسة الصيرفة الشاملة (استثمارية وتجارية) ويعد مصرف بغداد، بفروعه ال (٢5) ، واحد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق .

● شبكة الإنترنت

ب- مصرف الشرق الأوسط

تم تأسيس المصرف عام 1993 ومارس المصرف أعماله عام 1994 كشركة مساهمة خاصة برأسمال اسمي قدره (400) مليون دينار عراقي ، وقد تمت زيادة رأس المال خلال السنوات اللاحقة حتى وصل إلى (55) مليار دينار عراقي عام (2009) ، ويهدف المصرف إلى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد على وفق إطار السياسة العامة للدولة . ويعمل حالياً على إعادة هيكلة العمل المصرفي واعتماد نظام ال teller لخدمة الزبائن بالعملتين الدينار والدولار إذ ينجز الزبون كامل معاملاته المصرفية من نقطة خدمة واحدة ، ويضم المصرف (15) فرعاً موزعة بين بغداد والمحافظات .

ج- المصرف الأهلي العراقي

أسس المصرف عام (1995) كشركة مساهمة خاصة برأسمال قدره (400) مليون دينار عراقي ، وتمت زيادته مرات عدة إلى أن وصل إلى (50) مليار دينار عراقي عام (2009)، وبأشرف أعماله عام (1995) كمصرف استثماري تحت اسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي) ، وفي عام 1998 اتخذ مجلس إدارة المصرف قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة ، وفي عام 1999 تم تغيير اسم المصرف إلى (المصرف الأهلي العراقي) . ويهدف المصرف إلى توسيع أعماله بالحصول على الموارد النقدية من القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية استثمارها في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية تماشياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية ضمن إطار السياسة العامة للدولة ، ويمتلك المصرف شركة واحة النخيل لبيع وشراء الأوراق المالية برأس مال قدره مليار دينار عراقي ، ويعمل المصرف حالياً على وضع النظام المصرفي المحوسب المتكامل ICBS موضع التطبيق الفعلي .

د- مصرف بابل

تم تأسيس المصرف عام 1999 برأسمال قدره (500) مليون دينار تمت زيادته مراتٍ عدة إلى أن وصل إلى (50) مليار دينار عراقي عام (2009) ويهدف المصرف إلى المساهمة في الأنشطة التنموية للاقتصاد العراقي ضمن إطار السياسة العامة للدولة و ذلك عن طريق ممارسة أعمال مصارف الاستثمار و الأعمال المصرفية التجارية المتنوعة المحلية و الدولية لحسابه أو لحساب الغير على وفق القوانين النافذة و بالتعاون مع الجهاز المصرفي و الجهات الاستثمارية الأخرى التي يعينها التطور الاقتصادي في البلد وفقاً للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

ويسعى حالياً إلى زيادة رأس ماله ليصبح (100) مليار دينار عراقي عام 2011 استجابة لطلب البنك المركزي العراقي ويتوقع المصرف ومن خلال الأرباح المتحققة نهاية عام 2010 أن تكون مساهمته المصرفية من الأرباح المتراكمة جيدة .

أحد عشر :- وصف عينة الدراسة :-

إذ شملت عدداً من المديرين ورؤساء الأقسام والشعب العاملين في المصارف الحكومية والأهلية بنسبة 10% من تلك المناصب في الإدارة العامة، والجداول (3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8) توضح خصائص عينة هذه الدراسة .

1- الجنس :-

أوضحت النتائج الواردة في الجدول (3) إن أغلب أفراد عينة المصارف الحكومية هم من الأناث إذ بلغت نسبتهن (71%) مقابل (29%) للذكور ، بينما المصارف الأهلية فكان الذكور أعلى نسبة من الأناث إذ بلغت نسبتهم (56 %) مقابل (44 %) للإناث ، وهذا يشير إلى وجود اختلاف في الرؤى بين المصارف الحكومية والأهلية من حيث جنس موظفيها.

جدول (3)

وصف عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس	المصارف
29%	5	الذكور	الحكومية
71%	12	الإناث	
100%	17	المجموع	
56%	22	الذكور	الأهلية
44%	17	الإناث	
100%	39	المجموع	
100%	56	الإجمالي	

المصدر:- من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الأستبانة

2- حسب الفئة العمرية :-

أما بخصوص الفئة العمرية فقد أوضحت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (4) ، أن في المصارف الحكومية كانت نسبة أفراد العينة الذين تتراوح أعمارها ما بين (42- 49) (58%) ، وقد مثلت هذه الفئة أعلى نسبة ، ثم جاءت بعدها فئة (26- 33) بنسبة (18%) ، في حين انحصرت بقية الفئات العمرية ضمن هاتين النسبتين ، مما يعني أن المصارف التجارية الحكومية تمتلك خبرات جيدة في مجال عملها .

أما المصارف الأهلية فأن أعلى نسبة هي للأفراد التي تتراوح أعمارهم بين (26 – 33) إذ بلغت (41%) وبعدها حققت فئة (34 – 41) ما نسبته (33%) ومن ثم باقي الفئات ، وهذه النسب جيدة جداً كون هذه الفئات تمتلك مزيج من الخبرة والقدرة البدنية مما يسهل عملية تقديم الخدمة المصرفية .

جدول (4)

وصف عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية	المصارف
%0	0	25 – 18	الحكومية
%18	3	33 – 26	
%12	2	41 – 34	
%58	10	49 – 42	
%6	1	57 – 50	
%6	1	58 - فأكثر	
%100	17	المجموع	
%8	3	25 – 18	الأهلية
%41	16	33 – 26	
%33	13	41 – 34	
%15	6	49 – 42	
%3	1	57 – 50	
%0	0	58 - فأكثر	
%100	39	المجموع	
%100	56	الإجمالي	

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

3- حسب التحصيل الدراسي :-

أن معظم أفراد العينة العاملين في المصارف التجارية الحكومية هم من حملة شهادة البكالوريوس ، إذ بلغت نسبتهم (76%) ، يليها كل من حملة شهادة الإعدادية والدبلوم بنسبة (12%) لكل منهما ، أما حملة الشهادات العليا (دبلوم عال ، ماجستير ، دكتوراه) فلا وجود لهم ضمن العينة . مما يعني أن المصارف الحكومية لا تعير أهمية للتحصيل العلمي بقدر اهتمامها بالخبرة المتراكمة وسنوات الخدمة الطويلة لأفراد العاملين فيها ، وهذا ما أكدته إجابات أفراد العينة بالسؤال عن خدمتهم المصرفية إذ بلغت أعلى نسبة (35%) لمن لديهم خدمة (26 – 30) سنة .

أما المصارف الأهلية فلديها كادر مصرفي كثير ممن يمتلك شهادة البكالوريوس ، إذ بلغت نسبتهم (82%) ، يليهم حملة شهادة الدبلوم بنسبة (15%) أي بواقع (6) أفراد فقط . في حين لا يمتلك شهادة الماجستير إلا شخص واحد فقط أي بنسبة (3%) . مما يعني أن المصارف الأهلية قد تكون متفوقة على الحكومية من إذ التحصيل الدراسي وذلك لرغبتها في امتلاك المهارات والخبرات التي تمكنها من زيادة حصتها السوقية .

جدول (5)
وصف عينة الدراسة حسب التحصيل الدراسي

النسبة المئوية	التكرار	التحصيل الدراسي	المصارف
12%	2	إعدادية	الحكومية
12%	2	دبلوم	
76%	13	بكالوريوس	
0%	0	دبلوم عالٍ	
0%	0	ماجستير	
0%	0	دكتوراه وما بعدها	
100%	17	المجموع	
0%	0	إعدادية	الأهلية
15%	6	دبلوم	
82%	32	بكالوريوس	
0%	0	دبلوم عالٍ	
3%	1	ماجستير	
0%	0	دكتوراه وما بعدها	
100%	39	المجموع	
100%	56	الإجمالي	

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

4- حسب المنصب الإداري :-

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (6) إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من مسؤلي الشعب إذ بلغت نسبتهم في المصارف التجارية الحكومية والأهلية (71% ، 69%) على التوالي ، يليهم رؤوساء الأقسام بنسبة (29% ، 23%) على التوالي ، في حين لم يتواجد مدراء المصارف الحكومية ضمن العينة على عكس مدراء المصارف الأهلية إذ بلغت نسبتهم (8%) من أجمالي العينة في المصارف التجارية الأهلية ، وهذا لطبيعة التدرج الهرمي لإدارة المصارف.

جدول (6)

وصف عينة الدراسة حسب المنصب الإداري

النسبة المئوية	التكرار	المنصب الإداري	المصارف
0%	0	مدير	الحكومية
29%	5	رئيس قسم	
71%	12	مسؤول شعبة	
100%	17	المجموع	
8%	3	مدير	الأهلية
23%	9	رئيس قسم	
69%	27	مسؤول شعبة	
100%	39	المجموع	
100%	56	الإجمالي	

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

5- حسب سنوات الخدمة في المصرف:-

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (7) ، إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة في المصارف الحكومية لديهم خدمة مصرفية تتراوح بين (26-30) سنة أي بنسبة (35%) تليها فئة (16-20) بنسبة (23%) ، تليها بقية الفئات الأخرى ، وهذه النسب تشير إلى أن درجة الاستقرار الوظيفي في المصارف الحكومية جيدة ويعود السبب في ذلك إلى وجود الخبرات المتراكمة لدى

منتسبي هذه المصارف ورضاهم عنها نتيجة انتهاج إدارة المصارف لقيم وسياسات تراعي مصالح الأفراد العاملين فيها .

أما في المصارف الأهلية ، فإن أعلى سنوات الخدمة قد تركزت بالفئة (6 – 10) إذ بلغت نسبتها (56%) ، تليها فئة (1 – 5) بنسبة (31%) ثم تليها فئتي (11 – 15) و (21 – 25) بنسبة (10%) ، (3%) على التوالي ، وتشير هذه النسب إلى حداثة نشوء المصارف الأهلية في العراق .

جدول (7)

وصف عينة الدراسة حسب إجمالي مدة الخدمة

النسبة المئوية	التكرار	مدة الخدمة	المصارف
18%	3	5-1	الحكومية
6%	1	10-6	
0%	0	15 -11	
23%	4	20 -16	
18%	3	25 -21	
35%	6	30 -26	
0%	0	31 فأكثر	
100%	17	المجموع	
31%	12	5-1	الأهلية
56%	22	10-6	
10%	4	15 -11	
0%	0	20 -16	
3%	1	25 -21	
0%	0	30 -26	
0%	0	31 فأكثر	
100%	39	المجموع	
100%	56	الإجمالي	

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

6- حسب الدورات التدريبية :-

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (8) إلى أن معظم أفراد العينة في المصارف الحكومية قد تركزت في العدد (4-6) دورة أي بنسبة (35%) أما العديدين (1-3) (7-9) دورة فقد كانت نسبتها متقاربة نوعاً ما إذ بلغت نسبتهم (29% ، 24%) على التوالي ، في حين بلغت نسبة الأفراد المشاركين في (10) دورات تدريبية فأكثر (6%) ، أما الذين لم يشاركوا في أية دورة تدريبية فقد بلغت نسبتهم (6%) .

أما في المصارف الأهلية فقد بلغت نسبة الأفراد الذين شاركوا في (1 - 3) دورة (51%) ، تليها نسبة الأفراد الذين شاركوا في (4-6) دورة إذ بلغت نسبتهم (26%) ، بينما بلغت نسبة الأفراد لم يشاركوا في أي دورة تدريبية (13%) أما الأفراد المشاركين في (7 - 9) و (10 فأكثر) دورة حصلوا على (5%) . وهذه بسبب حداثة عملهم في المصرف من جهة وعدم رغبة المصرف في رفع كلفه التشغيلية .

جدول (8)
وصف عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية

النسبة المئوية	التكرار	الدورات التدريبية	المصارف
6%	1	لا يوجد	الحكومية
29%	5	3-1	
35%	6	6-4	
24%	4	9-7	
6%	1	10 فأكثر	
100%	17	المجموع	
13%	5	لا يوجد	الأهلية
51%	20	3-1	
26%	10	6-4	
5%	2	9-7	
5%	2	10 فأكثر	
100%	39	المجموع	
100%	56	الإجمالي	

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

أثنى عشر :-أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:-

من أجل تحليل استجابات أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة وقياسها ، تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية ، فضلاً عن توظيف البرنامج الإحصائي الجاهز للعلوم الاجتماعية (SPSS 16) وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :-

1. **النسبة المئوية Percentage** : لإجابات عينة الدراسة
2. **الوسط الحسابي الموزون** : لتحديد مستوى المتغيرات واتجاهات إجابات أفراد العينة ضمن مقياس الإجابة .
3. **الانحراف المعياري** : يستخدم للتشتت المطلق: وهو الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي
4. **الاختبار التائي لعينة واحدة One – sample t – test** ويستخدم لاختبار مغنوية الوسط الحسابي عند سحب عينة من مجتمع طبيعي
5. **التحليل العائلي الاستكشافي Exploratory Analysis Factor**: يستخدم من قبل الباحثين من اجل اختبار المقاييس في حالة قلة الأطر النظرية السابقة حول موضوع الدراسة ، إذ نادراً ما يستخدم في اختبار المقاييس المستخدمة سابقاً أي المبنية على أساس نظري سابق .
6. **معامل الارتباط البسيط (Simple Correlation Coefficient)** :- وقد استعمل في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين ، فضلاً عن تحديد الاتساق والتناغم الداخلي لفقرات الأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة .
7. **اختبار (T)** :- تم استخدامه لاختبار مغنوية علاقات الارتباط وقياسها بين متغيرات الدراسة
8. **الانحدار البسيط (Simple Regression)** : استعمل في قياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة الرئيسة والفرعية في المتغير المعتمد الرئيس .
9. **معامل التحديد (R2)** :- يوضح مقدار التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد التي من الممكن تفسيرها عن طريق المتغير المستقل .
10. **اختبار (F)** :- تم استخدامه في اختبار مغنوية علاقات التأثير وقياسها بين متغيرات الدراسة

الإطار النظري

المبحث الأول

تنمية الموارد المالية للمصارف التجارية

المبحث الثاني

محظة الائتمان المصرفي

المبحث الأول

تنمية الموارد المالية للمصارف التجارية

قبل التطرق إلى وسائل تنمية الموارد المالية وأنواعها ينبغي إيضاح مفهوم التنمية ، إذ تعني القدرة على توليد زيادة سنوية في الموارد المالية (Todaro & Smith , 2009 : 49) . و من أجل تنمية هذه الموارد لابد من إتباع مجموعة من الوسائل والتي هي عبارة عن استراتيجيات مالية لذلك سيتم تحديد مفهوم الإستراتيجية المالية فضلاً عن ماهية الموارد المالية وأنواعها للمصرف التجاري، وعليه سوف يتناول المبحث الفقرات الآتية:

Financial strategy

أولاً : الإستراتيجية المالية

يقصد بالاستراتيجية الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف بعيدة الأمد. (David , 2007: 13).

أما الإستراتيجية المالية فتعد إحدى الإستراتيجيات الوظيفية لمنظمات الأعمال ، وتعرف بأنها (الإستراتيجية التي من خلالها يمكن تعظيم صافي القيمة الحالية للمنظمة عن طريق توظيف الموارد المالية في فرص تنافسية نادرة وتطبيقها ومراقبة تنفيذها لتحقيق الهدف منها). (www.bnet.com).

وتعمل الإستراتيجية المالية على إمكانية منح المنظمة ميزة تنافسية وذلك عن طريق تقليص كلفة الحصول على الأموال والمرونة في زيادة رأس مال المنظمة لتوفير الدعم المالي لإستراتيجية الأعمال . (wheelen & hunger, 2006 : 191).

ومن القضايا التي تهتم بها الإستراتيجية المالية هي المستوى المرغوب من الاستثمارات الجارية مقابل الاستثمارات بعيدة الأمد (السالم , 2005 : 196). كذلك فإن عملية المبادلة بين نسبة المطلوبات إلى حق الملكية من جهة ومحاوله الاعتماد على موارد التمويل الداخلي بعيدة الأمد لأغراض السيولة النقدية من جهة أخرى هما من الأمور التي تهتم بها الإستراتيجية المالية (wheelen & hunger, 2008 :191).

وهناك من يرى أن كل من إدارة مقسوم الأرباح وأسعار الأسهم هما جزءاً مهم من الإستراتيجية المالية للمنظمة , إذ أن الكثير من المنظمات تستطيع الحصول على الأموال من خلال احتجاز الأرباح مما يساعد في ارتفاع السعر السوقي للسهم (wheelen & hunger, 2004 : 170) .وتساعد الإستراتيجية المالية الكثير من المنظمات في الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة ومن ثم توظيفها أفضل توظيف. (hunger & wheelen , 2008 : 111) .

ويمكن عرض أهم المكونات الأساسية للإستراتيجية المالية في مجموعة من النقاط هي كالآتي : (الدوري , 2005 : 280)

- 1- أدراك طبيعة أسواق المال الحالية , وفرص التمويل المتاحة للاختيار من بينها , من أجل تخفيض المخاطر وزيادة العوائد قدر الإمكان.
- 2- وضع معايير محده من أجل معرفة مدى جودة الاستثمار.
- 3- تحديد حقوق الملاك , وكيفية وضع آلية لسياسة توزيع الأرباح .
- 4- تحديد معايير الربحية من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات مثل معدل العائد على الموجودات , ومعدل العائد على حق الملكية وهامش الربح الإجمالي الخ
- 5- تحديد سياسة هيكل الموجودات ، وهل هي متداولة أم ثابتة ؟ وكذلك تحديد معدل الاستهلاك .
- 6- تحديد سياسة هيكل رأس المال , من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال والقروض بعيدة الأمد والقروض قصيرة الأمد .
- 7- تحديد سياسة الرقابة المالية من خلال تحديد الطرق والأدوات الرقابية , وتحديد

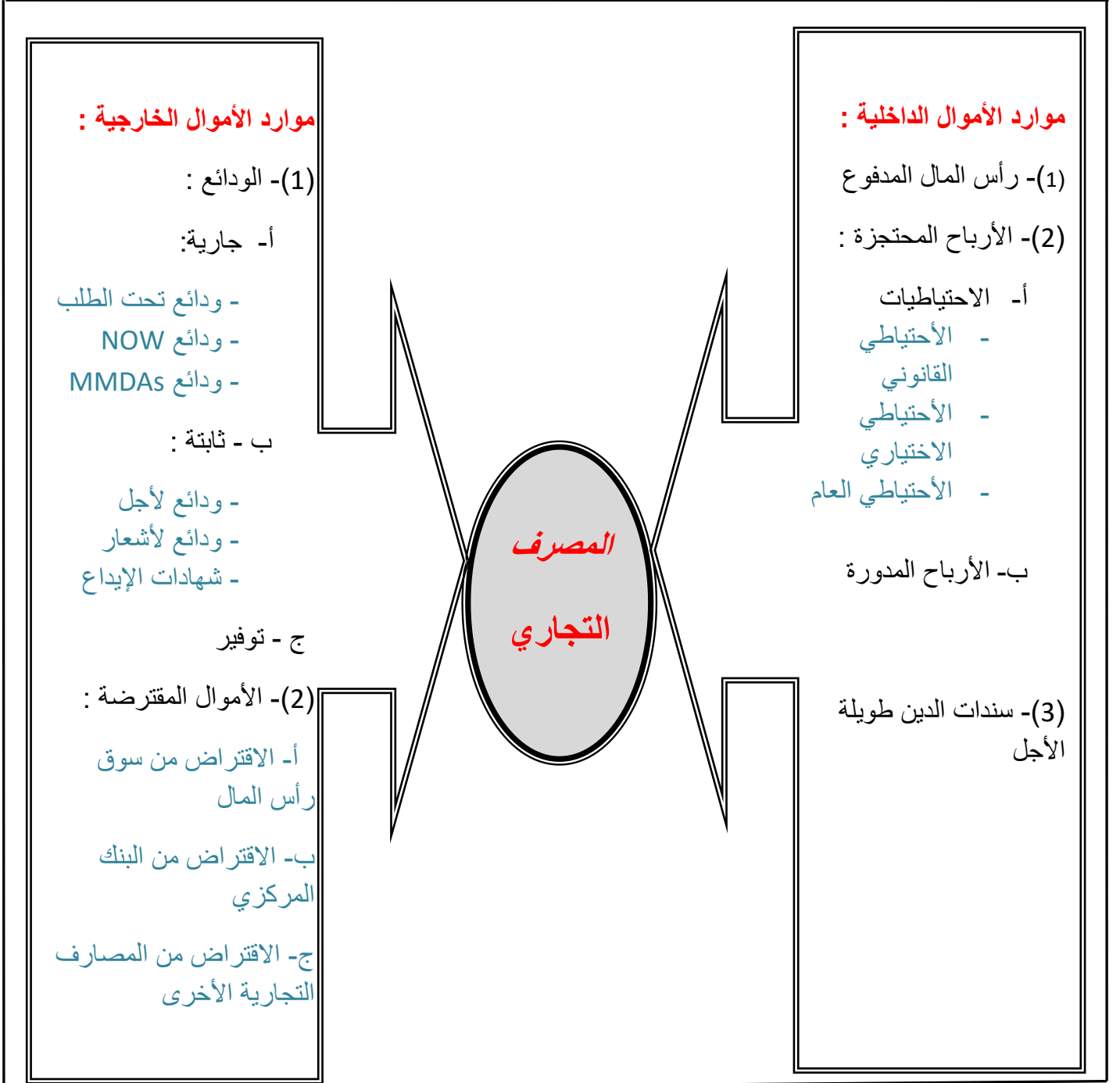
مما سبق يتضح بأن هذه الإستراتيجية تختص بإدارة الموارد المالية للمصرف لذلك سوف نتطرق إلى هذه الموارد في الفقرة القادمة.

ثانياً: الموارد المالية للمصرف التجاري

The Financial Resources Of Commercial Bank

تتضمن ميزانية كل مصرف تجاري جانبيين هما : جانب الموجودات والذي يمثل استخدامات الأموال ، وجانب المطلوبات الذي يمثل موارد هذه الأموال (عبدا لله ، سيعفان ، 2008:25). والتي تمتاز بتنوعها وتعددتها ، لكن هناك مصدرين رئيسين لأموال المصرف التجاري هما : حق الملكية والودائع بمختلف أنواعها (Saunders,1997: 4). ويسمى حق الملكية برأس المال الممتلك ويتم حسابه بطرح المطلوبات من إجمالي موجودات المصرف.(ماير وآخرون، 2002: 167) وهو يتكون من الأسهم العادية والأسهم الممتازة والإرباح المحتجزة. (Hempel and Simonson,1999; 40).

ويمكن تصنيف موارد أموال المصرف التجاري بشكل أكثر تفصيل إلى قسمين أساسيين هما : موارد داخلية (ذاتية) وموارد خارجية (من خارج المصرف)وكما موضح في الشكل (3)



شكل (3)

موارد أموال المصرف التجاري

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الأدبيات

وسنتناول كل مورد من موارد الأموال بشكل مفصل وكما يلي :

1- الموارد الداخلية (الذاتية) : Internal Financial Resources

تتكون من مجموعة من الموارد المالية تتمثل في الأموال الخاصة بالمصرف وتتشابه الموارد الداخلية في تقسيماتها مع تقسيمات حساب حق الملكية ويمكن أجمالها كالآتي:

(1) رأس المال المدفوع : Capital Equity

ويتمثل بعدد المساهمين أو حاملي شهادة الأسهم ، إذ أن كل مصرف أو منظمة مالية حديثة التأسيس تبدأ بمقدار من المال تحصل عليه من المساهمين على شكل أسهم مالية (Rose and Hudgins,2005:117) والتي تكون على نوعين هما : الأسهم العادية والأسهم الممتازة ولكل منهما سماته الخاصة (المزوري ، 2005: 6) . فالأسهم العادية تعرف بأنها (أوراق مالية بقيمة اسمية معينة ، تعطي حاملها الحق في امتلاك جزءاً من المنظمة يتحدد بنسبة مساهمته فيها ، ولا توزع نسبة أرباح ثابتة عليها، وليس لها تاريخ استحقاق معين) (تيم ، 2009: 151).

أما السهم الممتاز فيعرف على أنه (ذلك السهم الذي يعطي أو يمنح حامله حق الأولوية في الحصول على قيمته عند بيع أصول المنظمة في حالة تصفيتها ، كذلك نسبة ثابتة من مقسوم الأرباح) (Ross,et al.,2006:.246) . وقد يتعرض مقدار رأس المال المدفوع إلى التغير أثناء حياته كنتيجة لسير الأعمال ، سواء أكان التغير بالزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أم زيادة قيمة الأسهم القديمة ، أم أن يكون التغير بالنقصان عن طريق تخفيض قيمة الأسهم . وبالرغم من هذا فإن رأس المال المدفوع يعدُّ من أكثر موارد الأموال ثباتاً واستقراراً (كامل ، حامد ، 2006:110) . (عوض الله، الفولي ، 2003: 119) .

كما ويعد رأس المال المدفوع مؤشراً لمثانة المركز المالي للمصرف والثقة التي يحظى بها أمام الجمهور ، ومما تجدر الإشارة إليه أن التشريعات المنظمة للعمل المصرفي لم تفرض حدوداً دنياً على حجم رأس المال المدفوع ، وكذلك لم تمنع من زيادته بعد التأسيس ولكنه من ناحية أخرى تحوّل دون إمكانية سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس وفي بعض الأحيان عند مواجهة خسارة ما . أو لتلبية غرض استثماري معين (نجيب،يونس ،2001:186). أما القانون الفدرالي فقد وضع حد أدنى لنسبة الموجودات إلى حق الملكية.والكثير من المصارف وسعت رأس مالها الأساسي كما وضعت ضوابط وتعليمات دولية تعاونية تنظم نسبة رأس المال بين المصارف الرئيسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وشعوب أوربا الوسطى (Rose and marquis,2008:439) .

وبالرغم من أن رأس المال المدفوع يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف إلا أنه يجب عدم المغالاة في رفع قيمته وذلك لسببين : (الصيرفي,2007:33)

الأول : أن المصرف التجاري لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يتعامل بأموال المودعين لديه.

الثاني : صغر حجم رأس المال يمكن المصرف من الحصول على عوائد مجزيه وذلك لارتفاع رافعه التشغيلية.

Earnings Retention

(2) الأرباح المحتجزة :

تعرف الأرباح المحتجزة بأنها (ذلك الجزء من أرباح المصرف والتي لا تدفع كمقسوم أرباح على المساهمين .) (porter & Norton , 2007 : 534) وتعرف أيضاً على أنها (جزءاً من الأرباح الكلية للمصرف والتي أعاد المالكون (المساهمون) استثمارها خلال

مدة الاحتفاظ بها) (Fields, 2002 : 34) أو هي (تراكم أرباح المصرف والتي غالباً ما تكون أقل من مقسوم الأرباح) (Bragg,2002 : 90) .

وتمثل هذه الإرباح جزءاً من حقوق المساهمين وتحتجز بصفة عامة في المنظمات لأسباب مختلفة إذ يرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً ، وتتخذ الأرباح المحتجزة ثلاثة أشكال أساسية هي الاحتياطيات والمخصصات والأرباح المعدة للتوزيع (المدورة) (رمضان ،جودة، 2006: 54).

وفيما يلي توضيح تفصيلي لكل شكل من هذه الأشكال:

أ- الاحتياطيات:

يمكن تعريف الاحتياطيات على أنها (حقوق مالكي المصرف التي يعول عليها بوصفها مصدراً أساسياً لحماية أموال المودعين) .(الطائي،2005: 21) وتُعد الاحتياطيات خطَ الدفاع الأول للمصارف لمواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها . إلا أن المصارف عموماً يجب عليها ألا تغالي بحجم الاحتياطيات لأن ذلك سينعكس سلباً على عوائدها (Rose and Marquis, 2008 : 432).

وتمثل الاحتياطيات أرباح محتجزة من سنوات سابقة تُستقطع من نصيب المساهمين وهي تتكون من صافي الأرباح المتحققة أو من فائض الأموال وذلك من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف (النجار،2009 : 209) ، (الحجار ، 2009 : 173)

وتقسم الاحتياطيات بدورها إلى ثلاثة أنواع يمكن أجمالها كالآتي :

- الاحتياطي القانوني :

ويمثل حجر الزاوية في إدارة السياسات النقدية وأحد أدواتها التي يتحكم من خلالها البنك المركزي بحجم النقد المعروض (جبر الله ،2005 : 1) . ويعرف بأنه (احتياطي

مطلوب غير موزع يتم وضعه وفق قانون خاص لكل دولة) فمثلاً القانون الفرنسي يطلب من المصارف حجز ما قيمته 5% من الأرباح السنوية حتى يصل الاحتياطي إلى 10% من رأس المال المدفوع (Alexander & Nobes, 2007: 230) ، أما في العراق فتكون نسبة الاحتياطي ما يعادل 20% أما إذا تجاوزت قيمة الاحتياطي هذه النسبة ففي هذا الحالة يقوم البنك المركزي بمنح فائدة على هامش الزيادة (الشمري ، 2009 : 70) و الهدف من ذلك الاحتياطي هو لاستخدامه كوسيلة للوقاية ضد أي من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف (الصيرفي، 2007: 35).

- الاحتياطي الخاص (الاختياري) :

يتم تكوين هذا الاحتياطي وتحديد قيمته بشكل اختياري للمصرف ، و بحسب رؤيته ونظامه الداخلي عن طريق اقتطاع جزءاً من صافي أرباحه السنوية ومن دون تحديد نسبة ثابتة لذلك الاقتطاع كما هو الحال في الاحتياطي القانوني (موسى وآخرون ، 2009 : 101).

أما الغرض من هذا الاحتياطي فهو تحقيق هدفين رئيسيين هما :

(الصيرفي، 2007: 34)

1- تدعيم المركز المالي للمصرف وكسب ثقة المتعاملين معه .

2- مواجهة أي خسارة طارئة تواجه المصرف زيادةً على الاحتياطي القانوني

كانخفاض قيمة الأصول وغيرها.

ويُخصص هذا الاحتياطي لتغطية مصروفات أو نفقات غير متوقعة الوقوع

كاحتياطي خسائر القروض لمواجهة الخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة لعدم

استلام مبلغ القرض الممنوح من قبله سواء أكان السبب هو امتناع المقترض عن

السداد أم عدم قدرته على السداد (السيدعلي ، العيسى، 2004 : 182).

- الاحتياطي العام :

وهو احتياطي آخر يقطع المصرف من صافي أرباحه وبنسبة معينة حسب وضعه لمواجهة أي خسائر يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي النقدي القانوني والاحتياطي الاختياري (العصار، الحلبي، 2000: 76).

ب - الأرباح المحتجزة (المدورة) :

وهي الأرباح غير الموزعة ، إذ يقطع المصرف جزءاً من أرباحه المعدة للتوزيع (بعد خصم الاحتياطيات والمخصصات) على شكل أرباح مدورة يستطيع توزيعها متى يشاء (العصار ، الحلبي ، 2000 : 76) ، وتعكس الأرباح المحتجزة تراكم الأرباح غير الموزعة للمنظمة منذ بدأ عملها ، كما وتُعد من الموارد الأولى المكونة لمقسوم أرباح حملة الأسهم في نهاية السنة المالية . (Wild , et al., 2007:159) .

و تعمل المصارف عموماً على استقرار توزيعات الأرباح التي تجريها سنوياً ، وتشكل الإرباح المدورة احتياطياً لموازنة توزيع الأرباح فضلاً عن كونها تدعم حقوق المساهمين الأخرى من رأس المال المدفوع والاحتياطيات وغيرها . (السيسي، 1998: 30) ويتم احتجاز الأرباح بناءً على قرار من مجلس إدارة المصرف وبموافقة الجمعية العمومية ، و يرجع سبب احتجاز الأرباح إلى أغراض مالية واقتصادية (النجار ، 2009: 209) كما أنها تزيد من مقدار الربح الصافي وبالتالي ازدياد حجم مقسوم الأرباح (Helfert , 2001: 171) .

Debentures

(3)- سندات الدين طويلة الأجل :

هي سندات غير مضمونه وعادة ما تكون مدة استحقاقها 10 سنوات أو أكثر (Ross,2004:166) ويمكن أن نعرف هذه السندات بأنها (وثيقة قانونية لإثبات دين حاملها للمصرف وتعرض تفاصيل الفائدة المدفوعة على القروض الممنوحة وكيفية سداد أموال القرض وما إذا كانت الفائدة ثابتة أو معومة (Mott , 20052: 301) .

إن كل من رأس المال المدفوع والاحتياطي والمخصصات والأرباح المدورة هي موارد أموال داخلية تقليدية للمصارف التجارية ، أما الموارد الحديثة للأموال فتشمل ما يسمى بسندات الدين طويلة الأجل (Debentures) والتي يقوم المصرف التجاري بتصديرها وبيعها للجمهور ويحتفظ بالأموال الناتجة عنها ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف وكانت تُعد من الموارد الخارجية للأموال (الصيرفي ، 2007 : 36) ولكنها عُدت من ضمن الأموال الخاصة للمصرف في نهاية عام 1962 بعد ان سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك . وفي المدة ما بين عام 1963 – 1965 أصبحت هذه السندات تمثل 47% من الزيادة على أموال المصرف الخاصة في تلك المدة ، أما البلدان العربية فأنها لم تستخدم هذا المصدر حتى الآن . (رمضان، جودة ، 2006 : 55-56) ، على العموم أن هذه السندات لها دور مخفف للصدمات والوقاية الثانوية لما قد تتعرض له ودائع المصرف التجاري . (Norensen , 2009 : 271)

2- الموارد الخارجية للأموال : external Financial Resources

تحصل المصارف التجارية على أموال من غير المساهمين تسمى بموارد الأموال الخارجية وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي مواردها المالية ، وتتمثل هذه الموارد بالودائع والقروض التي يحصل عليها المصرف من عدة جهات فضلاً عن موارد أموال خارجية أخرى لكنها أقل أهمية (نجيب وآخرون ، 2001 : 187) .

ولأهمية هذه الموارد لابد من التطرق إليه بشكل تفصيلي وكالاتي :

Deposits

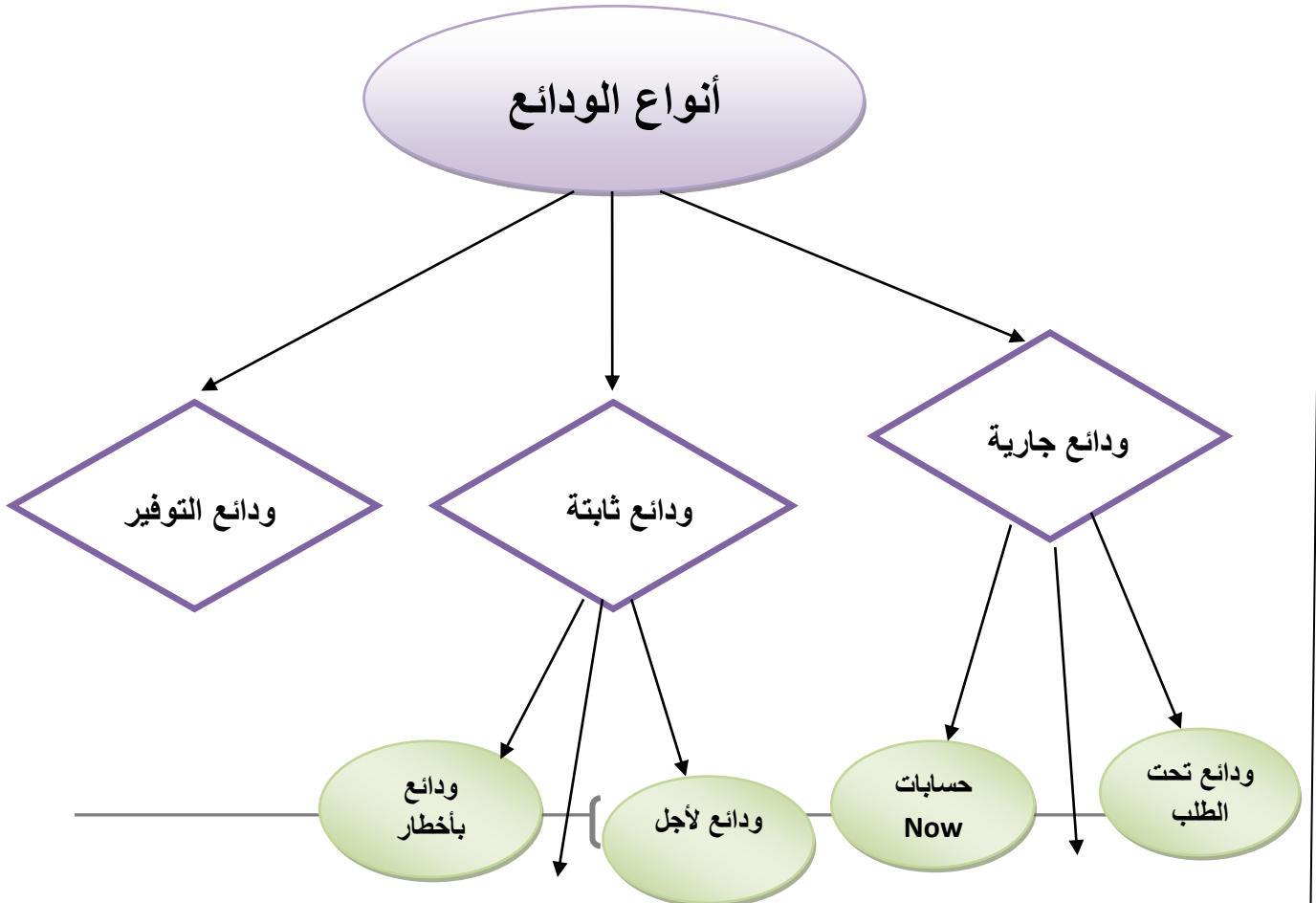
(1) الودائع

تعرف المصارف التجارية بأنها مصارف الودائع إذ ينصب نشاطها الرئيسي على تعاملها مع جمهور المودعين لما تتمتع به هذه المصارف من ثقة المودعين والتي تعد أساساً لتنمية الودائع (السيسي ، 1998 : 10) ، وتعرف الوديعة المصرفية على أنها (عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقد عن طريق أحد وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا

المبلغ للمودع عند الطلب أو حين حلول أجله ، كما يلتزم بدفع فوائد أو أرباح وحسب شروط العقد المبرم بينهم) (الشمري ، 2009 : 342) .

كذلك تعرف الودائع بأنها (الأموال التي يتركها الزبائن في حساباتهم سواء أكانت حسابات جارية أم حسابات ادخارية أم ودائع أخرى) (David , 1988 : 3) . وتمثل الودائع المصدر الأهم لأموال المصرف التجاري كما يحقق المصرف ربحه من الودائع من خلال ما يحصل عليه من هامش ربح نتيجة الفرق بين الفوائد المستحصلة من القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على تلك الودائع (Howells & Bain , 2008 : 250) . لذلك فإن المصارف تعتمد بالدرجة الأولى في سياساتها الائتمانية على حجم الودائع وأنواعها في تقديم القروض إلى زبائن المصرف فضلاً عن السياسات المتبعة من قبل البنك المركزي في تحديد حجم الائتمان الممنوح (Noor & AL-nami , 2003 : 65) .

ويوضح الشكل (4) أنواع الودائع المصرفية والتي سيتم توضيح كل نوع منها بشكل من التفصيل وكما يلي :





شكل (4)

أنواع الودائع المصرفية

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الأدبيات

Checkable Deposits

أ- الودائع الجارية

تعد هذه الودائع من الحسابات المصرفية التي تسمح للمودع سحبها أو تحويلها إلى طرف ثالث عن طريق الصكوك ، وتشمل الودائع الجارية جميع الحسابات التي يمكن سحبها بواسطة الصكوك وهي: حسابات جارية بدون سعر فائدة وتسمى ودائع تحت الطلب ، وحسابات تحمل فائدة وفيها نظام السحب قابل للتفاوض وتسمى Now وحسابات ودائع سوق النقد ومختصرها MMDAs ، وفيما يلي توضيح لكل منها :

Demand Deposits

- ودائع تحت الطلب

وهي من أكثر أنواع الودائع انتشاراً ، إذ يودع العميل مبلغاً معيناً (سواء أكان الدفع نقداً أم بوسيلة دفع أخرى) لدى المصرف بينما يتم السحب عادةً بموجب صكوك صادرة من قبل العميل أو بأوامر سحب عند الطلب . (عبد الله ، الطراد ، 2006 : 87) ، وتعرّف على أنها (الودائع التي يستطيع صاحبها سحبها نقداً أو تحويلها إلى طرف ثالث بناءً على طلبه) (Thomas , 2006 : 207) . ولا تحصل هذه الودائع في أغلب الدول على فوائد كما هو الحال في الأنواع الأخرى . ويرجع السبب في هذا الأمر إلى عدم ثبات رصيد هذه الودائع (Madura , 2008 : 478) ، (Mishkin , 2007 : 220)

وبما أن هذه الودائع تسحب بواسطة الصكوك فلا بد من ذكر أشكال السحب فيها ، فهو أما يكون على شكل سحب نقدي بواسطة العميل ، أو سحب بصكوك لصالح طرف آخر ، أو بشكل تحويلات مباشرة من حساب العميل إلى حساب عميل آخر ، أو السحب بناءً على تفويض من العميل لتسديد فواتير الماء والكهرباء أو لتسديد كمبيالات مستحقة على العميل أو لتسديد رواتب العاملين ، كذلك يمكن السحب من حساب العميل دون أخذ الموافقة منه في حال وجود ديون للمصرف على العميل مثل عمولات خدمات مصرفية قدمت للعميل وغيرها (الجنابي ، أرسلان ، 2009 : 126) .

وقد شهد هذا النوع من الودائع قبولاً واسعاً من قبل المودعين بسبب سهولة وسرعة حصول العميل على الأموال تحت هذا الحساب (Rose,Marquis,2008: 436) ، وما يحققه هذا الحساب من تسهيلات في تسوية المعاملات المالية والتجارية بين المنظمات والأفراد ، وتقبل المصارف التجارية هذه الودائع من الأفراد ومنظمات الأعمال والحكومات ومؤسسات الادخار (جبر ، 2002 : 92) . ونتيجة لنمو النشاط الاقتصادي بين الدول أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع المصارف التجارية خصوصاً في الدول ذات الاقتصاد البترولي إذ ينمو النشاط النقدي والفائض الحكومي بنسب كبيرة مما يساعد المصارف التجارية في التوسع بالعمليات الائتمانية من أجل تعظيم ربحها (كامل ، حامد ، 2006 : 112) .

- ودائع (Now) Negotiable order of withdrawal

ويسمى هذا الحساب بحساب نظام السحب القابل للتفاوض وظهر هذا النوع من الودائع بداية عام 1980 ضمن ما يعرف بودائع المعاملات * ، ولا يتطلب هذا الحساب سوى رصيماً قليلاً من المودع (Cornett , Saunders , 1999 : 55) ويقبل هذا النوع من الودائع السحب بواسطة الصكوك إلا أنه أقل شيوعاً من الودائع

تحت الطلب لكون أوامر السحب فيها خاضعة للتفاوض ولكن في الوقت نفسه تدفع المصارف التجارية على هذا النوع من الودائع فوائداً وهذا لا يحدث مع الودائع تحت الطلب (Winger & Frasca , 1995: 137) ويضاف على هذا النوع من الودائع هو أن المصارف التجارية لا تقبل هذه الودائع إلا من الأفراد والمؤسسات غير الربحية (Rose&Hudgins,2005 : 115).

*يقصد بودائع المعاملات الودائع الجارية كونها تقبل السحب بواسطة الصكوك وتسهل عمليات التسوية بين الأفراد ومنظمات الأعمال .

- ودائع سوق النقد (MMDAs) Money Market Deposit Accounts

يقبل هذا النوع من الودائع السحب بواسطة الصكوك لكن ما يميزه عن النوعين السابقين هو أن المصارف التجارية لها حق الحصول على أشعار بالسحب قبل سبعة أيام من تاريخ السحب (Rose ,2002: 119) ، وتدفع المصارف التجارية أسعار فائدة لهذه الودائع وفقاً لأسعار الفائدة في سوق النقد وهذا يعني أن أسعار الفائدة المدفوعة لهذه الودائع تتغير مع تغير أسعار فائدة سوق النقد (Winger & Frasca , 1995: 138) . وتتشابه ودائع MMDAs مع أموال سوق النقد المشترك (Money Market Mutual Fund) إلا أنها تختلف مع ودائع تحت الطلب وحسابات Now في أنها غير خاضعة لمتطلبات الاحتياطي القانوني (القرشي ، 2009 : 29).

Fixed Deposits

ب- الودائع الثابتة

يقصد بهذه الودائع بأنها الودائع التي يتحدد موعد استحقاقها بحسب الاتفاق بين المصرف والمودع ولا يحق للمودع سحبها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها (الحميري ، 2006 : 7). ويتخذ هذا النوع من الودائع ثلاثة أشكال وكالاتي :

Time Deposits**- ودائع لأجل**

وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات العامة والخاصة في إيداعها لدى المصرف التجاري لمدة محددة مقدماً كأن تكون (خمسة عشر يوماً ، ثلاثة أشهر ، أو ستة أشهر ، أو سنة) و لا يجوز السحب منها قبل انقضاء الأجل المحدد (الصيرفي ، 2007 : 37) . ويجب أن لا يقل مبلغ الوديعة عن حجم معين إذ يرتفع سعر الفائدة على هذه الودائع بصورة طردية كلما أزداد حجم الوديعة وطالت مدة الإيداع (الجنابي ، أرسلان ، 2009 : 127) ، وفي حالة قيام العميل بسحب الوديعة كلها أو جزءاً منها قبل الموعد المتفق عليه عندئذ ستخفض الفوائد المتفق عليها أيضاً (اللوزي وآخرون ، 1997 : 133) .

ولا تسحب هذه الودائع بواسطة الصكوك وتُعد من أكثر أنواع الودائع جذباً لأدخارات أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة وذلك لما يدفعه المصرف من فوائد عالية على هذا النوع من الودائع ويرجع السبب في هذا إلى إمكانية تنبؤ المصرف بحركة هذه الودائع (الشمري، 2008، 349)

Subject -to- Notice Deposits**- الودائع الخاضعة لأشعار**

يقصد بهذه الودائع تلك الأموال التي يودعها الأفراد والمنظمات لدى المصرف على أن لا يتم سحبها إلا بعد إخطار المصرف قبل مدة زمنية تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدةً على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل بتاريخ استحقاق معين (الحميري ، 2006 : 7) ، (عبد الله ، 1999 : 247) .

وتبرز أهمية هذه الودائع للأفراد والمنظمات التي تحصل على الأموال وبشكل دوري مما يتيح لها هذا النوع من الودائع القدرة على الاستثمار فيها (حداد ، هنلول ، 2005 : 165) ، إذ لا ترغب هذه المنظمات في إيداع أموالها لمدة محددة خوفاً من حاجتها للسيولة إذ تكون هذه الودائع بمثابة حالة متوسطة بين الوديعة لأجل وبين الوديعة الجارية (رمضان ، جودة ، 2006 : 60) .

- شهادات الإيداع القابلة للتداول CDs

Negotiable Certificate Of Deposits

هي شهادات صادرة من قبل المصرف التجاري إذ يقوم المصرف بإصدارها ويشهد بموجبها أن العميل قد قام بإيداع مبلغ محدد لديه ولمدة محددة من تاريخ إصدارها إلى تاريخ استحقاقها وبسعر فائدة محدد (اللوزي وآخرون، 1997: 133) ، ويمكن أن تعرف بأنها (ودائع لأجل يصدر بشأنها شهادة من المصرف يحدد فيها مبلغ الوديعة وتاريخ استحقاقها وغالباً ما تكون أسعار الفائدة على CDs مرتبطة بسعر الفائدة في السوق النقدي) (جبر ، 2002 : 92).

وهذه الشهادات تصدر بفئتين ، الأولى تكون قيمتها أقل من \$100 ويتراوح استحقاقها بين 3 أشهر و 5 سنوات ، والآخرى تسمى شهادات الإيداع الكبيرة والتي يكون الحد الأدنى لقيمتها هو \$100 ، وهذا النموذج تشتريه المنظمات وصناديق الاستثمار في السوق النقدية كبديل للأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل ، وهذه الشهادات لا يمكن استرداد مبلغها من المصارف المصدرة قبل موعد الاستحقاق (Thomas,2006: 208) إلا أن حاملها يستطيع أن يتاجر بها في السوق الثانوية إذ تكون قابلة للتداول أو يحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق ويحصل على المبلغ الأصلي فضلاً عن الفائدة (Rose,Marquis,2008: 436) (Mishkin,2007 : 221) .

إن ما يميز CDs هو أن سعر الفائدة يحدده المصرف دون تدخل البنك المركزي إذ لا تخضع في بعض التشريعات إلى حد معين من الفوائد وهذا يعني إمكانية رفع أسعار الفوائد عليها كوسيلة لاستقطاب المودعين (المستثمرين) (الشمري ، 2008: 350) كما قد تكون CDs غير قابلة للتداول في السوق الثانوية إذ يتفق المصرف والمودع على ذلك ويتم تحديد سعر الفائدة ومدة الاستحقاق ولا يسمح لحاملها ببيعها إلا أنه يستطيع استرداد قيمتها قبل موعد الاستحقاق وعادة ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية لـ CDs القابلة للتداول (الشمري ، 2009 : 352) .

Saving Deposits**ج - ودائع التوفير**

(هي ودائع صغيرة في الغالب يعطى صاحبها عادةً دفتر توفير وله الحق في سحب جزءاً أو كل مبلغ الوديعة متى شاء ذلك) (العزاوي ، خميس ، 2010 : 199) ، وغالباً ما تكون هذه الودائع عنصر جذب لأدخارات العوائل إذ تسجل المبالغ المودعة والفوائد المتجمعة في دفتر أخضر أو أزرق صغير يسمى (Pass Book) إذ يمكن للمودع إيداع أو سحب الوديعة في أي وقت (Thomas,2006 : 208) ، ويحمل هذا النوع من الودائع سعر فائدة أقل من ما هو مدفوع إلى ودائع لأجل (Rose & Hudgins,2005: 115).

إلا أنها في الوقت نفسه تحصل على أسعار فائدة أعلى بقليل من الودائع الخاضعة لأشعار ويعود سبب ذلك إلى عدم ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة سيولة مرتفعة لمواجهة سحب هذه الودائع كون المودعين في هذا الحساب لا يودعون إلا ما تبقى من دخولهم بعد سداد نفقات المعيشة (الشمري ، 2009 : 350) ، (رمضان،جودة ، 2006 : 60).

Borrowed Money**(2)- الأموال المقترضة**

كثيراً ما تحصل المصارف التجارية على فرص جيدة لتقديم تسهيلات ائتمانية وخصوصاً الائتمان النقدي إلا أن المبلغ المطلوب للاستثمار في هذه الفرص قد لا تغطيه الودائع التي في حيازة المصرف مما يدفع المصرف لجمع الأموال اللازمة عن طريق الاقتراض (Hubbard , 2008 : 281) ، ومن أبرز الموارد التي قد يلجأ إليه المصرف

للاقتراض هي كل من : سوق رأس المال ، البنك المركزي وكذلك المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى (أبو حمد ، 2002 : 84).

وفيما يلي إيضاح تفصيلي لأهم الموارد التي يحصل منها المصرف التجاري على قروضه :

أ- الاقتراض من سوق رأس المال Borrowed From Capital Market

إنَّ القروض التي تحصل عليها المصارف التجارية من سوق رأس المال هي قروض طويلة الأجل وتعد بمثابة خط دفاع لحماية أموال المودعين من أي خسائر رأسمالية كبيرة (الحميري ، 2006 : 10) ، ومن أدوات الاقتراض في هذه السوق ما يسمى capital notes والتي لها أسعار فائدة خاصة كونها من السندات المالية التي تقع تحت تشريعات رأس المال ، والتي تحدد من خلالها إمكانية المصرف على الإقراض ، وتعد أهمية capital notes بعد أهمية الودائع مباشرة بالنسبة للمصارف التجارية في الدول المتطورة (Rose ,Marquis, 2008 : 437) .

وهناك أيضاً سندات طويلة الأجل long-term bonds يستطيع من خلالها المصرف الاقتراض من سوق رأس المال بمبالغ معينة وبسعر فائدة محدد ولأجل محدد وغالباً ما يكون أكثر من 5 سنوات (Madura , 2008 : 481) ، وهناك طريقة أخرى للاقتراض عن طريق الاتفاق المباشر مع أحد المقرضين كأن يكون شركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى ، ولكون التدفقات النقدية المرتبطة بالقرض من سوق رأس المال (الأقساط والفوائد) معروفة مقدماً فإنه لا يعرض المصرف لمخاطر العسر المالي (هندي ، 2000 : 35) .

ب - الاقتراض من البنك المركزي Borrowed From The Central Bank

تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي كونه الملجأ الأخير للإقراض خصوصاً في المواسم التي يزيد فيها الإقبال على

الاقتراض (نجيب و آخرون ، 2001 : 189) ، وكذلك في الأوقات التي ينخفض فيها مقدار الأحتياطي النقدي لدى المصرف التجاري إلى حد يهدد قدرته في مواجهة سحبات المودعين أو طلبات الاقتراض (كامل ، حامد ، 2006 : 113) ، لكن عادةً ما تتردد المصارف في الاقتراض من البنك المركزي بالرغم من انخفاض تكلفة الاقتراض مقارنة بموارد الاقتراض الأخرى ، ويرجع السبب في هذا إلى عدم رضا البنك المركزي عن المصارف التجارية التي تكرر الاقتراض منه لذلك قد لا تلجأ المصارف إليه إلا في حالات الاضطرار مثل عجز الأحتياطي النقدي للمصرف أو مواجهة حالة طارئة (أبو حمد، 2002 : 86) .

أما صور الاقتراض من البنك المركزي ; تتمثل بإعادة خصم الأوراق التجارية ، منح القروض المباشرة ، وشراء أوراق مالية حكومية من المصرف بما يضمن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبدون خسائر رأسمالية (الحميري ، 2006 : 10) .

ج - الاقتراض من المصارف التجارية

Borrowed From Commercial Banks

في بعض الأوقات تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل سد احتياجاتها من الأموال ، إلا أنها تتردد في مثل هذا النوع من الأقتراضات كون طلب الاقتراض من المصارف الأخرى قد يعني ضعف المصرف المقترض (رمضان، جودة ، 2006 : 77) . ويأخذ هذا النوع من الاقتراض عدة أشكال منها اقتراض الأحتياطي الفائض من المصارف أو الاقتراض لليلة واحده overnight أو عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء (أبو حمد ، 2002 : 85) ، (الحميري ، 2006 : 9) .

ويقصد باتفاقيات إعادة الشراء Repurchase Agreement (RPs) بأنها عملية بيع أوراق مالية تحت اتفاق إعادة شرائها مره ثانية في وقت معين ، وتعد هذه الاتفاقيات من

أشكال الاقتراض قصير الأجل والتي يلتزم المصرف بإعادة شراء الأوراق المالية التي باعها بشكل مؤقت في موعد الاستحقاق (40 : Hempel , Semonson ,1999) . وتتعامل المصارف في اتفاقيات إعادة الشراء مع مصارف أخرى أو مع منظمات أعمال تُعد الأوراق المالية المباعة هي بمثابة ضمان لمشتري RPs ، علماً أن هذا النوع من الموارد المالية يكاد لا يذكر في عام 1960 ولكن بدأت المصارف التجارية تعتمد عليه شيئاً فشيئاً حتى أصبح عام 2006 ما يعادل 20% من أموال المصرف التجاري (Hubbard,2008 : 281) .

ثالثاً: إستراتيجيات تنمية الموارد المالية

Growth strategies of financial resources

بعد تحديد ما هي الإستراتيجية المالية وطبيعة الموارد المالية للمصرف التجاري نجد المصارف التجارية تعمل على تنمية موارد أموالها من خلال وضع استراتيجيات لكل مصدر من موارد أموالها ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقسم استراتيجيات تنمية الموارد المالية إلى أربع استراتيجيات أساسية هي : إستراتيجيه تنمية الودائع ، وإستراتيجية زيادة رأس المال ، وإستراتيجية الحصول على القروض ، وإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني . والتي ستعتمد كمتغيرات في الجانب التطبيقي للدراسة .

وفيما يلي توضيح لكل إستراتيجية من هذه الإستراتيجيات :

1- إستراتيجية تنمية الودائع

The strategy of deposits Growth

تتبع المصارف التجارية طرقاً متنوعةً لتنمية ودائعها ، ومن أبرز هذه الطرق هو ما يسمى بجذب الودائع (رمضان ، 1997: 107) والتي يطلق عليها الباحثون تسمية إستراتيجية جذب الودائع . ومن خلال الاستقراء لواقع العمل المصرفي يتبين أن هذه الإستراتيجية تنقسم إلى إستراتيجيتين هما :

أ- الإستراتيجية السعرية : تعتمد هذه الإستراتيجية على دفع الفوائد لمختلف الودائع وتكون بمعدلات أعلى للمودعين قياساً ببقية المصارف (الشمري ، 2009 : 353) إلا انه بالرغم من أن المنافسة السعرية فاعلة ومؤثرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلا انه توجد محددات في مجال العمل المصرفي وضعتها التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية مما يقلل من أهمية هذه الإستراتيجية .

ومن الأسباب التي منعت المصارف من دفع فوائد على الودائع الجارية هي :
(الشمري ، 2008 : 352) ، (الحسيني،الدوري، 2008 : 117)

(1)- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال : إن كلفة إدارة الودائع الجارية هي من أكثر التكاليف التي يتحملها المصرف التجاري قياساً بالأنواع الأخرى من الودائع، لذلك فإن عملية دفع فوائد على الودائع الجارية ستزيد من تكاليفها وعليه ستضطر المصارف التجارية إلى الاستثمار في مشاريع ذات مخاطر عالية من أجل تحقيق أرباح مرتفعة تغطي كلفة رأس المال .

(2)- الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف : أن دفع فوائد على الودائع الجارية سيدفع المصارف إلى التنافس فيما بينها على أساس رفع سعر الفائدة من جهة والبحث عن

استثمارات ذات أرباح عالية من جهة أخرى مما يهدد مستقبل هذه المصارف وتصبح المنافسة مؤذية وهدامة .

(3)- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض : في حالة دفع المصرف فوائد على الحساب الجاري فأنها ستعمل على رفع أسعار الفوائد على القروض الممنوحة لعملائها مما يؤثر على معدلات التنمية الاقتصادية .

(4)- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية إلى المدن الكبيرة : من المعروف أن المصارف التجارية الموجودة في المدن الكبيرة ستدفع أسعار فائدة أعلى من تلك المصارف الموجودة في الضواحي والمدن الصغيرة في حالة دفع فوائد على الودائع الجارية وبالتالي ستنقل الأموال من المدن الصغيرة إلى الكبيرة وعندها ستعرض تلك المدن إلى أزمات مالية وأثار عكسية تؤثر على عمليات التنمية الاقتصادية فيها .

ب- الاستراتيجية غير السعرية : لا تركز هذه الإستراتيجية على رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية وإنما تسعى لتقديم أفضل خدمة بأعلى سرعة وبأقل تكلفة ، ومن المعروف أن هنالك تبايناً كبيراً بين المصارف في مستوى جودة الخدمة المقدمة ومدى تكاملها ، وسوف نعرض ابرز الخدمات المصرفية التي يعمل من خلالها المصرف في جذب الودائع ومن هذه الخدمات : (الشمري، 2009: 355) ، (الحسيني ، الدوري، 2008 : 118) ، (هندي، 2000: 157)

(1)- تحصيل مستحقات المودعين: ويتم ذلك عن طريق إما تحصيل الصكوك، أو الكمبيالات ، والمنافسة هنا تظهر في مدى سرعة المصرف في تحصيل مستحقات العميل، ومصروفات التحصيل التي يتحملها العميل.

(2)- سداد الالتزامات: تزداد مقدرة المصرف على جذب مودعين جدد كلما سمحت سياساته بالسداد بمقتضى فواتير، وكلما سمح للعميل بالسحب على المكشوف، في حدود مقبولة، وانخفضت المصاريف التي يتحملها العميل.

(3)- استحداث أنواعاً جديدةً من الودائع: منها شهادات الإيداع، أمر سحب قابل للتداول (NOW)، وودائع سوق النقد (MMDAS). كلما نجح المصرف في إدخال أنواع جديدة من الودائع يرغب بها المودعين كان ذلك مؤشراً لقدرته على الابتكار، وهذا يلفت الأنظار بالنسبة للمودعين المحتملين.

(4)- سرعة أداء الخدمة: كلما نجح المصرف في إدخال الوسائل الحديثة في تسير المعاملات والتوسع في استخدامها مثل: غرفة المقاصة الإلكترونية، جهاز الصرف، الصراف الآلي، ونجح كذلك في اختيار العاملين وتدريبهم وإيثارهم نحو العمل الجيد زادت الإيداعات في المقابل.

(5)- تقديم خدمات متنوعة للعملاء: وذلك بإجراءات متنوعة منها تصدر المودعين قائمة المقترضين، وانخفاض معدل الفائدة على قروضهم مقارنة بالغير.

(6)- إدارة محفظة الأوراق المالية: ويقصد بها قيام المصرف بعمليات بيع أسهم وسندات يملكها العميل، وترتكز المنافسة بين المصارف هنا على:

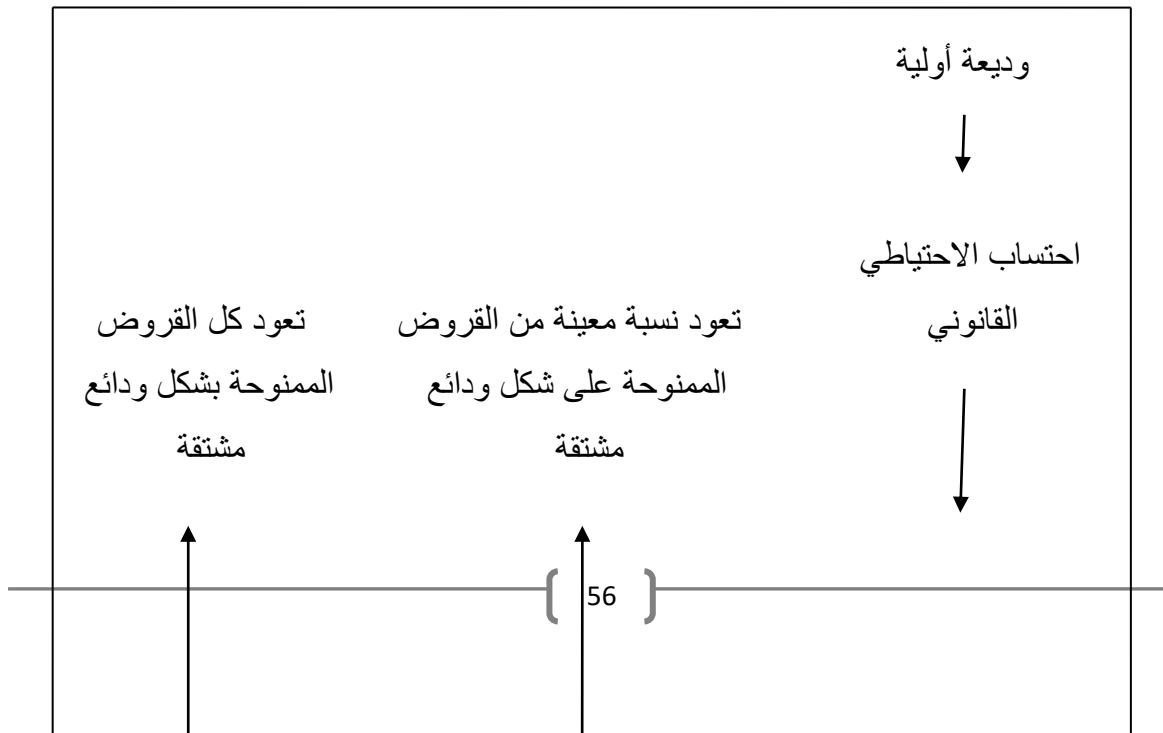
- مدى كفاءة المصرف في تنفيذ أوامر العميل .
- مدى انخفاض نسبة العمولة التي يحصل عليها المصرف مقارنة بالعمولة التي كان سيأخذها السمسار.

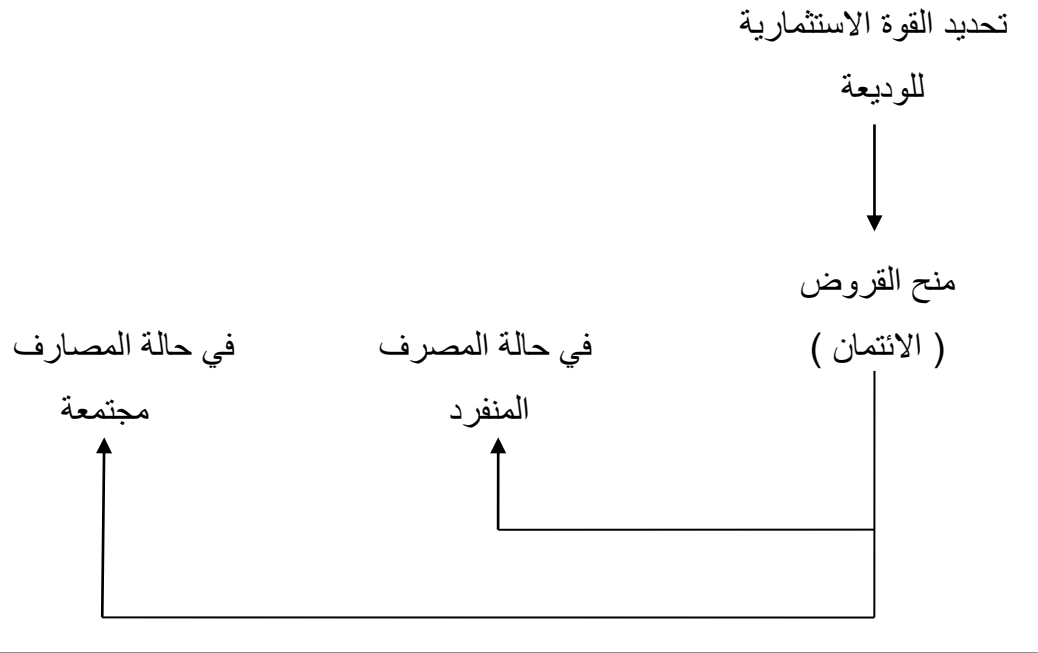
(7)- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية: مثل تقديم خدمات استشارية في مجال الاستثمار، التأجير التمويلي، كوكيل أو مفوض في إدارة أموال الغير.

(8)- إصدار خطابات الضمان : وتسمى Letters of credit وهي تعهد كتابي من المصرف بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن العميل إلى طرف آخر خلال مدة محددته ومثبتته في خطاب الضمان.

ويضيف البعض لإستراتيجية المنافسة غير السعرية طريقة أخرى لتنمية الودائع فضلاً عن ما ذكر أعلاه تسمى بـ(عملية خلق الودائع) : ويقصد بها اشتقاق أو توليد ودائع جديدة ، وتعتمد هذه العملية على سلسلة من الإجراءات وضمن دورة محدده (الحسيني و الدوري ،2000 : 108) . وتختلف أحجام الودائع المشتقة من مصرف لآخر، ففي المجتمعات الصغيرة التي يعمل فيها مصرف واحد أو فرع لأحد المصارف يزيد احتمال قيام المقترض ذاته بإيداع مبلغ القرض لدى ذات المصرف (هندي ،2000: 122) .

وتتولد الودائع المشتقة من قبل المصرف عن طريق قيامه بفتح حساب وديعة بأسم الشخص المقترض من المصرف (Noor , Al-Nami , 2003: 21)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (5) الآتي :





شكل (5)

دورة خلق الودائع

المصدر: الحسيني والدوري. إدارة البنوك ممدخل كمي واستراتيجي، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008 : 109.

إذ يوضح الشكل السابق سلسلة عملية خلق الودائع المشتقة، فعلى سبيل المثال لو كانت الوديعة الأولية هي بقيمة 100 دينار والاحتياطي القانوني هو 20% أي بقيمة 20 دينار (100 د. × 20%)، فإن القوة الاستثمارية للوديعة ستكون 80 دينار (100 د - 20 د) وهذا يعني بأن المصرف يستطيع أن يقدم مبلغ 80 دينار كقرض، وعندما يقوم المقترض بفتح حساب وديعة بقيمة القرض كلها أو جزءاً منها فإن المصرف سيعود لأتباع الخطوات نفسها التي أتبعها لتحديد القوة الاستثمارية للوديعة ومن ثم منح الائتمان.

2- إستراتيجية زيادة رأس المال :

The strategy of Capital Increase

تعمل المصارف على زيادة رأسمالها من أجل مواجهة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والزيادة المستمرة في عدد المتعاملين وقوة المنافسة فيما بينها وبين

المؤسسات المالية الأخرى (Mishkin,2003: 228). ومن بعض الطرق التي تتبعها المصارف لزيادة رأس مالها هي :

أ- زيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم : يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة سواء كانت أسهم عادية أم ممتازة يتم الاكتتاب بها من قبل المودعين أو تعرض للاكتتاب العام ، على سبيل المثال لو كان إصدار الأسهم موجهاً لمودعي المصرف فإنه لن يُسهم في زيادة القوة الاستثمارية للمصرف كون الأموال ستحول من حساب الودائع إلى حساب رأس المال فقط دون دخول أموال جديدة للمصرف (هندي ، 2000 : 126) وهناك بعض الانتقادات على هذه الطريقة يمكن أجمالها في ثلاث نقاط هي :

(1)- يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم لاسيما إذا كان عائد الاستثمار الجديد هو أقل من العوائد الحالية (جانكيز بك ، 2005 : 40).

(2)- ارتفاع تكاليف الإصدار من تكاليف تسويقية وإدارية تزيد من كلفة التمويل بهذه الطريقة (Rose,2002:504) .

(3)- قد يؤدي الإصدار إلى دخول مساهمين جدد مما قد يؤثر على إمكانية قيام المساهمين القدماء بحق الرقابة والإدارة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم (أبو حمد، 2002: 616) .

ب- زيادة رأس المال عن طريق احتجاز الأرباح : هذه الطريقة هي الأرخص والمفضلة مقارنة بالطريقة السابقة إلا أنه من الضروري توظيف الأموال بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة و الشيء نفسه بالنسبة لإصدار الأسهم (عبد السادة وآخرون، 2008: 152) . وعلى الرغم من أن عملية احتجاز الأرباح قد تكون إستراتيجية ملائمة لجمع السيولة وكأساس في دورة حياة المصرف إلا أن الهدف الرئيسي منها هو مواجهة المنافسة مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى واستغلال الأموال المحتجزة في فرص استثمارية ذات ربحية عالية وبأقل مخاطرة ممكنة (klein,1998:19) ، ومن الانتقادات التي تؤخذ على هذه الطريقة هي:

(جانكيز بك ، 2005: 41) ، (أبو حمد ، 2002 : 117)

- (1)- عادة ما تكون الأرباح المحتجزة قليلة نسبياً مما ينعكس بدوره على حجم الاستثمار المتحقق عن طريقه .
- (2)- تؤثر هذه الطريقة سلباً على صغار المساهمين لأنها تستقطع من نسبة أرباحهم الكلية .
- (3)- قد تتولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم ، أي أن القيمة السوقية للسهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية للسهم في حال احتجاز الأرباح.

ج - زيادة رأس المال عن طريق تحويل السندات إلى أسهم : يقوم المصرف وفقاً لهذه الطريقة بتحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وذلك بعد موافقة المستثمر على الشروط الواردة في نظام إصدارها ، إذ يزداد رأس المال بقيمة السندات ويصبح أصحاب السندات الدائنين مساهمين. وقد لا يصدر المصرف أسهم بقيمة الديون نفسهاً السندات القابلة للتحويل وإنما ممكن أن يكون الإصدار أقل أو أكثر من قيمتها ، فإذا كان أقل يقوم المصرف بسداد الفرق لهم وإذا كان أكثر تقبض الزيادة منهم . (جانكيز بك ، 2005 : 42).

3- إستراتيجية الحصول على القروض

The strategy of obtaining loans

تعد من الاتجاهات الحديثة في تنمية الموارد المالية للمصرف التجاري إذ يقوم بالاقتراض لمدد قصيرة من البنك المركزي أو المصارف التجارية أو يقترض من سوق رأس المال أو من المصرف الأم لمدد طويلة الأجل (www.etudiantdz.com) لذلك غالباً ما يفضل المصرف التجاري الاقتراض من الفرع الرئيسي له في حالة رغبته في الحصول على الأموال (رمضان،جودة،2006 : 88).

عموماً تتميز الأموال المقترضة بأنها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وبذلك فإن القوة الاستثمارية لها تعادل قيمة القرض نفسه على عكس

الودائع إذ تكون قوتها الاستثمارية مساوية لمقدار الوديعة مطروحاً منها قيمة الاحتياطي (هندي، 2000: 133).

4- إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني

The strategy of Reducing the legal reserve

غالباً ما تنص التشريعات على ضرورة احتفاظ المصرف بجزء من مبلغ الوديعة لدى البنك المركزي، وهذا قد يعرض المصرف لبعض السلبيات منها تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات وبالتالي تقليل ربحيته وكان هذا الاحتياطي هو نوع من أنواع التكاليف التي على المصرف تحملها للقيام بأعماله (الصائغ وأبو حمد، 2006: 102).

ورغم من أن هذه الإستراتيجية تخرج جزئياً عن سيطرة المصرف إلا أنه لا بد من التطرق إليها حتى تكتمل الصورة في مدى تأثير الاحتياطي القانوني في القوة الاستثمارية للمصرف وخصوصاً في ظل وجود ما يسمى بالاحتياطي العائم والذي هو جزء من الاحتياطي القانوني (هندي، 200: 138) فالبنك المركزي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني وفقاً للمؤشرات الاقتصادية لكل بلد، فنمو الاقتصاد بنسبة محددة يتطلب نمواً محدداً في عرض النقد وهذا يعني زيادة حجم النقد المتداول والذي يأتي عن طريق عملية خلق الائتمان في المصارف التجارية وبالتالي تقليل نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف (جبر الله، 2005: 8).

المبحث الثاني

محفظة الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم محفظة الائتمان المصرفي وأهميتها

Concept Of Banking Credit Portfolio & Importance

يتكون مصطلح محفظة الائتمان المصرفي من شطرين ، الأول هو مصطلح المحفظة (Portfolio) ، أما الآخر فهو مصطلح الائتمان المصرفي (Banking Credit) . وتُعرف المحفظة على أنها (مجموعة من الأصول الاستثمارية المتنوعة) . (Bodie, et al. ,2008 : 9) أو هي (تشكيلة أو توليفة من الأصول الاستثمارية سواء أكانت حقيقية أم مالية يمسكها المستثمر بهدف تحقيق عائد عند مستوى معقول من المخاطرة من خلال تنويع مكوناتها باتباع أساليب علمية صحيحة) (الحكيم، 2009 : 4) ، أما (Gitman) فقد عُرفها بأنها (أداة مالية مركبة لمجموعة من الأصول التي تختلف من إذ النوع والجودة ، الهدف منها تحقيق أعلى عائد بأقل مخاطرة) (Gitman , 2009 : 228) .

أما الائتمان المصرفي فيعد من أهم أنماط الائتمان على الإطلاق وظهر كنتيجة طبيعية لنشأة المصارف التجارية كمؤسسات مالية وسيطة بين أصحاب الأموال الفائضة (المدخرين) من جهة وبين من لديهم القدرة على إدارة مشاريع استثمارية (المستثمرين) (عبد الحميد، 2009 : 143) ، وهو يعد من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف ، إذ يتمثل بصفة أساسية في القروض التي تمنحها المصارف لزبائنهم سواء أكانوا أفراداً أم منظمات. (نور، 2005: 7) .

ونتيجة للتطورات التقنية والاقتصادية أصبح للائتمان المصرفي أهمية كبيرة إذ يعمل على زيادة الإنتاج من خلال توفير الأموال اللازمة للمشاريع الصناعية والزراعية مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التقدم إلى الأمام ، وكذلك يعمل على زيادة حجم الاستهلاك الفردي من خلال دعم أصحاب الدخل المتدنية في الحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة مما يساعد في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة حصة السوق وحجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني (الدوري ، السامرائي، 2006 : 76- 77) .

وقد عُرف الائتمان المصرفي بأنه (الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد وخلال مدة زمنية محددة وضمن شروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال عجز أو امتناع المقترض عن السداد (الدغيم وآخرون، 2006 : 194) ، وعُرف أيضاً بأنه (عملية يقوم من خلالها المصرف بوضع مبلغ معين من المال تحت تصرف عميله مقابل تعهد الأخير برد المبلغ المذكور مع الفوائد في الموعد المتفق عليه) (البديري ، 2008 : 17)

وكذلك بأنه (الثقة التي يمنحها المصرف لشخص ما إذ يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لمدة محددة متفق عليها بين الطرفين ، إذ يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل بالفوائد والعمولات والمصاريف) (السيسي ، 1998 : 44) .

أما محفظة الائتمان المصرفي فيمكن تعريفها على أنها (أجمالي ما تمتلكه المؤسسة المالية أو المصارف التجارية من أدوات ائتمانية في وقت معين) (www.teachmefinance.com) ، أو هي (مجموع الائتمان الممتلك بواسطة مصرف أو مؤسسة مالية في يوم معين) (www.businessdictionary.com) .

واستناداً لما تقدم يمكن تعريف محفظة الائتمان المصرفي بكونها خليط متنوع من التسهيلات الائتمانية المتوفرة بحوزة المصرف والمتمثلة بالقروض

وخصم الأوراق التجارية وخطابات الضمان وغيرها خلال مدة زمنية معينة لتحقيق أعلى عائد ممكن وبأقل مخاطر ائتمانية.

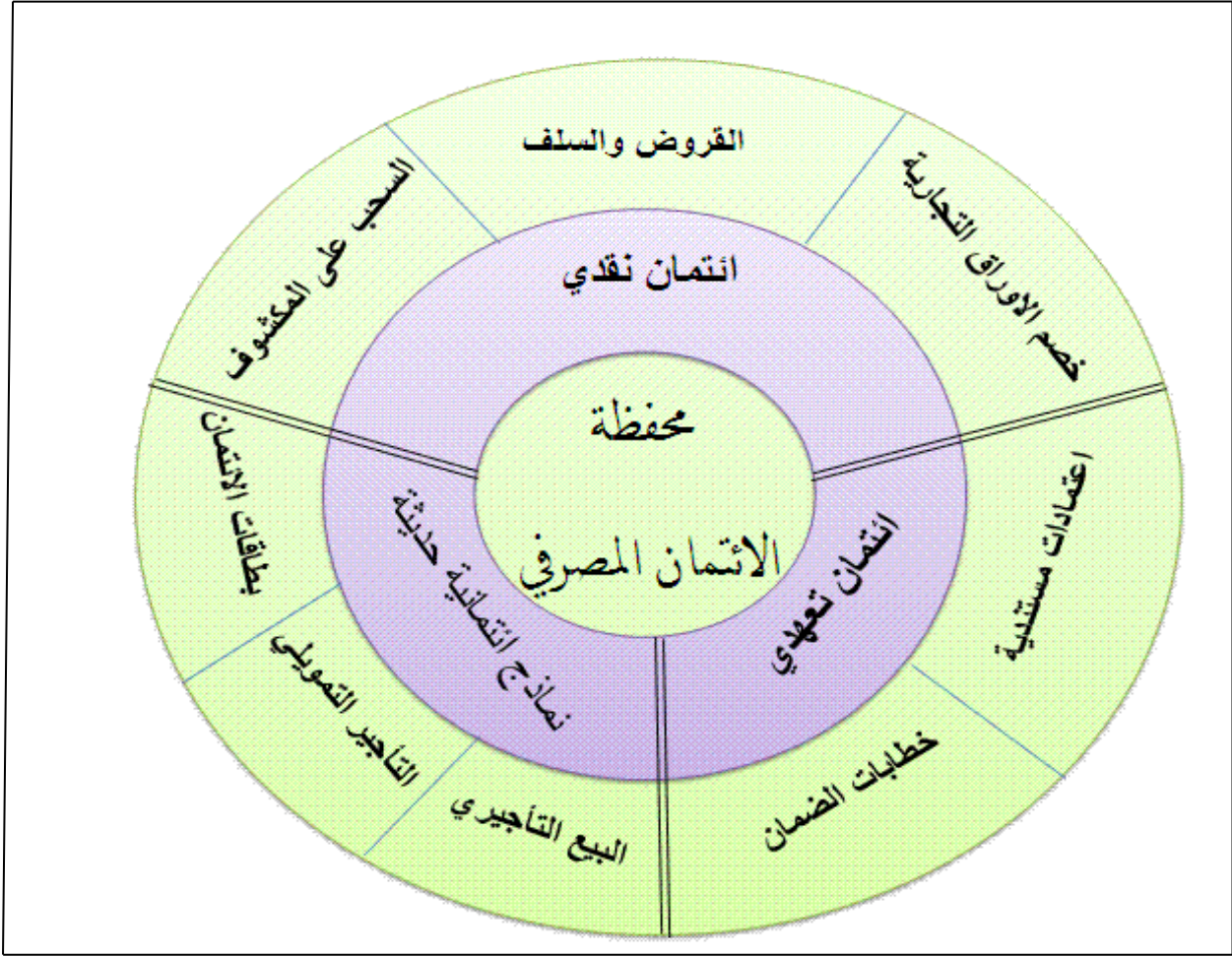
وتبرز أهمية محفظة الائتمان المصرفي من أهمية محفظة الأوراق المالية إذ يقوم مدير المحفظة باختيار أوراقه المالية وفق آليات معينة وهذا ما يحدث بالنسبة للمحفظة الائتمانية باختلاف أن مكوناتها هي مجموعة تسهيلات ائتمانية تعد القروض من أهمها ، ويمكن إيجاز أهمية محفظة الائتمان بالنقاط الآتية :

1. تجنب الوقوع في مخاطر الائتمان إذ تعبر المحفظة الائتمانية عن تركيبة الائتمانات المصرفية بشكل واضح وصريح إذ تعمل إدارة المصرف على تنويع أصولها الائتمانية بشكل معين. (www.iacpm.org)
2. تحتل محفظة الائتمان موقعاً مهماً ضمن بنود المركز المالي لأي مصرف ، لأنه يتأثر بعدة متغيرات منها نسبة هامش الربح للخدمة المقدمة إذ تعمل محفظة الائتمان على وضع صيغة للمبادلة بين العائد والمخاطرة . (الدغيم وآخرون ، 193 : 2006)
3. تسهم سلامة محفظة الائتمان في تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان (www.fdpkc.com)

ثانيا : أبعاد محفظة الائتمان المصرفي

Dimensions Of Banking Credit portfolio

تتسم محفظة الائتمان المصرفي بمرونة عالية وبتنوع كبير إذ تأخذ أشكال متعددة ومتنوعة إلا أن الباحث لم يجد مقياس سابق لهذه الأبعاد وبذلك تم اقتراحها ، ويوضح الشكل (6) أبعاد محفظة الائتمان المصرفي التي ستعتمد في الجانب التطبيقي للدراسة .



شكل (6)

أبعاد محفظة الائتمان المصرفي

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الأدبيات

بملاحظة الشكل (6) يتضح أن محفظة الائتمان المصرفي تنقسم إلى ثلاث أبعاد أساسية كل منها يأخذ أشكالاً مختلفة يمكن توضيحها تفصيلاً لاعتمادها في الجانب الميداني للدراسة وكما يلي :

The Credit of Money

1- الائتمان النقدي

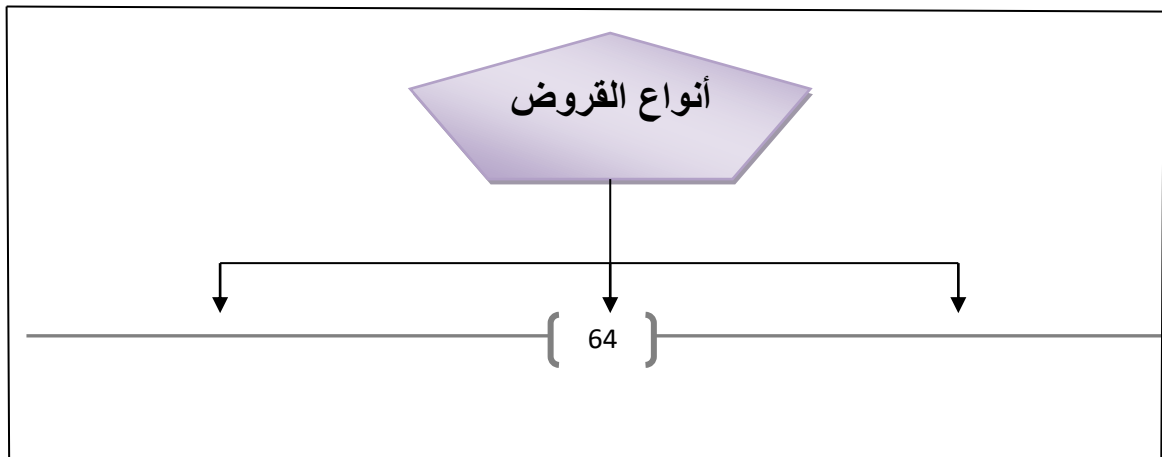
تعمل المصارف التجارية على تقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات التجارية منها والصناعية لتمكن من مزاولة أنشطتها المختلفة سواء أكانت متمثلة بتمويل شراء الأصول الثابتة والمتداولة أم تسهيل عمليات الدفع والاستيراد أم تمويل احتياجات التوسع قصير الأمد ، وجميع هذه الخدمات تندرج تحت مفهوم الائتمان النقدي (الزعبي ، 2000 ، 80) ، والذي يأخذ ثلاثة أشكال هي :

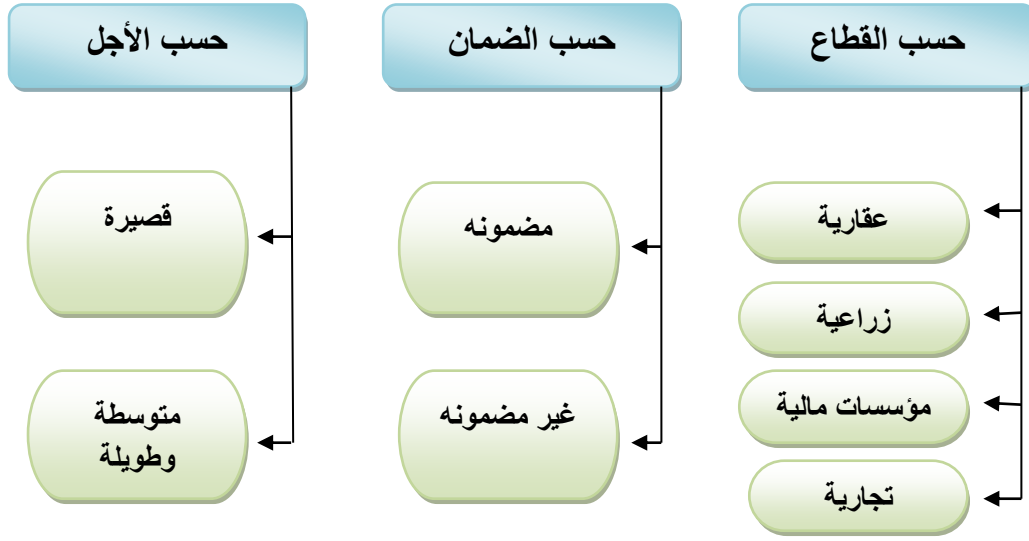
Loans & Advances

أ- القروض والسلف :

تعد القروض من أهم أنواع الائتمانات لمالها من أهمية كبيرة في ديمومة المصرف وتمكينه من تحقيق الأهداف التي وضعها للأمد البعيد (الياس ، 2005 : 61) ، وهي تُعد من أكثر موجودات المصرف خصوبة لما تولده من عوائد مجزية إذا ما أُديرت بشكل كفوء وفاعل (عبد السادة وآخرون ، 2008 : 156) ، إلا أنها وفي الوقت نفسه تعد من أقل الموجودات المتداولة سيولة لأنه من غير الممكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقها ، فعلى سبيل المثال إذا أعطى المصرف قرضاً لمدة سنة واحدة فإنه لا يحصل على أجمالي مبلغ القرض إلا بعد انتهاء السنة (Mishkin , 2007 : 223) .

وتُعرف القروض على أنها (قيام المصرف بتزويد الأفراد والمنظمات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد مبلغ القرض مع الفوائد والمصاريف والعمولات دفعة واحدة أو على عدة دفعات في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد المصرف على استرجاع مبلغ القرض في حالة عدم السداد) (الجنابي ، ارسلان ، 2009 : 131) .





الشكل (7)

أنواع القروض

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الأدبيات

ويوضح الشكل (7) أنواع القروض التي يمنحها المصرف التجاري لزمائنه

وهي كما يلي :

(1)- حسب القطاع : وتتمثل بالآتي :

- قروض عقارية : تتضمن الرهونات طويلة الأمد للمباني التجارية والسكنية وكذلك

القروض قصيرة الأجل لمقاولي البناء (Thomas ,2006 : 211) .

- قروض زراعية : تمنح لدعم زراعة وحصاد المحاصيل الزراعية من خلال تمويل

شراء الأسمدة والبذور والمعدات ، وتعد من القروض الموسمية والتي غالباً ما تكون محدودة لارتفاع مخاطرتها نتيجة اعتماد القطاع الزراعي على الظروف المناخية ذات

الطبيعة المتغيرة . (المزارى ، 2009 : 28)

- **قروض مؤسسات مالية** : هذا النوع تمنحه المصارف التجارية لمصارف أخرى أو لشركات التأمين أو شركات التمويل وغيرها من المؤسسات المالية (rose, 1999 : 518) .

- **قروض تجارية** : تمنح لتمويل التجارة الخارجية وذلك من خلال تقديمها للمصدرين والمستوردين من أجل المساعدة في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير (الجنابي ، ارسلان ، 2009 : 136) .

(2) - حسب الضمان : وهي على شكلين هما :

- **قروض مضمونة** : أن الغالبية العظمى للقروض تكون مصحوبة بضمانات تسمى ضمانات تكميلية لأنها تُطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس كبديل عنها ، فقد يكون الضمان عبارة عن محاصيل زراعية ، أوراق مالية ، بضائع ، رهن عقاري أو أوراق تجارية مخصومة ، الضمانات الشخصية ، وضمن شروط يحددها المصرف (اللوزي وآخرون ، 1997 : 152) ، وتُعرف بأنها (قروض مسترجعة بواسطة ضمانات يستخدمها المصرف في حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته) (Ferrell ,et al., 2008 : 494) .

- **قروض غير مضمونة** : في بعض الأحيان تمنحها المصارف لزمائنها وذلك اعتماداً على السمعة المالية وقوة المركز المالي للزبون وتكون مقابل خطاب ضمان مصرفي ، ويراعى عند منح هذا النوع من القروض الغرض من الاقتراض وحجمه وإمكانية السداد . (الزعبي ، 2000 : 82) .

(3) - حسب الأجل : وتقسّم بدورها إلى :

(أرشيد ، جودة ، 1999 : 102) ، (أبو حمد ، 2002 : 219)

- **قروض قصيرة الأجل** : وتمثل معظم قروض المصارف التجارية وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها وغالباً ما تقل مدتها عن سنة واحدة ، وتسمى

أيضاً بقروض رأس المال العامل فهي من أهم أنواع القروض إذ تكون نسبتها مرتفعة قياساً بأنواع القروض الأخرى ، وغالباً ما يكون الغرض منها هو سد احتياجات السيولة للمنظمات بأنواعها .

- **قروض متوسطة وطويلة الأجل** : تزيد أجال هذه القروض عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة إذ تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع ذات طبيعة صناعية أو مشاريع جديدة.

ولهذا النوع من القروض ثلاث مدد الأولى تسمى مدة الاستخدام والتي ينفق فيها المقترض مبلغ القرض على إنشاء المشروع وشراء الآلات والمعدات والمواد الخام وتدريب العاملين ، والثانية تسمى مدة السماح والتي يتم فيها إنتاج السلعة وبيعها وتحصيل ثمنها وتغطي هذه المدة دورة نشاط واحدة للمشروع .

إما المدة الثالثة فهي مدة السداد والتي يعمل فيها المقترض على سداد مبلغ القرض وغالباً ما يتم التسديد على شكل أقساط دورية .

عموماً ، فإن القروض ذات النسبة الأكبر في محفظة قروض المصرف تتحدد وفق عوامل منها طبيعة المنطقة التي يعمل فيها المصرف ومدى حجم رؤوس أمواله ، وما متوقع حصوله من أرباح عن كل قرض مقارنة بالآخر (Rose , 2005 : 519) .

Discounted-Bills

ب – خصم الأوراق التجارية

تعرف الأوراق التجارية على أنها (سندات مالية تتضمن تعهداً بدفع مبلغ من المال في تاريخ استحقاق معين وتكون قابلة للتداول عن طريق التظهير الناقل للملكية ومحكومة بقوانين التجارة للدولة) ومنها الصكوك والكمبيالات وسندات السحب السفتجة إذ تعد الأخيرة وسيلة

تجارية متعارف عليها عالمياً لتسوية الديون وتأتي أهميتها من سهولة تحويلها إلى نقود عن طريق خصمها لدى المصرف (عبد الله ، الطراد ، 2006 : 92) .

أما الخصم (Discount) فيعرف على أنه (عملية مصرفية يقوم الزبون أو حامل الورقة التجارية بموجبها بنقل الملكية إلى المصرف عن طريق التظهير قبل موعد الاستحقاق) (الشمري ، 2009 : 63) ، اي يقوم المصرف بشراء الورقة التجارية من المستفيد قبل استحقاقها مقابل دفع ثمن أقل من قيمتها الاسمية وعندها تصبح واحدة من ضمن موجودات المصرف التي يحق له توظيفها في مجالات استثماراته . ويمكن للمصرف إعادة خصم الورقة التجارية لدى البنك المركزي أو بيعها لمرّة ثانية إلى مصارف تجارية أخرى ويسمي البنك المركزي هذه العملية بمصطلح **نافذة الخصم (Discount Window)** . (أبو حمد ، 2002 : 214) . وتحقق المصارف من عملية الخصم العديد من المزايا أهمها : (الياس ، 2005 : 62)

- الفائدة والعمولة التي يتقاضاها من عملية الخصم .
- الفرق بين سعر الخصم الذي خصم به المصرف الورقة التجارية وسعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي .
- مصاريف التحصيل
- السمعة التي يتركها المصرف لدى المتعاملين معه والتي تمثل عامل جذب للمصرف .

ج - السحب على المكشوف (حساب جاري مدين) Overdraft

يعمل من خلاله المصرف بوضع سقف محدد من المبالغ لا يجوز للزبون تجاوزه في السحب إلا بموافقة الإدارة ، كما ويسمح للزبون الإيداع في هذا الحساب وعادة ما يمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل رأس المال العامل وبالتالي فهو قصير الأجل ولا يتجاوز السنة إلا في حال قيام الزبون بتجديده مرة أخرى (عبد الله ، الطراد ، 2006 : 171) .

ويُعرف السحب على المكشوف بأنه (تمديد سقف التمويل قصير الأجل بواسطة المصرف مع إمكانية استدعاء فورية للمبالغ المسحوبة) (Neale & McElroy , 2004 : 467) كذلك يمكن تعريفه بأنه (قرض تلقائي يتكون لحساب الزبون الجاري من أجل تغطية الصكوك المسحوبة التي تجاوزت الرصيد الموجود في الحساب) (Kapoor, et al. , 2007 : 158) أما (Noor&Al-Nami,2003 : 63) فيُعرفه على أنه (ترتيب بين المصرف والزبون يسمح بموجبه للزبون بسحب أموال تتجاوز رصيد حسابه الفعلي ويكون بمثابة قرض مؤقت يستمر لمدة قصيرة).

وتحقق المصارف فائدة من هذا الائتمان تتحدد قيمتها حسب المدة التي أنكشف فيها الحساب ، فضلاً عن أبقاء الزبون على صلة مستمرة مع المصرف مما يسهل متابعة أوضاعه المالية والتجارية وتقييمها سلباً أو إيجاباً. (James & Smith , 2006 : 1-2).

The Credit Of Undertaking

2- الائتمان التعهدي

مصطلح متعارف عليه في النظام المصرفي ومن خلال تسميته يتضح بأنه تعهد بالدفع وليس دفعاً فعلياً كما في الائتمان النقدي (الياس ، 2005 : 63) ، ومن أكثر أشكاله شيوعاً هما الاعتماد المستندي وخطاب الضمان :

Letter Of Credit

أ- الاعتمادات المستندية

تعد أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر ، ويتم فتح الاعتماد المستندي بناءً على طلب المستورد ويكون على نوعين : اعتمادات مستندية بالإطلاع ، ويفتح هذا النوع مقابل تأمين نقدي يدفعه طالب الاعتماد مقدماً وتحدد قيمته وفقاً لدرجة الثقة به وبأوضاعه المالية . و اعتمادات مستندية مؤجلة

الدفع ، ويكون الدفع بموجبها في وقت أجل بعد شحن البضاعة وتقديم المستندات (عبد الله ، الطراد ، 2006 : 172) .

ويُعرف الاعتماد المستندي على أنه (تعهد يصدره المصرف بناءً على طلب المشتري المستورد بدفع مبلغ محدد من المال عن طريق مصرف ثاني إلى الشخص المستفيد البائع أو المصدر) وضمن مدة محددة مقابل تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي (Gregoriou & Hoppe , 2009 : 105) . وتكون آلية فتح الاعتماد عن طريق تقديم المستورد طلباً للمصرف المحلي بفتح اعتماد مستندي بمبلغ معين يعادل قيمة البضاعة التي سيشتريها ويحدد نوع الصفقة والوثائق والمستندات المرافقة لها والتي يجب أن تقدم للمصرف ليتم الدفع ، وبعد إبرام العقد مع مصرف المستورد يتم أشعار المصدر عن طريق فرع المصرف أو مصرف مراسل في بلد المصدر وبموجب هذا الأشعار يقوم المصدر باستلام الاعتماد وسحب حوالة تجارية بموجبه ويخصمها في المصرف الذي قام بأشعاره بعد تقديم المستندات المتعلقة بالبضاعة ومن ثم يقوم المصرف الفرعي في بلد المصدر بتقديم الحوالة إلى مصرف المستورد والذي بدوره يدفع قيمتها بعد التأكد من صحة المستندات والشروط الواردة في العقد ويتم تحصيل قيمة الحوالة من المستورد عند وصول البضاعة إلى الميناء (الشمري ، 2009 : 88) .

Standby Letter Of Credit

ب- خطابات الضمان

تصدر عندما تكون هناك حاجة إلى إيداع مبلغ تأمين نقدي ، ولها وظيفة اقتصادية في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية والتجارية إلا أنه من الضروري للمصرف التأكد من وجود غطاء نقدي مناسب للشخص طالب فتح الخطاب كون المصرف لا تتوفر لديه الرقابة الكافية على زبائنه (السيسي ، 1998 : 55) .

ويُعرف خطاب الضمان بأنه (تعهد يصدر من قبل المصرف بناءً على طلب أحد المتعاملين معه ولصالح طرف آخرٍ المستفيدٍ بالدفع بدون قيد أو شرط مع ذكر الغرض الذي صدر من أجله الخطاب ومدة سريانه).
(الياس ، 2005 : 63) .

ولخطاب الضمان ثلاثة أنواع أساسية : (الشمري ، 2009 : 77)

الأول: يسمى **خطاب الضمان الابتدائي** ، عند الإعلان عن مناقصة معينة من قبل جهات حكومية أو غيرها فإن الراغبين بالحصول عليها يقدمون العطاءات المتعلقة بمشروع المناقصة ، ولكي تطمئن الجهة المعلنة للمناقصة عن جدية العطاءات فإنها تشترط أن تكون مصحوبة إما بخطاب ضمان أو تأمينات نقدية تقوم الجهة المعلنة بمصادرتها في حال انسحاب مقدم العطاء نتيجة تغير الأسعار في غير صالحه أو حدوث خطأ في احتساب كلفة المشروع.

الثاني : يسمى **خطاب الضمان النهائي** ، عندما يقع الاختيار على الجهة الفائزة بالمناقصة فإنها تقوم بتقديم خطاب ضمان نهائي ليرد إليها الخطاب الابتدائي ، والغاية من هذا الخطاب هو لضمان حسن تنفيذ العقد المبرم بين الطرفين ويكون ساري المفعول حتى إتمام تنفيذ مشروع المناقصة .

أما النوع الثالث فيسمى **خطاب ضمان الدفعات المقدمة** ويكون عندما يشترط مقدم العطاء على الجهة المستفيدة أن تدفع إليه نسبة معينة من قيمة العقد ليستعين به في تمويل المشروع لذلك تطلب الجهة المستفيدة الحصول على كفالة لضمان الدفعات المقدمة مقابل المبالغ المدفوعة للجهة المنفذة للمناقصة .

Modern Credit Models

3 - نماذج ائتمانية حديثة

مع تطور العمل المصرفي ظهرت أنواع جديدة وحديثة للائتمان ، فيما يلي بعض هذه النماذج :

Hire Purchase

أ- البيع التأجيري

يعد أحد أنواع البيع بالتقسيط إذ يتم دفع قيمة السلع خلال مدة محددة ووفقاً لترتيبات خاصة إذ يقوم المصرف بتمويل البائع على أن يقوم المشتري أو المستأجر

بسداد قيمة السلع على شكل أقساط شهرية وتبقى ملكية السلع تابعة للمصرف خلال مدة التأجير (الياس ، 2005 : 64) . وغالباً ما يستعمل هذا النوع لتمويل شراء السيارات إلا أن بعض المصارف مازالت تمنحه لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة ، وفي حال وجود أي قصور من قبل المشتري أو المستأجر في دفع الأقساط الشهرية يحق للمالك المصرفاً باتخاذ الإجراءات القانونية لاسترجاع السلعة أو المطالبة بالمبالغ المتأخرة وأنهاء العقد ، وعادة ما يكون الدفع عن طريق النقد المباشر أو الحساب الجاري مع إمكانية تسوية العقد في أي وقت من خلال دفع كامل مبلغ السلعة وضمن الشروط المتفق عليها في العقد (Edwards , 2004 : 375) .

Financial Lease

ب- التأجير التمويلي

عبارة عن تقنية للتمويل تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة للحصول على أصول منقولة أو عقارات ومن ثم تأجيرها إلى مؤسسة أخرى والتي بدورها تقوم بإعادة شراء الأصل عند انتهاء مدة العقد إذ يكون للمستأجر ثلاث خيارات : إما أن يمتلك الأصل بالثمن المتفق عليه ، أو القيام بتجديد العقد لمدة قصيرة أو إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة (مصطفى وآخرون ، 2005 : 5) . ويُعد من العقود طويلة الأجل والتي يحصل فيها المستأجر على بعض حقوق الملكية فيما يخص الأصل موضوع الصفقة ويسجل كملك للشركة في سجل الأستاذ العام الخاص بها (Bragg , 2002 : 590) .

وبالنسبة لتكاليف الصيانة فيتحملها المستأجر كما عليه دفع الأقساط الدورية بالكامل وفي حال عدم التزامه بذلك فإنه سيواجه خطر الإفلاس (Ross , 2008 : 607) . وهناك بعض الاعتبارات التي ينبغي على المستأجر الالتفات إليها عند اتخاذ قرار عقد تأجير تمويلي منها : (Fields , 2002 : 258)

- حياة الأصل مقارنة بحياة عقد الإيجار.

- تحويل العنوان (من عقد إيجار إلى تملك) .
 - وجود خيار شراء الأصل وبالثمن المتفق عليه .
 - مجموع الأقساط الدورية للأصل مقارنة بقيمته السوقية .
- ووفقاً للقواعد المحاسبية الحالية فإن إي عقد إيجار يمتلك صفة واحدة من الصفات الأربع التالية يعد عقد أيجار تمويلي : (Helfert , 2001 : 348)
- تحول الملكية إلى المستأجر قبل انتهاء مدة العقد .
 - يمكن للمستأجر شراء الأصل بالسعر القانوني بعد انتهاء مدة الإيجار .
 - مدة الإيجار يجب أن تغطي 75% من العمر الافتراضي للموجود المؤجر .
 - القيمة الحالية للأقساط الدورية يجب أن لا تقل عن 90% من قيمة الأصل .

Credit Cards

ج - بطاقات الائتمان

أصبحت في النصف الثاني من القرن العشرين واجهة لمنح الائتمان واليوم هي من أفضل أشكاله المستخدمة إذ تعد هذه البطاقات من الأدوات الشخصية للزبون إلا أن بعض المنظمات سمحت لعاملها استخدامها لتسهيل مدفوعاتهم الضرورية مثل النقل والوقود (Edwards , 2004 : 476) .

وبطاقات الائتمان (credit card) هي أداة بلاستيكية تمنح صاحبها حداً أقصى مسموحاً للائتمان من خلال البطاقة والتي تعد منفصلة عن حساب الزبون الجاري ، وتحمل هذه البطاقة العديد من المزايا للمصرف إذ تساعد على جذب الزبائن وتعد مصدراً مميزاً للأرباح من خلال الفوائد المستحصلة من حاملها (الياس ، 2005 : 65) ، فضلاً عن التعامل بها يُحد من الاستعمال المباشر للنقود الورقية وأيضاً تمكن الزبون من دفع

التزاماته بوقت أسرع ودون التعامل بالأجل في حال الشراء عن طريق الهاتف أو الحاسب الشخصي (Fields , 2002 : 187) .

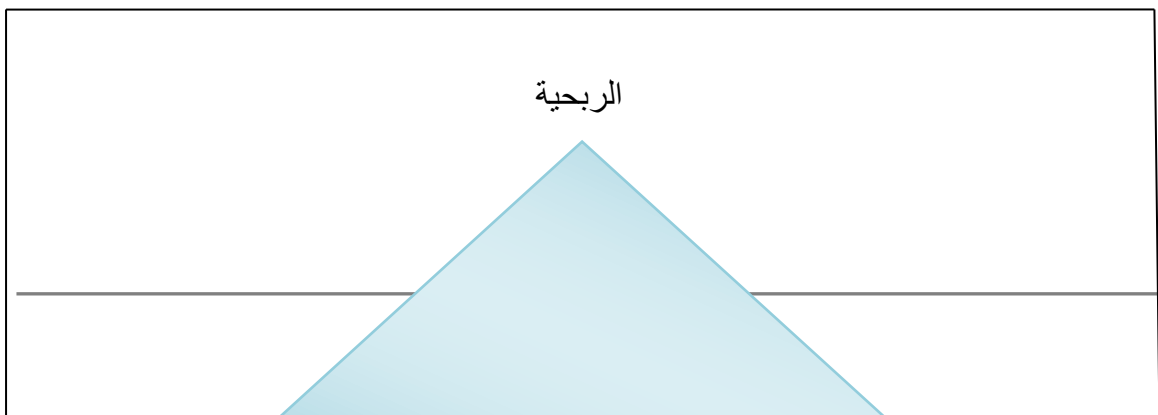
ثالثا : السياسة الائتمانية

The Credit Policy

تُعرف السياسة الائتمانية بأنها (مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية ، وأنواع الأنشطة الاقتصادية الممكن تمويلها ، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها ، وأنواعها ، وأجلها الزمنية ، وشروطها الرئيسية) (السيسي ، 1998 : 45) . وبأنها (مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية ، وشروط منح الائتمان ، وسياسة التحصيل و إجراءات متابعة الائتمان) (شاهين ، 2006 : 17) ، وتعد السياسة الائتمانية إحدى أدوات السياسة النقدية والتي تمثل جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة ، وتحكم السياسة الائتمانية عدة اعتبارات أهمها : (الحسيني ، الدوري ، 2008 : 124)

- أ- المحافظة على سلامة توظيف وحسن استخدام الأموال .
- ب- التقيد بالسياسة العامة للدولة ، لاسيما القرارات الصادرة عن البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية المصرفية .
- ج- تشجيع القطاع الخاص وتنميته وتطويره ومواجهة احتياجات المجتمع للائتمان .

لذلك يمكن للمصرف التجاري عن طريق عناصر هذه السياسة أن يضمن حسن استخدام الموارد المتاحة لديه وتحقيق عائد مناسب له ويوضح الشكل (8) هذه العناصر :



الأمان

السيولة

شكل (8)

عناصر السياسة الائتمانية

المصدر : الشمري ، صادق : إدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية" ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 : 42 .

1- الأمان : safety

يتسم رأس مال المصرف التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى مجموع الموجودات عن 8% حسب مقررات لجنة بازل ، وهذا يعني أن على المصرف التأكد من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب (الشمري ، 2009 : 38) .

كذلك على المصرف الاطمئنان للجهة المقترضة عن إمكانيتها في سداد مبلغ القرض الممنوح لها مع الفوائد في الوقت المحدد ، أما إذا قدم المصرف قروضاً بدون ضمانات كافية فقد يعاني من خسائر كبيرة (الدغيم وآخرون ، 2006 : 195) .

وعلى المصرف التجاري الاهتمام بالنقاط التالية لمراعاة مبدأ

الأمان (Noor , Al-Nami ,2003 : 66) :

- (1) أن لا يقرض مبالغاً تتجاوز الحصة المسموح بها من فائض الأموال إلى الأفراد والمنظمات .
- (2) الاهتمام بسمعة وموقف المقترض قبل منحه القرض .
- (3) أن يقيم الضمانات المقدمة من قبل المقترض بشكل جيد .
- (4) منح القروض إلى الزبائن قدر الإمكان لمقابلة متطلبات الائتمان الخاصة بهم .

2- الربحية : profitability

ينبغي للمصرف أن يستثمر أمواله بطريقة تحقق له أكبر ربح ممكن كالأستثمار في محفظة أوراقه المالية التي تدر عليه أرباحاً رأسمالية أو الحصول على الفوائد والعمولات من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية (Noor , Al-Nami , 2003 : 67) وبالرغم من أن عاملي السيولة والربحية متلازمان إلا أنهما أيضاً متناقضان ، الأمر الذي يستوجب إيجاد التوازن بينهما إذ لا يضحى المصرف بأحدهما في سبيل تحقيق الآخر وهذه المسؤولية تقع على عاتق القائمين على إدارة الأموال وتوظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات السحب على الودائع وتحقيق أكبر عائد ممكن (أرشيد ، جودة ، 1999 : 15) .

3- السيولة : liquidity

بما أن الودائع تشكل الجانب الأكبر من مصادر أموال المصرف التجاري فعليه أن يستثمر جزءاً من أمواله في أصول ذات سيولة عالية لمواجهة التزاماته تجاه عملية سحب الودائع ، إذ قد تتعرض سمعة المصرف إلى مخاطر كبيرة في حال لم يفِ بهذه الالتزامات (Noor , Al-Nami , 2003 : 67) .

لذلك نجد أن المصارف تحتفظ بمقدار جيد من النقدية أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة عن طريق بيعها أو الاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة متطلبات السحب دون أي تأخير (الدغيم وآخرون ، 2006 : 195) .

مما تقدم يمكن القول أن أصحاب الملكية يهدفون إلى تحقيق أقصى الأرباح تعويضاً لمخاطرتهم ، الأمر الذي يكون سلباً على السيولة والأمان ، في حين يأمل أصحاب الودائع احتفاظ المصارف بقدر كاف من السيولة وأن تستثمر أموالهم في استثمارات ونشاطات تتسم بتدني درجة المخاطرة مما يترك أثراً معاكساً على الربحية (الشمري ، 2009 : 40) .

رابعا : العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي

Factors Affecting The Size Of Bank Credit

يعتمد حجم الائتمان المصرفي على مجموعة من العوامل قد تكون متعلقة بالمصرف أو بالبيئة المحيطة به أو بالأثنين معاً ، ومن هذه العوامل : (العلاق ، 1998 : 94)

1. **موارد المصرف المالية** : كلما زادت الموارد المالية زادت المقدرة على منح الائتمان وهذا ما نراه في المصارف كبيرة الحجم .
2. **السياسة النقدية والنظام النقدي السائد** : يقصد بالسياسة النقدية بأنها أداة للسياسة الاقتصادية الكلية العامة والتي تخضع للسلطة النقدية ، وهي تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية بالتأثير على حجم النقد المتداول ، أما النظام النقدي فيمثل السياسات والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنظيم مجموع نقدها المتداول .
3. **الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع** : مثلاً في حالة الكساد على القطاع المصرفي أن يتعاون مع الدولة في النهوض والانتعاش من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة لزيادة الإنتاج وتمويل المشاريع وتعمل العكس في حالة التضخم .
4. **الطلب على القروض** : ويعتمد على بعض العوامل مثل التطورات الاقتصادية وفرص الاستثمار وسعر الفائدة ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال .

خامساً : معايير منح الائتمان ومخاطره

Credit Scoring (six Cs) & Risks

Credit Scoring (six Cs)

1- معايير منح الائتمان

يعد أنموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ six C's أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم في حال منح القروض ، إذ بموجبها يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة المعايير الخاصة بالشخص المقترض (الدغيم وآخرون ، 2006 : 195) ، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير :

أ- الشخصية Character

يتعلق هذا المعيار في رغبة الزبون القوية لسداد مبلغ القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات وفي أوقات الكساد ، وهذه الرغبة تعتمد على النشأة الاجتماعية للزبون وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة ، إذ يقوم مسؤول الائتمان بدراسة سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته ، وتزداد أهمية هذا المعيار في أوقات الكساد وفي حالة المنظمات صغيرة الحجم لما للعامل الشخصي من تأثير كبير على مجريات الأمور (أرشيد ، جوده ، 1999 : 216) .

كما يجب على موظف الائتمان أن يتأكد بأن الزبون لديه غرض أو هدف محدد بشكل جيد لطلب الائتمان من المصرف والتأكد أيضاً بأن لدى الزبون مسؤولية تجاه استخدام القرض وأن يكون صادقاً بالإجابة على كل الأسئلة (Rose , 1999 : 528) .

وتعد شخصية الزبون الركيزة الأولى في القرار الائتماني وهي الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد دقيق لشخصية الزبون ، فكلما كان يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزماً بتعهداته كافة وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على أفناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له (عبد الحميد ، 2009 : 154) .

ب- القدرة Capacity

تعد إحدى أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان وعليه لا بد من التعرف على الخبرة الماضية للمقترض وتفاصيل مركزه المالي ، ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد موظف الائتمان من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض فكلما كانت ايجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصاريف والعمولات (الدغيم و آخرون ، 2006 : 196) .

وينبغي أيضاً على موظف الائتمان التأكد من أن طالب الائتمان كامل الأهلية القانونية أي يتجاوز عمره (18) سنة وكذلك الحال لممثل المنظمة الذي يطلب القرض إذ يجب التأكد من أن لديه تخويل من مجلس الإدارة لغرض التباحث في العقد وتوقيع الاتفاقية وذلك عن طريق الحصول على نسخة من القرار الذي أصدره مجلس الإدارة والذي يخوله باقتراض الأموال للمنظمة ، وبخلاف ذلك يتحمل المصرف خسائر باهظة في حال تسليم الأموال إلى أشخاص غير مخولين بذلك (عبد السادة وآخرون ، 2008 : 160) .

ج- النقد أو رأس المال Capital Or Cash

يشير إلى ثروة الزبون المقاسه بسلامة مركزه المالي ومكانته السوقية وقدرته في الصمود أمام حالات التدهور في المركز المالي، ويُعد رأس المال الدعامة الأساسية التي تساعد على تخفيف حجم الخسائر مما يضعف احتمالات التعرض للإفلاس (ألشمري ، 2009 : 67) ، وعند دراسة هذا المعيار ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والمقترضة والتأكد من عدم

تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة ، فإذا كان رأس المال يتمتع بالملاءة فأن ذلك يشجع إدارة المصرف على اتخاذ قرار ايجابي بمنح الائتمان (أرشيد ، جوده ، 1999 : 217) .

وعموما يكون لدى الزبائن (المقترضين) ثلاث مصادر فقط يعتمدون عليها لتسديد قروضهم هي (Rose , 1999 : 530)

- التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات أو الدخل .
- بيع أو تسهيل الموجودات .
- الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق إصدار السندات أو الأسهم .

د - الضمان الإضافي : Collateral

مجموعة من الأصول التي يضعها المقترض تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض ولا يجوز له التصرف بالأصل المرهون إلا بعد سداد مبلغ القرض مع الفوائد ، كون الأصل المرهون سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة المقترض على السداد ، ويمكن أن يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة تجارية مؤهلة لضمان مبلغ القرض (الدغيم وآخرون ، 2006 : 196)

ففي حال كون الأصل المرهون موجود مادي فعلى المصرف أن يضع بعض الأمور المهمة في اعتباره كأن تكون الأصول ذات تكنولوجيا حديثة لكي تكون لها قيمة ذات ضمان إضافية (Rose , 1999 : 530) وأن تتوفر فيها صفات محددة مثل سهولة التسجيل والتصرف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية ، والقيام بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الأصل موضوع الضمان سواء من إذ الكمية الموجودة أو تذبذب أسعار البيع أو تاريخ انتهاء الصلاحية (أرشيد ، جوده ، 1999 : 218) .

هـ - الظروف Condition

يقصد بها الظروف الاقتصادية العامة والخاصة المحيطة بالنشاط أو المشروع المطلوب تمويله ، إذ يقصد بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع والإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنظمة في ظلّه .

أما الظروف الخاصة فتربط بالنشاط الخاص الذي يمارسه الزبون مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو الخدمات التي يقدمها فضلاً عن شكل المنافسة ودورة حياة المنتج أو الخدمة المقدمة ، وموقع المشروع من خلال دورة حياته بمعنى أهو في مرحلة التقديم أم النمو أم الانحدار ؟ (الدغيم وآخرون ، 2006 : 197) .

لذلك على موظف القرض أن يدرك أهم التوجهات في خط عمل أو صناعة المقترض وكيف تؤثر الظروف الاقتصادية المتغيرة عليه من خلال الاطلاع على ملفات المعلومات و عناوين الصحف والمجلات وتقارير البحوث بشأن الصناعة التي يمثلها المقترض (Rose ,1999 :531) ومدى تأثير مستوى المنافسة على الأوضاع المالية له من إذ حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات ، وعموماً فإن المصارف في حالة الازدهار الاقتصادي لقطاع أو لبلد معين تتخذ سياسة إقراض مفتوحة وأتباع بعض المرونة في شروط الإقراض وذلك إيماناً منها بأن العمل في سوق نشطة تعزز من الربحية والملاءة (أرشيد ، جودة ، 1999 : 218) .

و- السيطرة : Control

يركز هذا المعيار على بعض الأسئلة مثل هل تؤثر التغيرات في القوانين والأنظمة بشكل معكوس على المقترض ؟ هل الطلب على القروض يلبي المقاييس التي وضعها المصرف ؟ (البديري ، 2009 : 30) .

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأن المعايير سابقة الذكر تمثل العوامل الأساسية لتقييم مخاطر الائتمان ، وتحصل المنظمة على معلومات هذه العوامل من خلال خبراتها

وتجاربها السابقة مع الزبون ، فضلا عن مصادر المعلومات الخارجية الموثوق بها . (عبد السادة وآخرون ، 2008 : 162)

2- مخاطر الائتمان المصرفي Risks Of Banking Credit

غالبا ما تكون عملية الائتمان محفوفة بالمخاطر ، فقد يحدث خطر الائتمان عندما يكون المقترض غير راغب أو غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع الجهة المقرضة (Bacon ,2004 : 53) لذلك نرى بأن تحمل مخاطر ائتمانية كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة مقترضين يعملون في القطاع الاقتصادي نفسه، هي من المشاكل المعهودة التي تواجهها المصارف كونها تمثل تركيزاً للمخاطر الائتمانية وكذلك الحال لو تم التركيز على صناعة أو منطقة جغرافية معينة (شاهين ، 2005 : 8) .

ويتأثر خطر الائتمان بكل من سيولة السوق وأسعار الفائدة ، فعند أتباع سياسة الانكماش من قبل السلطة النقدية فإن ذلك يؤدي إلى تباطؤ نمو خطر الائتمان كون حجم الائتمان الذي تستطيع المصارف منحه يكون محدداً بنسبة معينة ، كذلك الحال في حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإنه يقلل من الإقبال على الاقتراض وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال (Dunbar ,2008 : 2) .

ويمكن تصنيف مخاطر الائتمان المصرفي إلى نوعين أساسيين هما : (الزوام ، إبراهيم ، 2009 : 12) ، (أبو حمد ، 2002 : 225) ، (الحناوي ، عبد السلام ، 2000 : 275)

أ- مخاطر عامة (نظامية) Systematic Risks

تتعرض لها القروض كافة بغض النظر عن تنوعها ومجالات استخدامها وقدرة المقترض على السداد ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالنشاط الاقتصادي ككل

واستقرار البلد ، ومن أمثلتها مخاطر التضخم وأسعار الفائدة والركود الاقتصادي ومخاطر تقلبات السوق .

(1) مخاطر التضخم : وهي مخاطر مترتبة على انخفاض القوة الشرائية لمبلغ القرض سواء أصل القرض أو الفوائد مما يلحق أضرار بالمصرف .

(2) مخاطر أسعار الفائدة : هذه المخاطر ناتجة عن حالة عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة ، فلو تعاقد مصرف مع زبون على سعر فائدة معين ثم ارتفعت أسعار الفائدة السائدة في السوق فإن أسعار الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه سوف ترتفع أيضاً وذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق ، لاسيما مع القروض طويلة الأمد ، أما إذا كانت قصيرة الأمد فقد يتمكن المصرف من إعادة استثمارها بأسعار فائدة مرتفعة .

(3) مخاطر الكساد : وتشير إلى الآثار السلبية التي تصيب نشاط المقرض نتيجة الركود الاقتصادي وبالتالي تتأثر قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف .

(4) مخاطر السوق : تتمثل بالمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في السوق بصورة سلبية وبالتالي تتأثر فيها قدرة المقرض على السداد .

ويمكن للمصارف أن تحد كثيراً من الآثار السلبية العامة لعملية الائتمان من خلال اعتمادها على نظم المعلومات الحاسوبية في التنبؤ وتقييم المتغيرات السياسية والاقتصادية المتوقع حدوثها كافة .

ب- مخاطر خاصة (غير نظامية) Unsystematic Risks

يمكن أن تتعرض لها عملية سداد القرض والناجمة عن أسباب تتعلق مباشرة بالمقرض ، مثال ذلك انخفاض أداء المنظمة المقرضة وتدهور منتجاتها ، أو تعرضها للإفلاس أو للعسر المالي مما يؤثر في قدرتها على سداد ما بذمتها من التزامات تجاه المصرف أو المؤسسة المالية ، لذلك فإن أغلب المصارف تقوم قبل منح القرض بالبحث والتحري عن طالب القرض ومعرفة مركزه المالي وتحليله باستخدام نسب مالية معينة .

وللمزيد من التحوط تقوم معظم المصارف بانتهاج سياسة وقائية في منح القروض كإبرامها اتفاقاً شرطياً مع المقترض يقضي بعدم خفض حجم ودائعه لدى المصرف عند حد معين وضرورة حصوله على موافقة المصرف قبل تطبيق أي توسعات جديدة أو محاولته الحصول على قروض إضافية ، كما ويطلب المصرف منه تقديم رهن كضمان للقرض كأن يكون على شكل أوراق مالية أو مخزون سلعي أو عقار معين إذ يحق للمصرف التصرف به في حال عجز المقترض عن دفع إقساط القرض .

ولا ينبغي أن يفهم مما سبق أن المصارف ملزمة دائماً باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المقترض في حالة تعثره ، ففي حالات كثيرة تبذل المصارف جهوداً كبيرة لمساعدة المقترض في الخروج من أزمته المالية كتأجيل سداد القروض وفوائدها إلى تواريخ لاحقة كون إفلاس المقترض وخروجه من السوق هو خسارة للمصرف .

الفصل الثالث

المبحث الأول

تحليل العوامل الأساسية لفقرات استبانة الدراسة

المبحث الثاني

وصف وتشخيص مجال الدراسة

المبحث الثالث

وصف وتشخيص متغيرات الدراسة

المبحث الأول

تحليل العوامل الأساسية لفقرات استبانة الدراسة

التحليل العاملي الاستكشافي

Exploratory Factor Analysis

من أجل تطوير وأختبار الصدق البنائي لمقاييس متغيرات الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) لغرض تطوير وبناء مقياس استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومقياس محفظة الائتمان المصرفي. ويهدف أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي إلى تلخيص وتقليل المتغيرات المتعددة في عدد أقل من المتغيرات يطلق عليها العوامل (Factors) ويكون لكل عامل من هذه العوامل كلُّ أو بعض من هذه الفقرات الخاصة بالمقياس. وهو تحليل معقد متعدد الخطوات ذو طبيعة استكشافية (exploratory) ويستخدم كطريقة ملائمة لاستكشاف مجموعة من البيانات و أختبار الفرضيات أو النظريات (Costello & Osborne, 2005:9) ويستخدم التحليل العاملي الاستكشافي من قبل الباحثين من أجل أختبار المقاييس في حالة عدم وجود أطر نظرية سابقة بشأن الموضوع ، إذ نادراً ما يستخدم في أختبار المقاييس المستخدمة سابقاً أي المبنية على أساس نظري سابق (Fabrigar, et al., 1999:272).

وفي الدراسة الحالية سيستخدم التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) باستعمال برنامج (SPSS) في تطوير استراتيجيات تنمية الموارد المالية لان المقياس صمم من قبل الباحث ولا يعتمد على مقياس سابق بحيث لا يمكن أن نحدد بشكل صريح الأبعاد التي تنطوي تحت هذا المقياس لذلك سيستخدم التحليل العاملي الاستكشافي لكي يساعد على تحديد الأبعاد التي يشملها المقياس في ضوء ما افترضه الباحث، فضلاً عن تحديد الفقرات التي لا ترتبط مع بنية المقياس والتي يتوجب أبعادها عنه .

وكنقطة بداية في إجراء التحليل العاملي الاستكشافي لمقياس إستراتيجيات تنمية الموارد المالية ، فان الفقرات التي ستحصل على تشبع (Loading) جيد (أعلى من 30 %)، و معامل ارتباطها بالمقياس (Item-scale correlation) جيد (أعلى من 30 %) فإنها ستقبل في المقياس، وبخلافه فإنها ستهمل من المقياس الأصلي (جودة ، 2008 : 161).

ويتضمن التحليل العاملي الاستكشافي الخطوات الآتية:

1. المتغير المستقل : إستراتيجيات تنمية الموارد المالية

أ. استخدام مقياس KMO وأختبار Bartlett

يعد مقياس (KMO) (The Kaiser-Meyer-Olkin Measure) احد الخطوات المهمة في التحليل العاملي الاستكشافي وهو يتعلق بأختبار كفاية عينة الدراسة (Sampling Adequacy) لاستخدام التحليل العاملي . وإحصائية (KMO) تتراوح بين (1 - 0) . والقيمة (0) تؤشر بان مجموع الارتباطات الجزئية اكبر من مجموع الارتباطات الكلية وهذا يبين بان نموذج الارتباط يكون منتشرأ (وهنا يكون استخدام التحليل العاملي الاستكشافي غير ملائم) . أما إذا كانت القيمة تقترب من (1) فان هذا يؤشر بان نموذج الارتباطات متوافق وأن التحليل العاملي سيكون ذا مصداقية ، ويوصي (Kaiser) بأن القيم المقبولة تكون اكبر من (50%) والقيم التي تكون أدنى من هذه القيمة ينبغي على الباحث أن يجمع بيانات أكثر (زيادة حجم العينة) أو يعيد التفكير بالمتغيرات المتضمنة في المقياس. (Field, 2005:3) .

جدول (9)

نتائج أختبار KMO لإستراتيجيات تنمية الموارد المالية

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.715
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	1210.095
	df	190
	Sig.	.000

و يظهر من الجدول (9) أن قيمة (KMO) هي اكبر من (50%) والتي بلغت (71.5%) والتي تعد حسب تصنيف Kaiser مقبولة . أما فيما يتعلق بأختبار (Bartlett) فإنه يختبر فرضية العدم (Null Hypothesis) والتي تختبر بدورها مصفوفة الارتباط لمعرفة كونها مصفوفة وحدة (Identity Matrix) أم لا، ولكي نستخدم التحليل العائلي فإننا نحتاج إلى وجود بعض العلاقات بين المتغيرات ، فإذا كانت مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدة فهذا يعني أن كل معاملات الارتباط تساوي صفر و أختبار (Bartlett) ليس معنوياً . ولو أردنا أن يكون الأختبار معنوياً فينبغي أن تكون مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة. وهذا ما ظهر في أختبار (Bartlett) إذ أشار إلى وجود المعنوية.

ب. طريقة المكونات الأساسية Principal components

تعد هذه الطريقة من أكثر طرق التحليل العائلي دقة ، لذلك تم استخدامها في هذه الدراسة كما استخدمت طريقة محك جذر (Eigenvalues) والتي تحدد بدورها الحد الأدنى لقبول العامل وهو الواحد الصحيح ، ويظهر الجدول (10) شرح التباين الكلي ، والذي من خلاله يتم اختيار العوامل التي قيم جذورها الكامنة (Eigenvalues) اكبر من الواحد الصحيح ، إذ يلاحظ وجود أربعة عوامل تمثل مقياس إستراتيجيات تنمية الموارد المالية ، تبلغ قيمة (Eigenvalues) كل منها (4.556 , 4.267 , 3.493 , 3.446) على التوالي وهي اكبر من الواحد الصحيح .

تفسر هذه العوامل مجتمعة ما نسبته (78.808) ، أما العوامل الأربعة منفردة والتي تمثل إستراتيجيات تنمية الموارد المالية . (إستراتيجية تنمية الودائع ، وإستراتيجية زيادة رأس المال ، وإستراتيجية الحصول على القروض ، وإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني) فيفسر كل منها ما نسبته (22.780 ، 21.335 ، 17.465 ، 17.229) على التوالي .

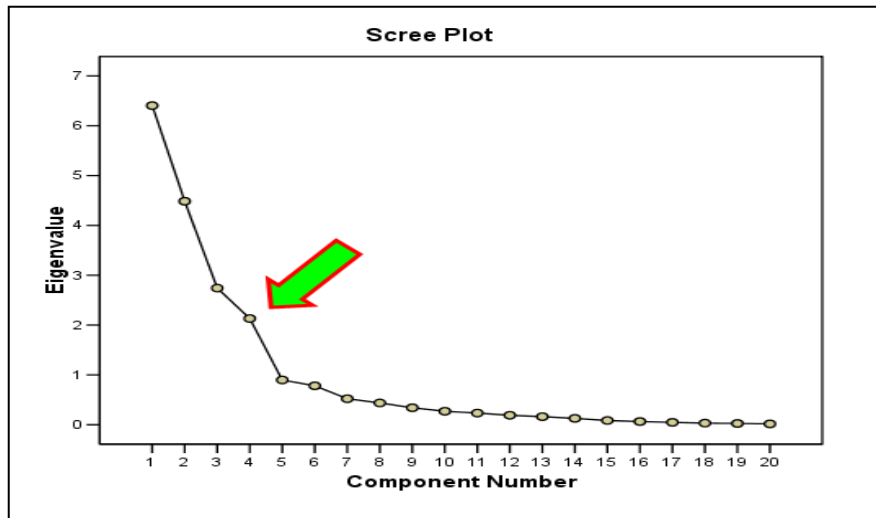
جدول (10)

نسبة تباين العامل من التباين الكلي وتباين المتجمع للعامل (للمتغير المستقل)

Rotation Sums of Squared Loadings			Initial Eigen values			العامل (الجذر)
Total الكلي	% Of variance نسبة تباين العامل	Cumulative % التباين المتجمع %	Total الكلي	% Of variance نسبة تباين العامل	Cumulative % التباين المتجمع %	
4.556	22.780	22.780	6.404	32.019	32.019	1
4.267	21.335	44.114	4.485	22.423	54.442	2
3.493	17.465	61.579	2.742	13.711	68.152	3
3.446	17.229	78.808	2.131	10.656	78.808	4

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على نظام SPSS

ويمكن الاستعانة بطريقة Scree Plot كما في الشكل (9) للتأكد من عدد أبعاد استراتيجيات تنمية الموارد المالية ، إذ يلاحظ بأن السهم يشير إلى وجود أربعة أبعاد ، مما يؤكد مصداقية طريقة محك جذر (Eigenvalues) .



شكل (9)

التأكد من صحة عدد متغيرات استراتيجيات تنمية الموارد المالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نظام SPSS

أما الجدول (11) فيظهر المصفوفة العاملية لمتغيرات الدراسة من أجل الوصول إلى العوامل المستخلصة . إذ تظهر هذه المصفوفة تشبع (loadings) المتغيرات (الفقرات) للعامل الذي ترتبط به. حيث يلاحظ أن تشبع الفقرات يتراوح بين (0.966-0.554) وهي أكبر من (30%) ، مما يعني أن جميع فقرات الأستبانة تمثل فعلاً كل إستراتيجية ترتبط بها .

جدول (11)

مصفوفة العناصر المدورة للمتغير المستقل

	Component			
	1	2	3	4
X ₁		0.885		
X ₂		0.883		
X ₃		0.899		
X ₄		0.945		
X ₅		0.805		
X ₆				0.615
X ₇				0.902
X ₈				0.907
X ₉				0.743
X ₁₀				0.554
X ₁₁	0.884			
X ₁₂	0.955			
X ₁₃	0.966			
X ₁₄	0.912			
X ₁₅	0.924			
X ₁₆			0.931	
X ₁₇			0.881	
X ₁₈			0.765	
X ₁₉			0.703	
X ₂₀			0.711	

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على نظام SPSS

مما تقدم ، يظهر أن مقياس استراتيجيات تنمية الموارد المالية متغير يتكون من أربعة أبعاد ، كل بعد يتكون من خمس فقرات كما تم تصميمه في المقياس الأصلي. إذ تبين من النتائج السابقة أن فقرات المقياس (X_{20}) قد حصلت على نسب تشبع جيدة (أعلى من 30 %).

2. المتغير المعتمد : محفظة الائتمان المصرفي

أ. استخدام مقياس KMO واختبار Bartlett

ويظهر من الجدول (12) أن قيمة (KMO) هي أكبر من (50%) إذ بلغت (77.4%) والتي تعد حسب تصنيف Kaiser مقبولة . أما فيما يتعلق باختبار (Bartlett) فإنه أشار إلى أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة مما يعني ثبوت المعنوية وهذا يمهد الطريق لإجراء التحليل العاملي .

جدول (12)

نتائج اختبار KMO لمحفظة الائتمان المصرفي

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.774
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	601.137
	df	105
	Sig.	.000

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على نظام SPSS

ب. طريقة المكونات الأساسية Principal components

يظهر الجدول (13) شرح التباين الكلي، ومن خلاله يتم اختيار العوامل التي يكون لديها قيم جذور كامنة (Eigenvalues) أكبر من الواحد الصحيح. إذ يلاحظ وجود ثلاثة عوامل تمثل مقياس محفظة الائتمان المصرفي ، تبلغ قيمة (Eigenvalues) لكل منها (3.877 ، 3.430 ، 2.748) على التوالي وهي أكبر من الواحد الصحيح. وتفسر هذه العوامل مجتمعة ما نسبته (67.025) من التباين الكلي. أما العوامل الثلاثة منفردة والتي تمثل أبعاد محفظة الائتمان (الائتمان النقدي ، الائتمان التعهدي ، نماذج ائتمانية حديثة) فيفسر كل منها ما نسبته (25.844 ، 22.864 ، 18.317) على التوالي .

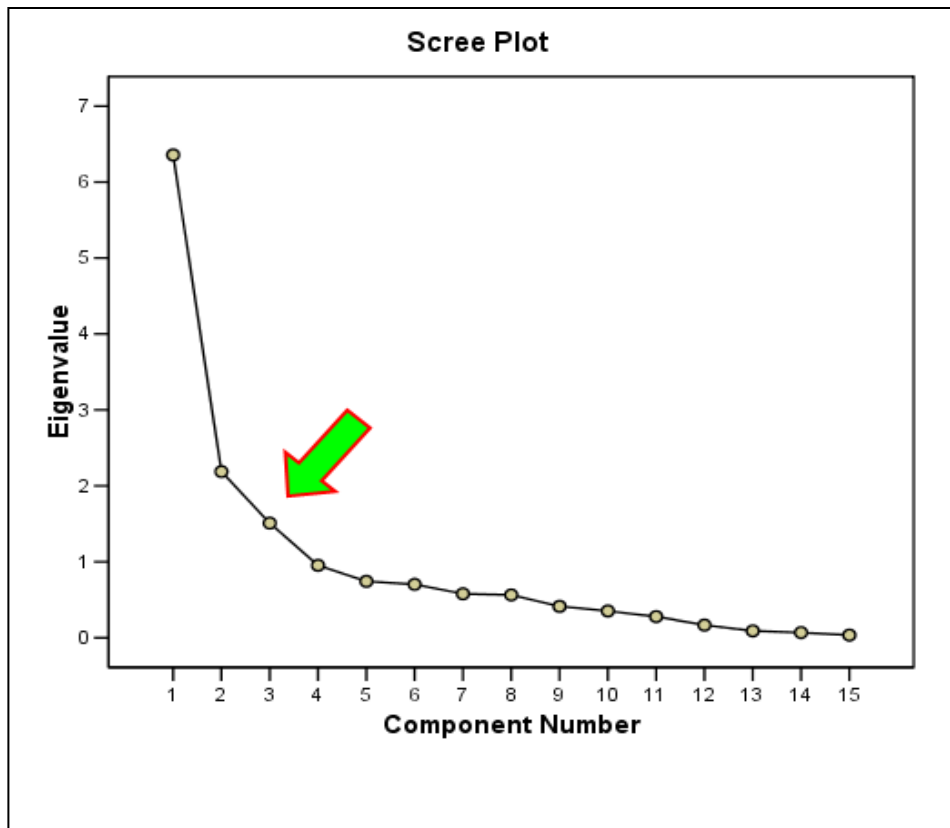
جدول (13)

نسبة تباين العامل من التباين الكلي وتباين المجتمع للعامل (للمتغير المعتمد)

Rotation Sums of Squared Loadings			Initial Eigen values			العامل (الجذر)
Total الكلي	% Of variance نسبة تباين العامل	Cumulative % التباين المتجمع %	Total الكلي	% Of variance نسبة تباين العامل	Cumulative % التباين المتجمع %	
3.877	25.844	25.844	6.357	42.379	42.379	1
3.430	22.864	48.708	2.188	14.584	56.963	2
2.748	18.317	67.025	1.509	10.062	67.025	3

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على نظام SPSS

ويوضح الشكل (10) عدد أبعاد المقياس الحقيقية ، إذ يلاحظ بان السهم يشير إلى وجود ثلاث أبعاد أساسية. مما يؤكد مصداقية طريقة محك جذر (Eigenvalues) اكبر من الواحد الصحيح التي أكدت أيضا بوجود ثلاثة أبعاد.



شكل (10)

التأكد من صحة عدد أبعاد محفظة الائتمان

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على نظام SPSS

أما الجدول (14) فيظهر المصفوفة العاملية لمتغيرات الدراسة من أجل الوصول إلى العوامل المستخلصة . إذ تظهر هذه المصفوفة تشبع (loadings) المتغيرات (الفقرات) للعامل الذي ترتبط به. حيث يلاحظ أن تشبع الفقرات يتراوح بين (0.538-0.883) وهي أكبر من (30%).

جدول (14)

مصفوفة العناصر المدورة للمتغير المعتمد

	Component		
	1	2	3
Y ₁		0.538	
Y ₂		0.746	
Y ₃		0.755	
Y ₄		0.842	
Y ₅		0.811	
Y ₆			0.711
Y ₇			0.710
Y ₈			0.694
Y ₉			0.644
Y ₁₀			0.680
Y ₁₁	0.827		
Y ₁₂	0.843		
Y ₁₃	0.854		
Y ₁₄	0.883		
Y ₁₅	0.751		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نظام SPSS

مما تقدم ، يستنتج بأن مقياس محفظة الائتمان المصرفي تمثل متغيراً يتكون من ثلاثة أبعاد ، كل بعد يتكون من خمس فقرات كما تم تصميمه في المقياس الأصلي. إذ تبين من النتائج السابقة أن فقرات المقياس (Y₁₅) قد حصلت على نسبة تشبع جيدة (أعلى من 30%).

المبحث الثاني

وصف وتشخيص مجال الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى توضيح بعض المؤشرات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة والمتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال استخراج معدلات التغير لكل من (الودائع ، رأس المال ، الائتمان) للمصارف الحكومية والأهلية للمدة من (2006 – 2009) ومن ثم مقارنة كل مصرف مع باقي المصارف من القطاع نفسه (حكومي ، أهلي). ويستخرج معدل التغير أو الزيادة وفق القانون الآتي :

$$\text{معدل التغير} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100\%$$

أولاً : المصارف التجارية العراقية الحكومية

تتألف المصارف التجارية الحكومية من مصرفين : الرافدين والرشيد وقد شهدا نمواً في أنشطتهما المصرفية خلال مسيرتهما التاريخية انعكست في بعض المؤشرات الظاهرة في الجداول (16 ، 17 ، 18) والتي سيتم تناولها على النحو الآتي :

(1) مؤشر تطور الودائع :

تعد الودائع من مصادر الأموال المهمة للمصارف التجارية والتي تعتمد عليها في منح الائتمان ومواجهة السحوبات ، ويشير الجدول (15) إلى أن إجمالي أرصدة الودائع لدى المصارف الحكومية للمدة (2006 – 2009) بلغت (13944095079) ، (19811485449) ، (26260994800) ، (30574999932) ألف دينار وبمعدل زيادة (40.8% ، 42% ، 32.5% ، 16.4%) على التوالي .

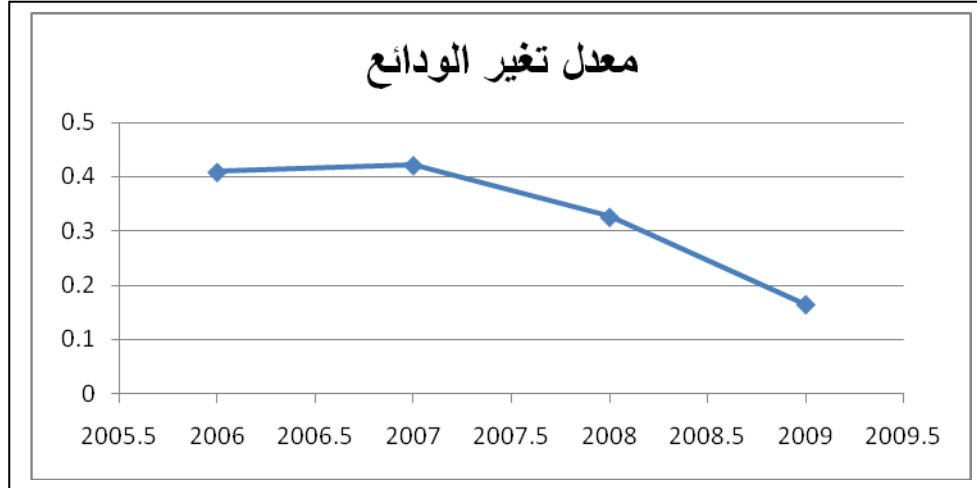
جدول (15)

معدلات تغير الودائع للمصارف الحكومية عينة الدراسة

2009		2008		2007		2006		2005	السنوات المصارف
نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	أجمالي الودائع (ألف دينار)	
15.4	23122412000	31.9	20035698000	47.6	15189826000	47.4	10287632000	6976146000	الرافدين
19.7	7452587932	34.6	6225296800	26.3	4621659449	25	3656463079	2924437585	الرشيد
16.4	30574999932	32.5	26260994800	42	19811485449	40.8	13944095079	9900583585	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف

وقد حقق مصرف الرافدين أعلى معدل زيادة خلال عامي (2006 ، 2007) مقارنة مع الرشيد إذ بلغ (47.4 % ، 47.6 %) على التوالي بينما كانت معدلات الزيادة لمصرف الرشيد هي الأكبر خلال عامي (2008 ، 2009) إذ بلغت (34.66 % ، 19.7 %) على التوالي ، ويمكن توضيح اتجاه معدلات الزيادة لأجمالي الودائع الحكومية من خلال الشكل (11) .



شكل (11)

معدل تغير الودائع للمصارف الحكومية عينة الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج المستخرجة

يشير الجدول (16) إلى أن رأس المال في المصارف الحكومية لم يتغير سوى في عام 2007 وبمعدل زيادة 125 % .

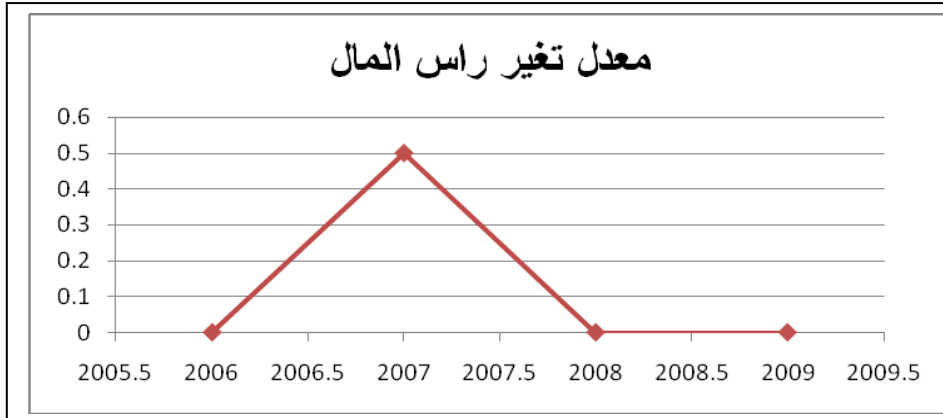
جدول (16)

معدلات تغير رأس المال للمصارف الحكومية عينة الدراسة

2009		2008		2007		2006		2005	السنوات المصارف
نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	رأس المال (ألف دينار)	
0	25 000 000	0	25 000 000	150	25 000 000	0	10 000 000	10 000 000	الرافدين
0	2 000 000	0	2 000 000	0	2 000 000	0	2 000 000	2 000 000	الرشيد
0	27 000 000	0	27 000 000	125	27 000 000	0	12 000 000	12 000 000	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف

اذ اقتصر على مصرف الرافدين فقط إذ رفع رصيد رأس المال إلى (25000) مليون دينار وبمعدل زيادة 150 % ، ويمكن توضيح معدلات التغير لإجمالي رأس المال بيانياً كما يلي :



شكل (12)

معدل تغير رأس المال للمصارف الحكومية عينة الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج المستخرجة

يشير الجدول (17) إلى أن إجمالي أرصدة الائتمان لدى المصارف الحكومية للمدة (2006 – 2009) بلغت (1636916827) ، (2634950362) ، (4631967936) ، (5355754668) ألف دينار وبمعدل زيادة (100% ، 60.9% ، 75.7% ، 15.6%) على التوالي .

جدول (17)

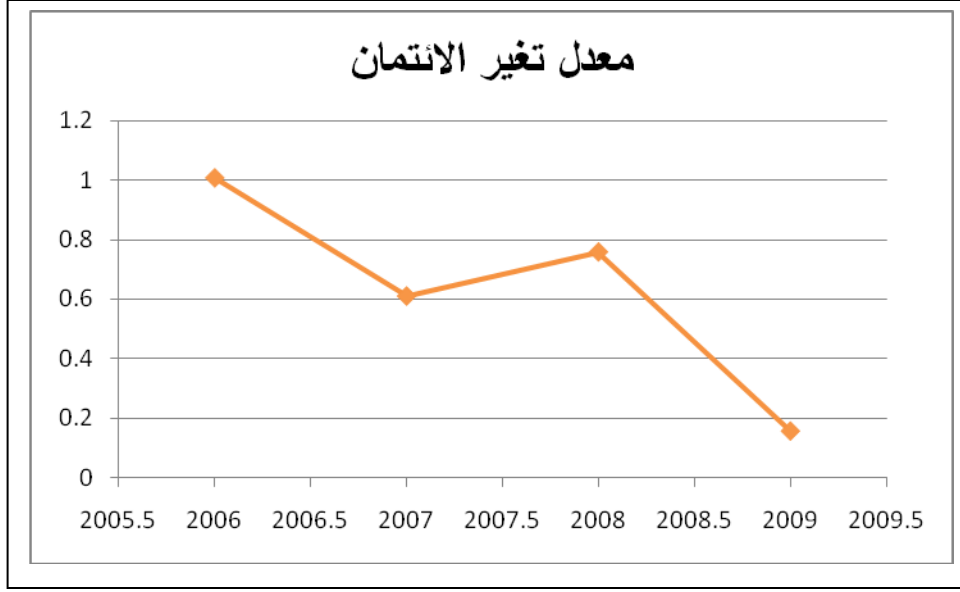
معدلات تغير الائتمان للمصارف الحكومية عينة الدراسة

2009		2008		2007		2006		2005	السنوات المصارف
نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	الائتمان (ألف دينار)	
11.9	3462043000	61.4	3092059000	101.5	1915558000	98.2	950438000	479478000	الرافدين
22.9	1893711668	114	1539908936	4.7	719392362	104	686478827	336385947	الرشيد
15.6	5355754668	75.7	4631967936	60.9	2634950362	100	1636916827	815863947	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف

كما يظهر في الجدول أن نسبة التغير للائتمان كلما ارتفعت في مصرف تنخفض في الآخر وبفارق كبير ، لاسيما عامي 2007 و 2008 إذ حقق مصرف الرشيد أعلى معدل زيادة عام 2006 مقارنة مع الرافدين بلغ (104%)، وفي عام 2007 جاء مصرف الرافدين بأعلى نسبة بلغت (101.5%) وبفارق كبير عن مصرف الرشيد الذي حقق زيادة بلغت 4.7% ، إلا أنه سرعان ما عاد ليحقق نسبة (114% و 22.9%) لعامي 2008 – 2009 على التوالي وهي أعلى من الزيادة التي حققها مصرف الرافدين والبالغة (61.4% و 11.9%) على التوالي لنفس المدة .

ويمكن تلخيص معدل التغير لأجمالي أرصدة الائتمان بيانياً في الشكل (13) .



شكل (13)

معدل تغير الائتمان للمصارف الحكومية عينة الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج المستخرجة

يتبين من الشكل أعلاه أن معدلات الزيادة لأرصدة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية في تناقص مستمر مما يستوجب على إداراتها إعادة النظر في ذلك ، والتحقق من المسببات لوضع المعالجات والحلول المناسبة .

ثانيا : المصارف التجارية العراقية الأهلية

تتألف المصارف التجارية العراقية الأهلية من 23 مصرفاً بدايةً بمصرف بغداد الذي أسس عام 1991 ونهايةً بمصرف الهدى الذي أسس عام 2008 ، وقد تم اختيار أربعة مصارف تبعاً لقدمها في العمل المصرفي ، وسيتم مقارنة هذه المصارف مع بعضها البعض من خلال بعض المؤشرات وكما في الجداول (18 ، 19 ، 20) .

(1) مؤشر تطور الودائع :

يتبين من الجدول (18) أن إجمالي أرصدة الودائع لدى المصارف الأهلية للمدة (2006 – 2009) بلغت (531175195) ، (655314996) ، (952176997) ، () ، (1264314572) ألف دينار وبمعدل زيادة (9.27% ، 23% ، 45% ، 32.7%) على التوالي.

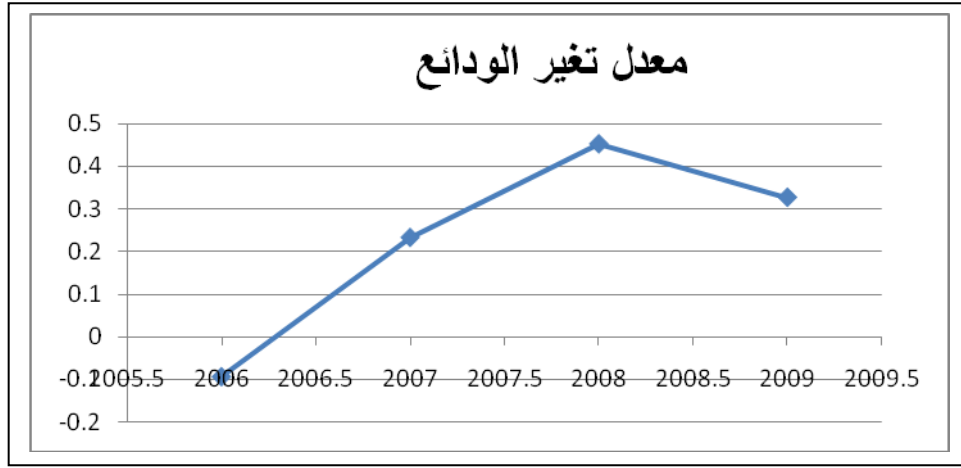
جدول (18)

معدلات تغير الودائع للمصارف الأهلية عينة الدراسة

2009		2008		2007		2006		2005	السنوات المصارف
نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	نسبة التغير %	أجمالي الودائع (ألف دينار)	أجمالي الودائع (ألف دينار)	
4.9	452515342	29.4	431100483	39.1	333057283	(13.4)	239348107	276542251	الشرق
63.6	661618526	58.2	404177095	5.4	255474271	(1.54)	242317153	246127336	بغداد
7.4	40308484	71.9	37519122	60.8	21816120	(52.1)	13562802	28347459	الأهلي
38.4	109872220	76.5	79380297	25	44967322	4.39	35947133	34432473	بابل
32.7	1264314572	45	952176997	23	655314996	(9.27)	531175195	585449519	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف

وقد حقق مصرف بابل أعلى معدل زيادة عام 2006 إذ بلغ (4.39%) في حين حقق المصرف الأهلي أعلى زيادة عام 2007 بلغت (60.8%) ، بينما كان أعلى معدل زيادة عام 2008 من نصيب مصرف بابل إذ بلغ (76.5%) ، يليه المصرف الأهلي بزيادة بلغت (71.9%) ، أما عام 2009 فقد احتل مصرف بغداد المرتبة الأولى إذ بلغ معدل الزيادة فيه (63.6%) يليه مصرف بابل بالمرتبة الثانية بمعدل (38.4%) ، ويمكن توضيح اتجاه معدلات الزيادة لأجمالي الودائع في المصارف الأهلية من خلال الشكل (14) .



شكل (14)

معدل تغير الودائع للمصارف الأهلية عينة الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج المستخرجة

يلاحظ من الشكل أعلاه الزيادة المستمرة في نمواً الودائع للمصارف الأهلية لغاية عام 2008 مع تراجع طفيف في معدل النمو عام 2009 .

2) مؤشر رأس المال :

يشير الجدول (19) إلى أن أرصدة رأس المال للمصارف الأهلية عينة الدراسة للسنوات 2006 – 2009 بلغت (134973256) ، (138973256) ، (167000 000) ، (240 000 000) وبمعدل زيادة (9.7% ، 2.9% ، 20.1% ، 43.7%) على التوالي ، إذ حقق مصرف الشرق الأوسط التغير الوحيد عامي 2006 - 2007 بمعدل زيادة بلغ (8% و 14.8%) على التوالي ، واحتل المرتبة الأولى عام 2008 بمعدل زيادة (35.4%) يليه مصرف بغداد بمعدل زيادة (32.1%) ، إلا أنه في عام 2009 شهدت جميع المصارف نمواً في رؤوس أموالها كان المصرف الأهلي في مقدمتها بمعدل زيادة (100%) تبعه مصرف بابل بمعدل (66.6%) ثم الشرق وبغداد بمعدل (30.9% ، 21.4%) على التوالي .

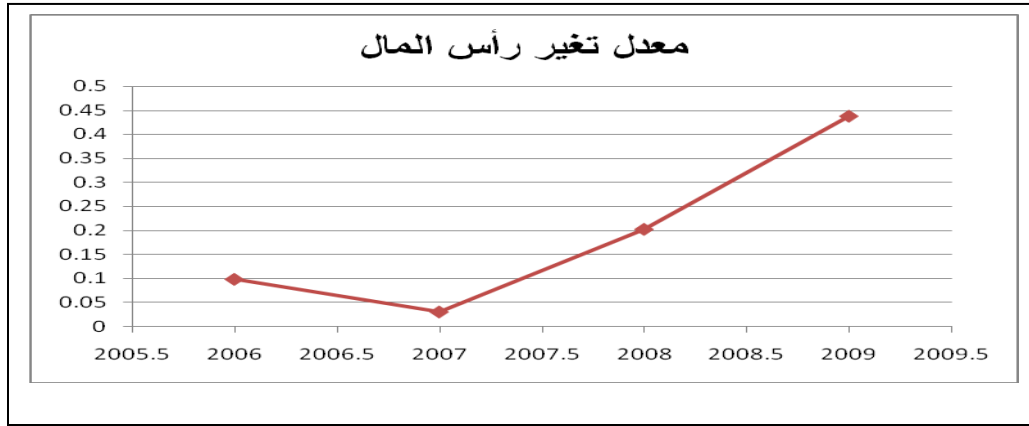
جدول (19)

معدلات تغير رأس المال للمصارف الأهلية عينة الدراسة

2009		2008		2007		2006		2005	المصارف
نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	نسبة التغير %	رأس المال (ألف دينار)	رأس المال (ألف دينار)	
30.9	55000 000	35.4	42000 000	14.8	31000 000	8	27000 000	15000 000	الشرق
21.4	85000 000	32.1	70 000 000	0	52973256	0	52973256	52973256	بغداد
100	50 000 000	0	25000 000	0	25000 000	0	25000 000	25000 000	الأهلي
66.6	50 000 000	0	30 000 000	0	30 000 000	0	30 000 000	30 000 000	بابل
43.7	240 000 000	20.1	167000 000	2.9	138973256	9.7	134973256	122973256	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف

ويوضح الشكل (15) اتجاه معدلات الزيادة لأجمالي أرصدة رأس المال للمصارف الأهلية عينة الدراسة .



شكل (15)

معدل تغير الودائع للمصارف الأهلية عينة الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج المستخرجة لدراسة تحقق نمواً متصاعداً في رؤوس أموالها في السنوات الأخيرة وهذه إشارة إلى رغبتها في تدعيم مركزها المالي من أجل البقاء في المنافسة .

3) مؤشر الائتمان المصرفي

يشير الجدول (20) إلى أن إجمالي أرصدة الائتمان للمصارف الأهلية عينة الدراسة للمدة 2006 – 2009 بلغت (105110499) ، (103728009) ، (83269924) ، (175747650) ألف دينار وبمعدل زيادة (17.4% ، -1.3% ، -19.7% ، 111%) على التوالي .

جدول (20)

معدلات تغير الائتمان للمصارف الأهلية عينة الدراسة

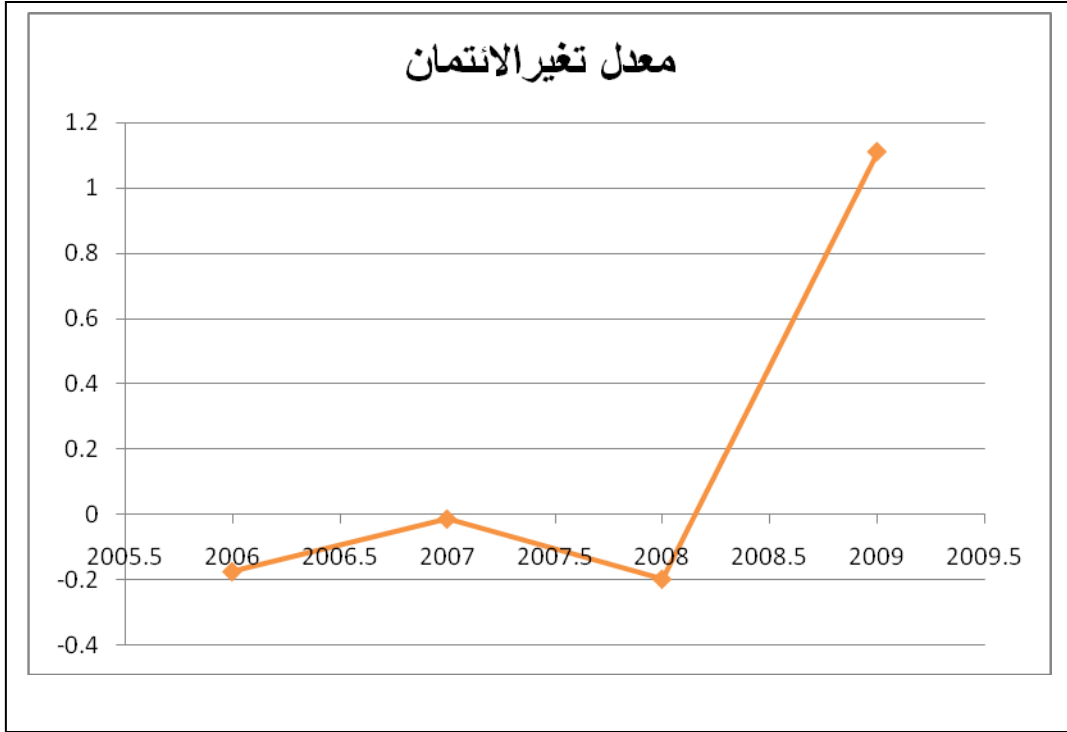
2009		2008		2007		2006		2005		السنوات المصارف
نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	نسبة التغير %	الائتمان (ألف دينار)	الائتمان (ألف دينار)		
285.7	63799904	(10.6)	16538682	(15.1)	18501618	(17.8)	21815833	26569878	الشرق	
67.8	79504860	(18.4)	47367118	19.7	58101383	(29.3)	48516663	68642221	بغداد	
77.6	18574055	45.3	10457000	(0.5)	7194895	101.5	7231493	3587854	الأهلي	
55.7	13868831	(55.3)	8907124	(27.6)	19930113	(3.3)	27546510	28494381	بابل	
111	175747650	(19.7)	83269924	(1.3)	103728009	(17.4)	105110499	127294334	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف

وفقاً للنتائج الواردة في الجدول (20) يعد المصرف الأهلي هو الوحيد الذي حقق معدل زيادة موجب لعامي 2006 و 2008 بلغ (101.5% ، 45.3%) على التوالي في حين حقق معدلاً سلبياً عام 2007 بلغ (-0.5%) والتي حقق فيها مصرف بغداد معدل زيادة بلغ (19.7%) ، أما بقية المصارف الأهلية فقد حققت معدلاً سلبياً متفاوتاً خلال الأعوام 2006 - 2008 .

أما عام 2009 فقد شهد معدلاً متزايداً من قبل جميع المصارف الأهلية عينة الدراسة ، يأتي في مقدمتها مصرف الشرق الذي حقق أعلى معدل زيادة ائتمانية بلغ (285.7%) ، في حين بلغت معدلات زيادة بقية المصارف (67.8% ، 77.6% ، 55.7%) على التوالي .

ويمكن توضيح اتجاه معدلات زيادة الائتمان للمصارف الأهلية من خلال الشكل (16) ، الذي يشير إلى حالة النمو الكبير في الائتمان الممنوح من قبل جميع المصارف الأهلية عينة الدراسة عام 2009 كان مصرف الشرق الأوسط المساهم الأكبر في هذه النتيجة .



شكل (16)

معدل تغير الائتمان للمصارف الأهلية عينة الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج المستخرجة

ويشير الجدول (21) إلى وجود تباين في معدلات الزيادة بين المصارف الحكومية والأهلية عينة الدراسة ، إذ تبين أن المصارف الحكومية عام 2006 حققت نمواً موجباً لكل من الودائع والائتمان على عكس المصارف الأهلية التي كانت معدلاتها ذات قيمة سالبة .

جدول (21)

تباين معدلات الزيادة بين المصارف الحكومية والأهلية عينة الدراسة

المصارف الأهلية			المصارف الحكومية			السنوات
الانتماء %	رأس المال %	الودائع %	الانتماء %	رأس المال %	الودائع %	
(17.4)	9.7	(9.27)	100	0	40.8	2006
(1.3)	2.9	23	60	125	42	2007
(19.7)	20.1	45	75	0	32.5	2008
111	43.7	32.7	15.6	0	16.4	2009

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف

كما ظهرت النتائج عام 2007 لصالح المصارف الحكومية ولجميع المؤشرات ، في حين أحتل معدل الزيادة لأجمالي الودائع ولرأس المال في المصارف الأهلية النسبة الأكبر عام 2008 مقارنة مع المصارف الحكومية ، أما عام 2009 فقد حصلت المصارف الأهلية على أكبر معدلات الزيادة مقارنة بالمصارف الحكومية ولجميع المؤشرات المستخدمة في الدراسة .

المبحث الثالث

وصف وتشخيص متغيرات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة بشأن كل من استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي بأبعادها ، ولقد استخدم الباحث لهذا الغرض المقياس ذا الإحدى عشرة درجة الذي يتوزع بين أعلى وزن له (100%) وأقل وزن له (0%) ، علماً أن متوسط أداة القياس البالغة (0.5) هي عبارة عن حاصل جمع أعلى نسبة في المقياس العشري وهي نسبة (100%) ، وأقل نسبة في المقياس وهي نسبة (zero%) مقسوم على (2) ، وبعد إجراء المعالجة والتحليل الإحصائي ، حصل الباحث على الأوساط الحسابية الموزونة ، والانحرافات المعيارية ، ومعاملات الاختلاف ، وقيمة (t) المحسوبة والتي تستخدم لاختبار معنوية اجابات المبحوثين (المشهداني ، هرمز ، 1989).

أولاً : وصف وتشخيص استراتيجيات تنمية الموارد المالية

تعرض هذه الفقرة وصف وتشخيص استراتيجيات تنمية الموارد المالية وهي (إستراتيجية تنمية الودائع ، وإستراتيجية زيادة رأس المال ، وإستراتيجية الحصول على القروض ، وإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني) وفق ما أسفرت عنه نتائج الدراسة على مستوى كل مجموعة من المصارف مجتمع الدراسة وعلى النحو الآتي :

1. المصارف التجارية العراقية الحكومية

يشير الجدول (22) إلى التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف وقيم (t) المحسوبة لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية ومتغيراتها في المصارف التجارية العراقية الحكومية .

جدول (22)

وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية للمصارف التجارية الحكومية

الأسئلة	1	0.9	0.8	0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.1	0	مج	الوسط	انحراف	اختلاف	قيمة المحسوبة
x1	2	3	6	2	1	0	0	1	2	0	0	17	0.718	0.2531	0.353	3.94065
x2	2	5	3	2	0	2	0	1	1	0	1	17	0.694	0.2947	0.425	3.01832
x3	3	4	1	3	0	3	0	1	2	0	0	17	0.688	0.2759	0.401	3.12648
x4	3	6	2	1	1	0	1	1	2	0	0	17	0.729	0.2823	0.387	3.72328
x5	4	5	1	0	3	1	0	0	2	0	1	17	0.706	0.3191	0.452	2.9561
إستراتيجية تنمية ودائع	14	23	13	8	5	6	1	4	9	0	2	85	0.707	0.2794	0.395	3.39607
x6	1	3	3	2	3	1	2	1	0	1	0	17	0.647	0.2452	0.379	2.74751
x7	2	0	4	3	4	0	1	1	0	1	1	17	0.618	0.2789	0.452	1.93269
x8	0	1	2	2	1	1	0	5	1	4	0	17	0.418	0.2789	0.668	-1.3529
x9	1	2	3	2	1	1	2	2	1	0	2	17	0.547	0.3145	0.575	0.68565
x10	1	1	3	1	2	2	0	2	4	1	0	17	0.512	0.2891	0.565	0.18643
إستراتيجية زيادة رأس المال	5	7	15	10	11	5	5	11	6	7	3	85	0.548	0.2873	0.524	0.76935
x11	2	2	6	5	0	1	0	0	0	1	0	17	0.747	0.2065	0.276	5.48165
x12	2	1	3	2	5	1	1	1	0	1	0	17	0.647	0.2375	0.367	2.83738
x13	0	0	5	4	0	1	2	0	3	2	0	17	0.524	0.2751	0.525	0.39195
x14	0	2	0	1	2	2	3	1	2	3	1	17	0.406	0.2749	0.677	-1.5686
x15	0	2	2	3	1	3	2	0	2	1	1	17	0.524	0.2773	0.53	0.38875
إستراتيجية الحصول على القروض	4	7	16	15	8	8	8	2	7	8	2	85	0.569	0.276	0.485	1.15218
x16	3	2	2	4	2	1	0	1	0	2	0	17	0.671	0.2845	0.424	2.74713
x17	1	1	3	3	1	2	2	0	3	1	0	17	0.559	0.274	0.49	0.9837
x18	3	1	0	4	2	3	0	3	0	1	0	17	0.612	0.269	0.44	1.90385
x19	2	3	2	1	3	1	1	2	2	0	0	17	0.629	0.2756	0.438	2.15153
x20	2	2	4	3	2	1	0	0	1	2	0	17	0.659	0.2852	0.433	2.55189
إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني	11	9	11	15	10	8	3	6	6	6	0	85	0.626	0.2739	0.438	2.10564
total	34	46	55	48	34	27	17	23	28	21	7	340	0.613	0.2847	0.465	1.81301

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الإلكترونية

إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون الكلي لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية في المصارف التجارية الحكومية (0.613) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (0.5) ، وأن الانحراف المعياري الكلي (0.2847) ، وأن معامل الاختلاف الكلي (0.465) وهذا يعني أن هذا المتغير كان واضحاً لدى أفراد الدراسة بدعم أن قيمة (t) المحسوبة (1.8130) هي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) وهذا يدل على أن آراء العينة تعطي اهتماماً بهذا المتغير مما انعكس إيجاباً على إجابات عينة الدراسة المبحوثة وهذا ما نراه واضحاً إذ أن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات من (X₁ - X₂₀) كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (0.5) ما عدا (X₈ و X₁₄) حققتا وسطاً حسابياً أقل من الوسط الفرضي بقليل مما يعني أن المصارف الحكومية عينة الدراسة لا تمتلك مرونة في استخدام هيكل تمويل رأس المال ولا يعمل على لاقتراض من سوق رأس المال عند الضرورة بدعم أن قيمة (t) المحسوبة كانت سالبة.

وتشير النتائج إلى أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء المتغير المستقل هي إستراتيجية تنمية الودائع ، إذ جاءت بوسط حسابي (0.707) وانحراف معياري (0.2794) وبمعامل اختلاف بلغ (0.395) وكانت قيمة (t) المحسوبة (3.396) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور ، وهذا يعني أن عينة الدراسة في المصارف الحكومية مهتمة باستراتيجيته تنمية الودائع ويدعم صحة التحليل نسب الزيادة السنوية في حجم الودائع خلال السنوات (2006 – 2009) إذ بلغت (40.8% ، 42% ، 32.5% ، 16.4%) على التوالي .

وجاءت إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (0.626) وانحراف معياري (0.2739) وبمعامل اختلاف بلغ (0.438) وكانت قيمة (t) المحسوبة (2.105) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور مما يعني أن المصارف الحكومية ترغب بتخفيض الاحتياطي القانوني كونها تعد حافزاً لرفع حجم النشاط المصرفي .

أما إستراتيجية الحصول على القروض جاءت بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (0.569) وانحراف معياري (0.276) وبمعامل اختلاف بلغ (0.485) مما يعني أن المصارف الحكومية لا ترغب في الاقتراض من جهات أخرى بدعم أن قيمة (t) المحسوبة (1.152) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) مما يدل على أن إجابات العينة لم تكن ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور . وبلغ الوسط الحسابي لإستراتيجية زيادة رأس المال (0.548) وانحراف معياري (0.287) وبمعامل اختلاف بلغ (0.524) و أن قيمة (t) المحسوبة (0.769) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) مما يدل على أن إجابات العينة لم تكن ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور ، وأن المصارف الحكومية لا تعتمد كثيراً على رؤوس أموالها في نشاطها المصرفي ، ويدعم صحة التحليل نسب الزيادة السنوية في حجم رأس المال خلال السنوات (2006 – 2009) كانت (50%) لسنة 2007 فقط دون وجود زيادة في السنوات الأخرى من الدراسة .

2. المصارف التجارية العراقية الأهلية

يشير الجدول (23) إلى التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف وقيم (t) المحسوبة والتي تقيس معنوية إجابات الأفراد المبحوثين لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية ومتغيراتها في المصارف التجارية العراقية الأهلية . إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون الكلي لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية في المصارف التجارية الأهلية (0.693) أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (0.5) ، وان الانحراف المعياري الكلي (0.27) وهذا يدل على أن الإجابات كانت أكثر تجانساً من المصارف الحكومية عينة الدراسة ، وان معامل الاختلاف الكلي (0.39) وهذا يعني أن هذا المتغير كان واضحاً لدى أفراد الدراسة بدعم أن قيمة (t) المحسوبة (3.2725) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) وهذا يدل على أن آراء العينة تعطي اهتماماً بهذا المتغير وهذا انعكس إيجاباً على إجابات عينة الدراسة المبحوثة إذ أن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات من $(X_{20} - X_1)$ كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (0.5) ما عدا (X_{11}) و (X_3) حقق وسط حسابي بلغ (0.44) و (0.356) على التوالي مما يعني ضعف رغبة المصارف الأهلية في الاقتراض من البنك المركزي وفي استحداث انواع جديدة للودائع بدعم أن قيمة (t) المحسوبة كانت سالبة وهي أقل من الجدولية .

جدول (23)

وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية للمصارف التجارية الأهلية

الأسئلة	1	0.9	0.8	0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.1	0	مج	الوسط	انحراف	اختلاف	قيمة-ع
x1	15	13	3	6	1	0	0	1	0	0	0	39	0.877	0.1495	0.17	11.5528
x2	13	7	7	3	3	4	0	1	0	1	0	39	0.8	0.22	0.275	6.24682
x3	4	0	1	1	2	3	4	4	11	7	2	39	0.356	0.2882	0.809	-2.283
x4	11	13	10	4	1	0	0	0	0	0	0	39	0.874	0.1069	0.122	16.0439
x5	7	13	8	6	2	1	1	0	1	0	0	39	0.81	0.1744	0.215	8.15095
إستراتيجية تنمية ودائع	50	46	29	20	9	8	5	6	12	8	2	195	0.744	0.2775	0.373	4.02205
x6	10	7	8	6	2	3	0	1	1	1	0	39	0.774	0.2268	0.293	5.54324
x7	11	6	2	3	2	6	4	2	2	0	1	39	0.69	0.2891	0.419	3.00733
x8	5	10	9	7	1	3	0	2	0	1	1	39	0.741	0.2392	0.323	4.61684
x9	10	11	3	2	4	2	1	2	3	1	0	39	0.738	0.2787	0.377	3.91999
x10	4	8	0	3	4	9	7	1	1	2	0	39	0.608	0.2569	0.423	1.92085
إستراتيجية زيادة رأس المال	40	42	22	21	13	23	12	8	7	5	2	195	0.71	0.263	0.37	3.663
x11	1	3	1	1	3	12	4	6	2	4	2	39	0.441	0.2489	0.564	-1.0856
x12	6	6	9	8	2	2	2	2	1	1	0	39	0.721	0.233	0.323	4.3358
x13	13	15	6	2	1	1	0	0	1	0	0	39	0.872	0.1605	0.184	10.6136
x14	1	4	4	6	3	4	3	5	3	4	2	39	0.5	0.2884	0.577	1.011
x15	2	6	5	3	2	8	4	3	3	2	1	39	0.564	0.2758	0.489	1.06511
إستراتيجية الحصول على القروض	23	34	25	20	11	27	13	16	10	11	5	195	0.619	0.2894	0.467	1.89193
x16	5	11	3	7	4	6	0	1	2	0	0	39	0.726	0.2197	0.303	4.70568
x17	6	8	8	4	2	4	1	1	1	4	4	39	0.69	0.2836	0.411	3.06581
x18	3	6	4	8	6	3	3	2	2	2	0	39	0.633	0.2496	0.394	2.44803
x19	4	5	13	7	3	2	2	0	3	0	0	39	0.718	0.2126	0.296	4.69744
x20	3	7	10	8	5	2	2	1	1	0	0	39	0.723	0.1884	0.261	5.42448
إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني	21	37	38	34	20	17	8	5	9	6	0	195	0.698	0.2333	0.334	3.88771
total	134	159	114	95	53	75	38	35	38	30	9	780	0.693	0.27	0.39	3.2725

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الإلكترونية

أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء المتغير المستقل هي إستراتيجية تنمية الودائع كما أشارت إليه النتائج في الجدول (23) ، إذ جاءت بوسط حسابي (0.744) وانحراف معياري (0.2775) وبمعامل اختلاف بلغ (0.373) وكانت قيمة (t) المحسوبة (4.022) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور ، وهذا يعني أن عينة الدراسة في المصارف الأهلية مهتمة باستراتيجيته تنمية الودائع وتعمل على تبنيها . ويدعم صحة التحليل نسب الزيادة السنوية في حجم الودائع خلال السنوات (2006 – 2009) إذ بلغت (-9.27% , 23% , 45% , 32.7%) على التوالي .

وعلى عكس النتائج التي ظهرت للمصارف الحكومية بخصوص إستراتيجية زيادة رأس المال فقد جاءت بالمرتبة الثانية في المصارف الأهلية بوسط حسابي (0.71) وانحراف معياري (0.263) وبمعامل اختلاف بلغ (0.37) وكانت قيمة (t) المحسوبة (3.663) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور ، وهذا يعني أن المصارف الأهلية تعتمد كثيراً على رؤوس أموالها وتعدّها حافزاً لرفع حجم النشاط المصرفي ، ويدعم صحة التحليل نسب الزيادة السنوية في رأس المال خلال السنوات (2006 – 2009) إذ بلغت (9.7% , 2.9% , 20.1% , 43.7%) على التوالي .

وجاءت إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (0.698) وانحراف معياري (0.2333) وبمعامل اختلاف بلغ (0.334) وكانت قيمة (t) المحسوبة (3.884) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور مما يعني أن المصارف الأهلية ترغب أيضاً بتخفيض الاحتياطي القانوني كونها تعد حافزاً لرفع حجم نشاطها المصرفي .

أما إستراتيجية الحصول على القروض جاءت بالمرتبة الرابعة بوسط حسابي (0.619) وانحراف معياري (0.2894) وبمعامل اختلاف بلغ (0.467) مما يعني أن المصارف الأهلية قد ترغب في الاقتراض من جهات أخرى من أجل إدامة نشاطها المصرفي ويدعم هذا التحليل

قيمة (t) المحسوبة (1.891) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور.

* مقارنة استراتيجيات تنمية الموارد المالية بأنواعها على مستوى المصارف مجتمع الدراسة :-

تشير معطيات الجدول (24) إلى تباين المصارف مجتمع الدراسة في تبنيها لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية ، فضلا عن تركيزها وإعطاء الأولوية لأي من متغيراتها (أنواعها) . إذ يظهر أن المصارف التجارية الحكومية تعطي أهمية متوسطة لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية ، إذ بلغ الوسط الحسابي (0.613) وهو ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% وبانحراف معياري (0.284) .

جدول (24)

مقارنة استراتيجيات تنمية الموارد المالية حسب أهميتها على مستوى المصارف عينة الدراسة

دلالة الفروق	المصارف الأهلية				دلالة الفروق	المصارف الحكومية				استراتيجيات تنمية الموارد المالية
	الترتيب	قيمة t	انحراف معياري	الوسط الحسابي		الترتيب	قيمة t	انحراف معياري	الوسط الحسابي	
دالة	الأول	4.022	0.277	0.744	دالة	الأول	3.396	0.279	0.707	إستراتيجية تنمية الودائع
دالة	الثاني	3.663	0.263	0.71	غير دالة	الرابع	0.769	0.287	0.548	إستراتيجية زيادة رأس المال
دالة	الرابع	1.891	0.289	0.619	غير دالة	الثالث	1.152	0.276	0.569	إستراتيجية الحصول على القروض
دالة	الثالث	3.887	0.233	0.698	دالة	الثاني	2.105	0.273	0.626	إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني
دالة		3.272	0.27	0.693	دالة		1.813	0.284	0.613	الأجمالي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

كما أنها أعطت الأولوية في اهتمامها إلى إستراتيجية تنمية الودائع إذ جاءت بالمرتبة الأولى ، تليها إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بالمرتبة الثانية ، ثم إستراتيجية الحصول على القروض بالمرتبة الثالثة وفي المرتبة الرابعة جاءت إستراتيجية زيادة رأس المال .

أما المصارف التجارية الأهلية كان اهتمامها أعلى من المصارف الحكومية في تبني استراتيجيات تنمية الموارد المالية إذ جاءت إجابات العينة بوسط حسابي (0.693) وهو ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% . وانحراف معياري (0.27) . وكانت الأولوية لإستراتيجية تنمية الودائع إذ جاءت بالمرتبة الأولى ، ثم إستراتيجية زيادة رأس المال بالمرتبة الثانية ، والمرتبة الثالثة لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، وأخيراً إستراتيجية الحصول على القروض .

مما سبق يستدل بتباين المصارف مجتمع الدراسة (الحكومية والأهلية) حول استراتيجيات تنمية الموارد المالية من حيث الاهتمام والترتيب ، وتشير النتائج إلى توكيد قبول الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على (تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني استراتيجيات تنمية الموارد المالية بمتغيراتها) .

ثانياً: وصف وتشخيص أبعاد محفظة الائتمان المصرفي

تعرض هذه الفقرة وصف وتشخيص أبعاد محفظة الائتمان المصرفي وهي (الائتمان النقدي ، الائتمان التعهدي ، نماذج ائتمانية حديثة) وفق ما أسفرت عنه نتائج الدراسة على مستوى كل مجموعة من المصارف مجتمع الدراسة وعلى النحو الآتي :

1. المصارف التجارية العراقية الحكومية

يشير الجدول (25) إلى التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف وقيم (t) المحسوبة لأبعاد محفظة الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية الحكومية . إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون الكلي (0.60) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (0.5) ، وان الانحراف المعياري الكلي (0.299) ، وان معامل الاختلاف الكلي (0.499) وهذا يعني أن أحد أبعاد المتغير لم يكن واضحاً لدى أفراد الدراسة بدعم أن قيمة (t) المحسوبة (1.525) هي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) .

وقد يعود السبب إلى تواضع اهتمام العينة بما يخص النماذج الائتمانية الحديثة التي حققت وسطاً حسابياً بلغ (0.339) وانحراف معياري (0.285) وبمعامل اختلاف (0.844) وقيمة (t) المحسوبة (-2.583) مما انعكس سلباً على أوساط جميع فقراتها والتي كانت أقل من الوسط الحسابي الفرضي (0.5) .

الجدول (25)

وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لأبعاد محفظة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الحكومية

الأسئلة	1	0.9	0.8	0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.1	0	مج	الوسط	انحراف	اختلاف	قيمة t
y1	2	4	5	3	2	0	1	0	0	0	0	17	0.782	0.1551	0.198	8.3434
y2	1	4	5	2	1	1	1	1	0	0	1	17	0.694	0.2609	0.376	3.40866
y3	2	4	4	1	1	2	1	1	0	0	1	17	0.694	0.2749	0.396	3.23514
y4	1	3	4	3	0	0	3	0	2	0	1	17	0.624	0.2969	0.476	1.90627
y5	3	9	2	0	1	1	0	0	0	1	0	17	0.818	0.227	0.278	6.41077
الائتمان النقدي	9	24	20	9	5	4	6	2	2	1	3	85	0.722	0.2518	0.349	4.04552
y6	4	5	2	1	2	1	1	0	0	1	0	17	0.765	0.2523	0.33	4.8065
y7	2	2	3	2	1	1	1	3	1	0	1	17	0.6	0.3041	0.507	1.50655
y8	2	1	4	2	1	1	0	2	1	3	0	17	0.571	0.3236	0.567	0.99954
y9	0	4	4	6	2	0	0	0	1	0	0	17	0.729	0.1687	0.231	6.23139
y10	2	3	7	2	1	1	0	0	1	0	0	17	0.765	0.1935	0.253	6.26945
الائتمان التعهدي	10	15	20	13	7	4	2	5	4	4	1	85	0.686	0.2633	0.384	3.23487
y11	0	1	1	0	3	0	1	3	1	4	3	17	0.318	0.2877	0.906	-2.9038
y12	0	1	2	1	2	1	1	2	2	2	3	17	0.382	0.3067	0.802	-1.7578
y13	0	1	1	2	3	1	0	1	1	3	4	17	0.365	0.322	0.883	-1.9253
y14	0	0	1	2	0	1	1	3	4	3	2	17	0.3	0.2449	0.816	-3.7412
y15	0	1	1	2	0	1	1	2	3	4	2	17	0.329	0.2889	0.877	-2.7057
نماذج ائتمانية حديثة	0	4	6	7	8	4	4	11	11	16	14	85	0.339	0.2858	0.844	-2.5839
total	53	89	101	77	54	39	29	41	45	42	25	595	0.6	0.2994	0.499	1.52534

وتشير النتائج إلى أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء المتغير المعتمد هو الائتمان النقدي إذ جاءت بوسط حسابي (0.722) وانحراف معياري (0.2518) وبمعامل اختلاف (0.349) وكانت قيمة (t) المحسوبة (4.045) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور ، وهذا يعني أن عينة الدراسة في المصارف الحكومية مهتمة بالائتمان النقدي ويدعم صحة التحليل نسب الزيادة السنوية في حجم الائتمان خلال السنوات (2006 – 2009) إذ بلغ (100% , 60.9% , 75.7% , 15.6%) على التوالي .

أما الائتمان التعهدي فجاء بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (0.686) وانحراف معياري (0.2633) وبمعامل اختلاف (0.384) ، مما يعني أن المصارف الحكومية مهتمة بتقديم خدمة الائتمان التعهدي بدعم أن قيمة (t) المحسوبة (3.234) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (16) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور .

2. المصارف التجارية العراقية الأهلية

يشير الجدول (26) إلى التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف وقيم (t) المحسوبة لقياس معنوية إجابات عينة البحث حول أبعاد محفظة الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية الأهلية . إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون الكلي (0.684) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (0.5) ، و الانحراف المعياري الكلي (0.3157) و معامل الاختلاف الكلي (0.462) و أن قيمة (t) المحسوبة (2.666) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) .

الجدول (26)

وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة لأبعاد محفظة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الأهلية

الأسئلة	1	0.9	0.8	0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.1	0	مج	الوسط	انحراف	اختلاف	قيمة-t
y1	23	8	2	3	1	1	0	0	1	0	0	39	0.903	0.1709	0.189	10.7937
y2	13	7	4	4	2	1	1	1	4	1	1	39	0.733	0.3081	0.42	3.47033
y3	13	5	6	3	2	2	2	2	3	1	0	39	0.736	0.2851	0.387	3.79061
y4	15	6	6	3	2	1	2	1	3	0	0	39	0.787	0.2567	0.326	5.12647
y5	16	7	5	2	1	3	1	1	2	1	0	39	0.795	0.2645	0.333	5.10767
الائتمان النقدي	80	33	23	15	8	8	6	5	13	3	1	195	0.791	0.2658	0.336	5.01292
y6	10	12	4	1	2	4	2	0	3	0	1	39	0.751	0.2771	0.369	4.15535
y7	10	9	6	5	2	1	2	0	3	1	0	39	0.759	0.2583	0.34	4.59483
y8	7	9	3	5	5	2	2	2	2	2	0	39	0.692	0.2747	0.397	3.20758
y9	16	9	8	4	1	0	0	0	0	0	1	39	0.869	0.1823	0.21	9.27961
y10	15	9	10	3	0	0	1	0	0	0	1	39	0.862	0.19	0.221	8.71717
الائتمان التعهدي	58	48	31	18	10	7	7	2	8	3	3	195	0.787	0.2473	0.314	5.31121
y11	3	2	4	1	3	3	4	4	3	4	8	39	0.405	0.3348	0.826	-1.2985
y12	1	4	6	3	2	6	3	2	4	3	5	39	0.477	0.3141	0.659	-0.3366
y13	1	3	2	5	5	3	7	1	2	5	5	39	0.444	0.2981	0.672	-0.8672
y14	5	5	8	1	4	1	3	6	2	3	1	39	0.595	0.3112	0.523	1.39708
y15	2	4	2	7	1	2	2	2	9	6	2	39	0.449	0.3194	0.712	-0.7356
نماذج ائتمانية حديثة	12	18	22	17	15	15	19	15	20	21	21	195	0.474	0.3191	0.673	-0.3755
total	150	99	76	50	33	30	32	22	41	27	25	585	0.684	0.3157	0.462	2.66682

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

وتشير النتائج إلى أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء المتغير المعتمد هي الائتمان النقدي إذ جاءت بوسط حسابي (0.791) وانحراف معياري (0.2658) وبمعامل اختلاف (0.336) وكانت قيمة (t) المحسوبة (5.012) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور .

وهذا يعني أن عينة الدراسة في المصارف الأهلية تهتم بالانتماء النقدي بدعم أن معدل الزيادة السنوية لعام 2009 كان 111% وهذه نسبة جيدة جداً .

أما الائتمان التعهدي فجاء بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (0.787) وانحراف معياري (0.2473) وبمعامل اختلاف (0.314) ، مما يدل على أن المصارف الأهلية تهتم بتقديم خدمة الائتمان التعهدي بدعم أن قيمة (t) المحسوبة (5.3112) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) مما يدل على أن إجابات العينة ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور .

وجاء بعد النماذج الائتمانية الحديثة بالمرتبة الثالثة وبنتيجة سلبية إذ بلغ وسطها الحسابي (0.474) وانحراف معياري (0.3191) وبمعامل اختلاف (0.673) ، مما يدل على أن أراء عينة الدراسة في المصارف الأهلية جاءت متواضعة فيما يخص نماذج الائتمان الحديث بدعم أن قيمة (t) المحسوبة (-0.3755) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (38) مما يدل على أن إجابات العينة لم تكن ذات دلالة معنوية عند المستوى المذكور .

* مقارنة محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها على مستوى المصارف مجتمع الدراسة :-

تشير معطيات الجدول (27) إلى تباين المصارف مجتمع الدراسة في تبنيها لمحفظة الائتمان ، فضلاً عن تركيزها وإعطاء الأولوية لأي من متغيراتها (أبعادها) . إذ يظهر أن المصارف التجارية الحكومية تعطي أهمية متوسطة لمحفظة الائتمان المصرفي ، إذ بلغ الوسط الحسابي لإجابات العينة (0.6) وهو ليس ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% وانحراف معياري (0.299) .

كما أنها أعطت الأولوية في اهتمامها إلى الائتمان النقدي إذ جاء بالمرتبة الأولى ، يليه الائتمان التعهدي بالمرتبة الثانية ، ثم النماذج الائتمانية الحديثة بالمرتبة الثالثة .

جدول (27)

مقارنة أبعاد محفظة الائتمان المصرفي حسب أهميتها على مستوى المصارف مجتمع الدراسة

دلالة الفروق	المصارف الأهلية				دلالة الفروق	المصارف الحكومية				أبعاد محفظة الائتمان المصرفي
	الترتيب	قيمة t	انحراف معياري	الوسط الحسابي		الترتيب	قيمة t	انحراف معياري	الوسط الحسابي	
دالة	الأول	5.012	0.265	0.791	دالة	الأول	4.045	0.251	0.722	الائتمان النقدي
دالة	الثاني	5.311	0.247	0.787	دالة	الثاني	3.234	0.263	0.686	الائتمان التعهدي
غير دالة	الثالث	-0.375	0.319	0.474	غير دالة	الثالث	-2.583	0.285	0.339	نماذج ائتمانية حديثة
دالة		2.666	0.315	0.684	غير دالة		1.525	0.299	0.6	أجمالي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الإلكترونية

أما المصارف التجارية الأهلية كان اهتمامها أعلى من المصارف الحكومية في تبني محفظة الائتمان المصرفي ، إذ جاءت إجابات العينة بوسط حسابي (0.684) . وبانحراف معياري (0.315) . وكانت قيمة (t) المحسوبة (2.66) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.684) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% ، وكانت الأولوية إلى الائتمان النقدي إذ جاء بالمرتبة الأولى ، ثم الائتمان التعهدي بالمرتبة الثانية ، ثم النماذج الائتمانية الحديثة بالمرتبة الثالثة.

مما سبق يستدل بتباين المصارف مجتمع الدراسة (الحكومية والأهلية) حول محفظة الائتمان المصرفي من حيث الاهتمام والترتيب ، وتشير النتائج إلى توكيد قبول الفرضية الفرعية الثاني من الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على (تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

الفصل الرابع المبحث الأول

تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المبحث الثاني

تحليل واختبار علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

المبحث الأول

تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

ينصب هذا المبحث على قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة التي تضمنتها الفرضية الرئيسية الثانية، وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية، وقد استخدم الباحث لهذا الغرض معامل الارتباط البسيط، بعد ذلك تم اختبار معنوية معاملات الارتباط باستخدام إحصاء الاختبار (t). ومن أجل إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة الفرضية الرئيسية الثانية من عدمه والتي مفادها: (هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي بأبعاده)، لا بد من اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وعلى النحو الآتي:

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تنمية الودائع و محفظة الائتمان المصرفي بأبعاده).

من أجل قبول الفرضية الفرعية أعلاه من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (28)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، إذ يشير الجدول (28) إلى قيم معاملات الارتباط البسيط بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) من جهة، ومع كل بعد من أبعاد محفظة الائتمان المصرفي من جهة أخرى، والمتمثلة بـ [الائتمان النقدي (Y_1)، الائتمان التعهدي (Y_2)، نماذج ائتمانية حديثة (Y_3)]، فضلاً عن قيم (t) المحسوبة لكل منهما.

الجدول (28)

نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع ومحفظه الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية

عدد أفراد العينة	أبعاد محفظة الائتمان المصرفي				محفظة الائتمان المصرفي Y	المتغير المعتمد	المتغير الفرعي المستقل
	قيمة (T) الجدولية	نماذج ائتمانية حديثة Y3	الائتمان التعهدي Y2	الائتمان النقدي Y1		X ₁	
N	1.753	0.482	0.570	0.671	0.706	معامل ارتباط	مصارف حكومية
	درجة الثقة	2.131	2.689	3.509	3.861	قيمة (T) المحسوبة	
17	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ولجميع أبعاد محفظة الائتمان					نوع العلاقة	
N	1.684	0.438	0.791	0.591	0.772	معامل ارتباط	مصارف أهلية
	درجة الثقة	2.964	7.862	4.456	7.378	قيمة (T) المحسوبة	
39	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ولجميع أبعاد محفظة الائتمان					نوع العلاقة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (28)، وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إستراتيجية تنمية الودائع (X₁) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما في المصارف الحكومية (0.706)، وقيمة (t) المحسوبة (3.861)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) عند مستوى المعنوية (5%)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط في المصارف الأهلية (0.772)، وقيمة (t) المحسوبة (7.378) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) وهذا يعني قبول جزء من الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية

الفصل الرابع : المبحث الأول تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تنمية الودائع و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها)، عند مستوى معنوية (5%)، أي بدرجة ثقة قدرها (95%).

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن تفسير علاقة الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، بأن تبني المصارف عينة الدراسة لإستراتيجية تنمية الودائع يساعدها في تنمية محفظتها الائتمانية .

ولغرض التحقق من علاقة الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان، لابد من اختبار علاقة الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) وجميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) ، إذ يلاحظ من النتائج الواردة بالجدول (28) ما يلي :

أ. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) والائتمان النقدي (Y_1) بلغت (3.509) للمصارف الحكومية و (4.456) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) والائتمان النقدي (Y_1)، وتُعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن المصارف عينة الدراسة يزداد حجم ائتمانها النقدي عند تبنيها إستراتيجية تنمية الودائع .

ب. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) والائتمان التعهدي (Y_2) بلغت (2.689) للمصارف الحكومية و (7.862) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية بمعنوية (5%)، مما يعني وجود علاقة ارتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) والائتمان التعهدي (Y_2)، عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأنه يزداد حجم الائتمان التعهدي في المصارف عينة الدراسة عند تبنيها إستراتيجية تنمية الودائع .

ج. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) و النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) (2.131) للمصارف الحكومية و (2.964) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، مما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y_3)، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). وتشير هذه النتائج إلى أن المصارف عينة الدراسة تعمل على تنمية الخدمات الائتمانية الحديثة في حال تبنيها إستراتيجية تنمية الودائع .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن قبول الجزء الآخر من الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تنمية الودائع و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها).

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية زيادة رأس المال و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .
من أجل قبول الفرضية الفرعية الثانية من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (29)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، ويشير الجدول (29) إلى قيم معاملات الارتباط البسيط بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) من جهة، ومع كل بعد من أبعاد محفظة الائتمان المصرفي من جهة ثانية، المتمثلة بـ [الائتمان النقدي (Y_1)، الائتمان التعهدي (Y_2)، نماذج ائتمانية حديثة (Y_3)]، فضلاً عن قيم (t) المحسوبة لكل منهما.

الجدول (29)

نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال ومحفظة الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية

عدد أفراد العينة	أبعاد محفظة الائتمان المصرفي				محفظة الائتمان المصرفي Y	المتغير المعتمد	
	قيمة (T) الجدولية	نماذج انتمائية حديثة Y3	الائتمان التعهدي Y2	الائتمان النقدي Y1		المتغير الفرعي المستقل	
N	1.753	0.386	0.512	0.533	0.613	معامل ارتباط X_2	مصارف حكومية
	درجة الثقة	1.621	2.309	2.442	3.006	قيمة (T) المحسوبة	
17	95%	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ما عدا البعد الثالث (Y ₃)				نوع العلاقة	
N	1.684	0.455	0.703	0.726	0.794	معامل ارتباط X_2	مصارف أهلية
	درجة الثقة	3.111	6.015	6.420	7.955	قيمة (T) المحسوبة	
39	95%	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ولجميع أبعاد محفظة الائتمان				نوع العلاقة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (29)، وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) ، إذ بلغ معامل الارتباط البسيط بينهما في المصارف الحكومية (0.613) ، وقيمة (t) المحسوبة (3.006) أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) عند مستوى المعنوية (5%)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط في المصارف الأهلية (0.794) ، وقيمة (t) المحسوبة (7.955) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) وهذا يعني قبول جزء من الفرضية

الفرعية الثانية التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية زيادة رأس المال و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها)، عند مستوى معنوية (5%)، أي بدرجة ثقة قدرها (95%).

ولغرض التحقق من علاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان، تم اختبار علاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) وجميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) إذ يتضح من النتائج الواردة بالجدول (29) ما يلي :

أ. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) والائتمان النقدي (Y_1) (2.442) للمصارف الحكومية و (6.420) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) والائتمان النقدي (Y_1)، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). وتدل هذه النتائج على أن المصارف عينة الدراسة تعمل على تنمية حجم ائتمائها النقدي عند تبنيها إستراتيجية زيادة رأس المال .

ب. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) والائتمان التعهدي (Y_2) بلغت (2.309) للمصارف الحكومية و (6.015) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، ويدل هذا على وجود علاقة ارتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) والائتمان التعهدي (Y_2)، عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأنه يزداد حجم الائتمان التعهدي المقدم في المصارف عينة الدراسة عند تبنيها إستراتيجية زيادة رأس المال .

ج. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) (1.621) للمصارف الحكومية وهي اصغر من قيمة (t) الجدولية

البالغة (1.753) وهذا يعني عدم معنوية علاقة الارتباط بينهما وأن المصارف الحكومية عندما تتبنى إستراتيجية زيادة رأس المال فأنها لا تعمل على تطوير خدماتها الائتمانية ، في حين بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) (3.111) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) ، بمعنى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، أي بدرجة ثقة قدرها (95%) بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) ، مما يدل على أن المصارف الأهلية عينة الدراسة تعمل على تقديم خدمات ائتمانية حديثة في حال تبنيها إستراتيجية زيادة رأس المال .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن قبول الجزء الآخر بنسبة 83.3% من الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية زيادة رأس المال و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها).

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

والتي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الحصول على القروض و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها).

من أجل قبول الفرضية الفرعية أعلاه من عدمه، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (30)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، إذ يشير الجدول (30) إلى قيم معاملات الارتباط البسيط بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) من جهة، ومع كل بعد من أبعاد محفظة الائتمان المصرفي من جهة أخرى، والمتمثلة بـ [الائتمان النقدي (Y_1)، الائتمان التعهدي (Y_2)، نماذج ائتمانية حديثة (Y_3)]، فضلاً عن قيم (t) المحسوبة لكل منهما.

الجدول (30)

نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض ومحفظه الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية

عدد أفراد العينة	أبعاد محفظة الائتمان المصرفي				محفظة الائتمان المصرفي Y	المتغير المعتمد	
	قيمة (T) الجدولية	نماذج ائتمانية حديثة Y3	الائتمان التعهدي Y2	الائتمان النقدي Y1		المتغير الفرعي المستقل	
N	1.753	0.440	0.212	0.742	0.549	معامل ارتباط X_3	مصارف حكومية
	درجة الثقة	1.897	0.842	4.292	2.543	قيمة (T) المحسوبة	
17	95%	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ما عدا الأئتمان التعهدي				نوع العلاقة	
N	1.684	0.508	0.506	0.562	0.653	معامل ارتباط X_3	مصارف أهلية
	درجة الثقة	3.587	3.570	4.128	5.238	قيمة (T) المحسوبة	
39	95%	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ولجميع أبعاد محفظة الائتمان				نوع العلاقة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (30)، وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما في المصارف الحكومية (0.549)، وقيمة (t) المحسوبة (2.543)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) عند مستوى معنوية (5%)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط في المصارف الأهلية (0.653)، وقيمة (t) المحسوبة (5.238) أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) وهذا يعني قبول جزء

من الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الحصول على القروض و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها)، عند مستوى معنوية (5%)، أي بدرجة ثقة قدرها (95%).

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن تفسير علاقة الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، بأن تبني المصارف عينة الدراسة لإستراتيجية الحصول على القروض يسهم جزئياً في تنمية محفظتها الائتمانية .

ولغرض التحقق من علاقة الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان ، لابد من اختبار علاقة الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) مع جميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) إذ تشير النتائج الواردة في الجدول (30) إلى ما يلي:

أ. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) والائتمان النقدي (Y_1) بلغت (4.292) للمصارف الحكومية و (4.128) للمصارف الأهلية أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) والائتمان النقدي (Y_1)، وتُعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن المصارف عينة الدراسة ترفع حجم ائتمانها النقدي عند تبنيها إستراتيجية الحصول على القروض .

ب. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) والائتمان التعهدي (Y_2) بلغت (0.842) للمصارف الحكومية ، وهي أقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) مما يعني عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) والائتمان التعهدي (Y_2) عند مستوى معنوية (5%)، في حين بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.570) للمصارف الأهلية ، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى معنوية (5%)، ويدل هذا على وجود علاقة ارتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) والائتمان

التعهدي (Y_2)، عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأنه يزداد حجم الائتمان التعهدي في المصارف الأهلية عينة الدراسة عند تبنيها إستراتيجية الحصول على القروض .

ج. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) (1.897) للمصارف الحكومية و (3.587) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y_3)، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). وتدل هذه النتيجة على أن المصارف عينة الدراسة تعمل على تفعيل وتنمية النماذج الائتمانية الحديثة في حال تبنيها إستراتيجية الحصول على القروض .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن توكيد قبول الجزء الآخر بنسبة 83.3% من الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الحصول على القروض و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها).

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها).

من أجل قبول الفرضية الفرعية الرابعة من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (31)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، و يشير الجدول (31) إلى قيم معاملات الارتباط البسيط بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) من جهة، ومع كل بعد من أبعاد محفظة الائتمان المصرفي من جهة ثانية،

الفصل الرابع : المبحث الأول تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتتمثلة بـ (الائتمان النقدي (Y_1)، الائتمان التعهدي (Y_2)، نماذج ائتمانية حديثة (Y_3))، فضلاً عن قيم (t) المحسوبة لكل منهما.

الجدول (31)

نتائج علاقات الارتباط بين إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني ومحفظه الائتمان المصرفي بأبعادها للمصارف الحكومية والأهلية

عدد أفراد العينة	أبعاد محفظة الائتمان المصرفي				محفظة الائتمان المصرفي Y	المتغير المعتمد	
	قيمة (T) الجدولية	نماذج ائتمانية حديثة Y3	الائتمان التعهدي Y2	الائتمان النقدي Y1		المتغير الفرعي المستقل	
N	1.753	0.340	0.479	0.432	0.519	معامل ارتباط X_4	مصارف حكومية
	درجة الثقة	1.400	2.111	1.856	2.349	قيمة (T) المحسوبة	
17	95%	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ما عدا البعد الثالث (Y_3)				نوع العلاقة	
N	1.684	0.404	0.540	0.606	0.650	معامل ارتباط X_4	مصارف أهلية
	درجة الثقة	2.687	3.905	4.638	5.206	قيمة (T) المحسوبة	
39	95%	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% ولجميع أبعاد محفظة الائتمان				نوع العلاقة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

ينتضح من النتائج الواردة بالجدول (31)، وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، إذ بلغ معامل الارتباط البسيط بينهما في المصارف الحكومية (0.519)، وقيمة (t) المحسوبة (2.349) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) عند مستوى معنوية (5%)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط في المصارف الأهلية (0.650)، وقيمة (t)

المحسوبة (5.206) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) وهذا يعني قبول جزء من الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها)، عند مستوى معنوية (5%)، أي بدرجة ثقة قدرها (95%).

ولغرض التحقق من علاقة الارتباط بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان، تم اختبار علاقة الارتباط بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) وجميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) إذ يلاحظ من النتائج الواردة بالجدول (31) ما يلي :

أ. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) والائتمان النقدي (Y_1) بلغت (1.856) للمصارف الحكومية و (4.638) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) (للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) والائتمان النقدي (Y_1)، وتُعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن المصارف عينة الدراسة يزداد حجم ائتمائها النقدي عندما تنخفض نسبة احتياطها القانوني .

ب. أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) والائتمان التعهدي (Y_2) وبلغت (2.111) للمصارف الحكومية و (3.905) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%)، ويدل هذا على وجود علاقة ارتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) والائتمان التعهدي (Y_2)، عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما يعني ازدياد حجم الخدمات المقدمة من الائتمان التعهدي في المصارف عينة الدراسة عندما تنخفض نسبة الاحتياطي القانوني .

ج. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X₄) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y₃) (1.400) للمصارف الحكومية وهي اصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753) مما يعني أن المصارف الحكومية لا تستند من انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني في تفعيل وتبني خدمات ائتمانية حديثة ، في حين بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X₄) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y₃) (2.687) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) ، مما يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، أي بدرجة ثقة قدرها (95%) بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X₄) والنماذج الائتمانية الحديثة (Y₃) . مما يدل على أن المصارف الأهلية عينة الدراسة تعمل على تنمية وتطوير نماذج ائتمانية حديثة عند تبنيها إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .

وتأسيساً على ما تقدم ، تأكد للباحث قبول الجزء الآخر بنسبة 83.3% من الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

5. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

للتأكد من معنوية علاقة الارتباط بصورة عامة بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، سيقوم الباحث باختبار الفرضية التي تنص (توجد

الفصل الرابع : المبحث الأول تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجيات تنمية الموارد المالية و محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

ويشير الجدول (32) إلى النتائج النهائية لعلاقة الارتباط بين إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) .

جدول (32)

نتائج علاقة الارتباط بين إستراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي

للمصارف الحكومية والأهلية

قيمة (t) الجدولية	محفظة الائتمان المصرفي Y	المتغير المعتمد	
		المتغير المستقل	
1.753	0.723	استراتيجيات تنمية الموارد المالية	مصارف حكومية
درجة الثقة 95%	4.050	قيمة (t) المحسوبة	
توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%		نوع العلاقة	
1.684	0.881	استراتيجيات تنمية الموارد المالية	مصارف أهلية
درجة الثقة 95%	11.324	قيمة (t) المحسوبة	
توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%		نوع العلاقة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من نتائج الجدول (32)، إن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y) بلغت (4.050) للمصارف الحكومية و (11.324) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.753)

الفصل الرابع : المبحث الأول تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

للمصارف الحكومية و (1.684) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%).

و يوضح الجدول (33)، ترتيب قوة علاقة الارتباط بين متغيرات إستراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي مجتمعةً ، وفقاً إلى قيمة معامل الارتباط البسيط (r).

جدول (33)

ترتيب قوة العلاقة بين متغيرات إستراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية وفقاً لقيمة معامل الارتباط البسيط (r)

ترتيب قوة العلاقة	محفظة الائتمان المصرفي Y	المتغير المعتمد المتغيرات الفرعية المستقلة
المصارف الحكومية		
الأول	0.706	إستراتيجية تنمية الودائع (X ₁)
الثاني	0.613	إستراتيجية زيادة رأس المال (X ₂)
الثالث	0.549	إستراتيجية الحصول على القروض (X ₃)
الرابع	0.519	إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X ₄)
المصارف الأهلية		
الثاني	0.772	إستراتيجية تنمية الودائع (X ₁)
الأول	0.794	إستراتيجية زيادة رأس المال (X ₂)
الثالث	0.653	إستراتيجية الحصول على القروض (X ₃)
الرابع	0.650	إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X ₄)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (33) ما يأتي :-

- 1- إن إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) احتلت المرتبة الأولى من حيث قوة علاقة الارتباط مع محفظة الائتمان المصرفي (Y) بالنسبة للمصارف الحكومية بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0.706) ، في حين جاءت بالمرتبة الثانية في المصارف الأهلية بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0.772) .
- 2- احتلت إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) المرتبة الثانية من حيث قوة علاقة الارتباط مع محفظة الائتمان المصرفي (Y) بالنسبة للمصارف الحكومية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.613) ، أما في المصارف الأهلية فجاءت بالمرتبة الأولى بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0.794) .
- 3- احتلت إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) المرتبة الثالثة لكلا المصارف الحكومية والأهلية من حيث قوة ارتباطها مع محفظة الائتمان المصرفي إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.549) في المصارف الحكومية و (0.653) في المصارف الأهلية.
- 4- أن إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) جاءت بالمرتبة الرابعة و الأخيرة لكلا المصارف الحكومية والأهلية من حيث قوة ارتباطها مع محفظة الائتمان المصرفي إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.519) و (0.650) على التوالي.

المبحث الثاني

قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى قياس أثر استراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي الذي تضمنته الفرضية الرئيسية الثالثة ، وما انبثق عنها من فرضيات فرعية، وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) واختبار (F) لتحديد معنوية معادلة الانحدار (التأثير) ، إذ يوجد تأثير معنوي إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية عند المستوى (0.05) ، كذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للمتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد .

وبهدف إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة الفرضية الرئيسية الثالثة من عدمه والتي تنص على (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) ، لابد من اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وعلى النحو الآتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

والتي تنص (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية تنمية الودائع في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

ومن أجل قبول الفرضية الفرعية الأولى من عدمه ، قام الباحث باختبار معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، باستخدام اختبار (F)، للوقوف على معنوية أنموذج لغرض تحديد مدى تأثير إستراتيجية تنمية الودائع في محفظة الائتمان المصرفي .

ويشير الجدول (34) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط، لغرض قياس تأثير إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) .

جدول (34)

قياس تأثير إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) في محفظة الائتمان المصرفي (Y)

معامل التفسير R^2	قيمة (F)		إستراتيجية تنمية الودائع X_1	CONSTANT	المتغير المستقل X	المتغير المعتمد Y
	الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A		
0.499	4.54	14.911	0.599	0.172	محفظة الائتمان المصرفي Y	المصارف الحكومية
0.451	4.54	12.314	0.551	0.267	الائتمان النقدي Y_1	
0.325	4.54	7.228	0.647	-0.059	الائتمان التعهدي Y_2	
0.232	4.54	4.541	0.598	0.309	نماذج ائتمانية حديثة Y_3	
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%					علاقة التأثير	
0.595	4.08	54.429	1.213	-0.225	محفظة الائتمان المصرفي Y	المصارف الأهلية
0.349	4.08	19.858	1.180	-0.091	الائتمان النقدي Y_1	
0.626	4.08	61.812	1.722	-0.827	الائتمان التعهدي Y_2	
0.192	4.08	8.787	0.736	0.243	نماذج ائتمانية حديثة Y_3	
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%					علاقة التأثير	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (34) إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لإستراتيجية تنمية الودائع (X_1) قد بلغت (14.911) في المصارف الحكومية و (54.429) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.599$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 1.213$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي أن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تنمية الودائع يؤثر في محفظة الائتمان للمصارف الحكومية بمقدار (0.599) وللمصارف الأهلية بمقدار (1.213) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

وبناءً على ذلك تكون إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) ذات تأثير عالٍ في محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية وبتأثير متوسط في المصارف الحكومية . ويعد هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة بلغت (95%) .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فقد بلغت (0.499) للمصارف الحكومية و (0.595) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) تفسر ما نسبته (49.9%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الحكومية و (59.5%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (50.1% ، 40.5%) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

مما تقدم يتضح ، قبول جزء من الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية تنمية الودائع في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) والمنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثالثة .

ولغرض التحقق من علاقة أثر إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان، لابد من اختبار علاقة الأثر بين إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) وجميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) ، وبملاحظة النتائج الواردة في الجدول (34) يتضح الآتي :

أ. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) في الائتمان النقدي (Y_1) بلغت (12.314) في المصارف الحكومية و (19.858) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.551$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 1.180$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تنمية الودائع يؤثر في الائتمان النقدي للمصارف الحكومية بمقدار (0.551) وللمصارف الأهلية بمقدار (1.180) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.451) للمصارف الحكومية و (0.349) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) تفسر ما نسبته (45.1%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الحكومية و (34.9 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية وبالغلة (54.9% ، 65.1 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

ب. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) في الائتمان التعهدي (Y_2) بلغت (7.228) في المصارف الحكومية و (61.812) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.647$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 1.722$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي أن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تنمية الودائع يؤثر في الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية بمقدار (0.647) وللمصارف الأهلية بمقدار (1.722) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.325) للمصارف الحكومية و (0.626) للمصارف الأهلية، وهذا يعني أن إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) تفسر ما نسبته (32.5%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الحكومية و (62.6 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (67.5% ، 37.4 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

ج. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) في النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) بلغت (4.541) في المصارف الحكومية و (8.787) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.598$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.736$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي أن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تنمية الودائع يؤثر في النماذج الائتمانية الحديثة للمصارف الحكومية بمقدار (0.598) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.736) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.232) للمصارف الحكومية و (0.192) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) تفسر ما نسبته (23.2%) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الحكومية و (19.2 %) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (76.8% , 80.8 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

وبناءً على ما تقدم يمكن توكيد قبول الجزء الآخر من الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة.

2 - اختبار الفرضية الفرعية الثانية :-

والتي تنص (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية زيادة رأس المال في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

يشير الجدول (35) إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط، لغرض قياس تأثير إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) .

يتبين من النتائج الواردة في الجدول (35) أن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لإستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) بلغت (9.034) في المصارف الحكومية و (63.277) (في المصارف الأهلية وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

جدول (35)

قياس تأثير إستراتيجية زيادة رأس المال (X₂) في محفظة الائتمان المصرفي (Y)

معامل التفسير R ²	قيمة (F)		إستراتيجية زيادة رأس المال X ₂	CONSTANT	المتغير المستقل X	المتغير المعتمد Y
	الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A		
0.376	4.54	9.034	0.513	0.260	محفظة الائتمان المصرفي Y	المصارف الحكومية
0.284	4.54	5.964	0.653	0.312	الائتمان النقدي Y ₁	
0.262	4.54	5.333	0.574	0.024	الائتمان التعهدي Y ₂	
0.149	4.54	2.628	0.313	0.444	نماذج ائتمانية حديثة Y ₃	
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ماعدًا Y ₃					علاقة التأثير	
0.631	4.08	63.277	0.672	0.220	محفظة الائتمان المصرفي Y	المصارف الأهلية
0.527	4.08	41.221	0.780	0.256	الائتمان النقدي Y ₁	
0.494	4.08	36.179	0.824	-0.106	الائتمان التعهدي Y ₂	
0.207	4.08	9.679	0.412	0.511	نماذج ائتمانية حديثة Y ₃	
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%					علاقة التأثير	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

مما يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.513$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.672$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية زيادة رأس المال يؤثر في محفظة الائتمان للمصارف الحكومية

بمقدار (0.513) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.672) ، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط .

وبناءً على ذلك تكون إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) ذات تأثير أعلى في محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية من تأثيرها في المصارف الحكومية . ويعد هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة بلغت (95%) .

كما أن قيمة معامل التفسير (R^2) فقد بلغت (0.376) للمصارف الحكومية و (0.631) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) تفسر ما نسبته (37.6%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الحكومية و (63.1%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (62.4% ، 36.9%) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية .

مما تقدم يتضح ، قبول جزء من الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية زيادة رأس المال في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) والمنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثالثة .

ولغرض التحقق من علاقة أثر إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان، لابد من اختبار علاقة الأثر بين إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) وجميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) وبملاحظة النتائج الواردة في الجدول (35) يتضح الآتي :

أ. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) في الائتمان النقدي (Y_1) بلغت (5.964) في المصارف الحكومية و (41.221) للمصارف الأهلية

وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية بلغ (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %).

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.653$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.780$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي أن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية زيادة رأس المال تؤثر في الائتمان النقدي للمصارف الحكومية بمقدار (0.653) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.780) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.284) للمصارف الحكومية و (0.527) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) تفسر ما نسبته (28.4%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الحكومية و (52.7 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (71.6% , 47.3 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية .

ب. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) في الائتمان التعهدي (Y_2) بلغت (5.333) في المصارف الحكومية و (36.179) للمصارف الأهلية وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %).

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.574$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.824$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية زيادة رأس المال يؤثر في الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية والأهلية بمقدار (0.574) ، (0.824) على التوالي ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.262) للمصارف الحكومية و (0.494) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) تفسر ما نسبته (26.2%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الحكومية و (49.4 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (73.8% ، 50.6 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية .

ج. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) في النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) قد بلغت (2.628) في المصارف الحكومية وهي أصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) ، وهذا يعني أن المصارف الحكومية عندما تتبنى إستراتيجية زيادة رأس المال فإن ذلك لا يؤثر في النماذج الائتمانية الحديثة .

في حين بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.679) للمصارف الأهلية وهي أكبر من الجدولية البالغة (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) .

وهذا يدل على عدم ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.313$) للمصارف الحكومية و ثبوته ($\beta = 0.412$) في المصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية زيادة رأس المال يؤثر في النماذج الائتمانية الحديثة للمصارف الأهلية بمقدار (0.412) ، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط للمصارف الأهلية فقط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.149) للمصارف الحكومية و (0.207) للمصارف الأهلية، وهذا يعني أن إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) تفسر ما نسبته (14.9%) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الحكومية و (20.7 %) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (85.1% ، 79.3 %) للمصارف الحكومية

والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

استناداً إلى ما تقدم ، يمكن قبول الجزء الآخر بنسبة 83.3% من الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثالثة.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :-

والتي تنص (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية الحصول على القروض في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

يشير الجدول (36) إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط، لغرض قياس تأثير إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) .

جدول (36)

قياس تأثير إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) في محفظة الائتمان المصرفي (Y)

معامل التفسير R^2	قيمة (F)		إستراتيجية الحصول على القروض X_3	CONSTANT	المتغير المستقل X	المتغير المعتمد Y
	الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A		
0.301	4.54	6.465	0.614	0.245		محفظة الائتمان المصرفي Y
0.551	4.54	18.423	0.804	0.208		الائتمان النقدي Y_1
0.045	4.54	4.709	0.318	0.202		الائتمان التعهدي Y_2
0.194	4.54	4.600	0.719	0.326		نماذج ائتمانية حديثة Y_3
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%					علاقة التأثير	
0.426	4.08	27.441	0.708	0.238		محفظة الائتمان المصرفي Y
0.315	4.08	17.041	0.774	0.307		الائتمان النقدي Y_1
0.256	4.08	12.743	0.761	-0.018		الائتمان التعهدي Y_2

0.258	4.08	12.867	0.589	0.426	نماذج انتمانية حديثة γ_3
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%					علاقة التأثير

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (36) أن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لإستراتيجية الحصول على القروض (X_3) بلغت (6.465) في المصارف الحكومية و (27.441) في المصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %).

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.614$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.708$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي أن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية الحصول على القروض (X_3) يؤثر في محفظة الائتمان للمصارف الحكومية بمقدار (0.614) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.708) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

وبناءً على ذلك يكون لإستراتيجية الحصول على القروض (X_3) تأثير متقارب في محفظة الائتمان المصرفي (Y) بين المصارف الأهلية و المصارف الحكومية . ويعد هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %).

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.301) للمصارف الحكومية و (0.426) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) تفسر ما نسبته (30.1%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الحكومية و (42.6 %) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (69.9% ، 57.4 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

مما تقدم يتضح قبول جزء من الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية الحصول على القروض في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) والمنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثالثة .

ولغرض التحقق من علاقة أثر إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان، لا بد من اختبار علاقة الأثر بين إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) وجميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) وبملاحظة النتائج الواردة في الجدول (36) يتضح الآتي :

أ. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) في الائتمان النقدي (Y_1) قد بلغت (18.423) في المصارف الحكومية و (17.041) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %). وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.804$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.774$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية الحصول على القروض يؤثر في الائتمان النقدي للمصارف الحكومية بمقدار (0.804) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.774) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.551) للمصارف الحكومية و (0.315) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) تفسر ما نسبته (55.1%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الحكومية و (31.5 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (44.9% ، 68.5 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

ب. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) في الائتمان التعهدي (Y_2) قد بلغت (4.709) في المصارف الحكومية و (12.743) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.318$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.761$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية الحصول على القروض يؤثر في الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية بمقدار (0.318) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.761)، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط.

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.045) للمصارف الحكومية و (0.256) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) تفسر ما نسبته (4.5%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الحكومية و (25.6%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الأهلية. أما النسبة المتبقية والبالغة (95.5%، 74.4%) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

ج. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) في النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) قد بلغت (4.600) في المصارف الحكومية و (12.867) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%). وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.719$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.589$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية الحصول على القروض تؤثر في النماذج الائتمانية الحديثة للمصارف الحكومية

بمقدار (0.719) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.589) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.194) للمصارف الحكومية و (0.258) للمصارف الأهلية، وهذا يعني أن إستراتيجية الحصول على القروض (X_3) تفسر ما نسبته (19.4%) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الحكومية و (25.8%) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (80.6% ، 74.2%) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن توكيد قبول الجزء الآخر من الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :-

والتي تنص (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها).

يشير الجدول (37) إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط، لغرض قياس تأثير إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) .

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (37) إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) قد بلغت (5.519) في المصارف الحكومية و (27.106) في المصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %).

جدول (37)

قياس تأثير إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني (X_4) في محفظة الائتمان المصرفي (Y)

معامل التفسير R^2	قيمة (F)		إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني X_4	CONSTANT	المتغير المستقل X	المتغير المعتمد Y
	الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A		
0.269	4.54	5.519	0.392	0.352	محفظة الائتمان المصرفي Y	
0.187	4.54	4.543	0.316	0.457	Y_1	المصارف الحكومية
0.229	4.54	4.555	0.484	0.102	Y_2	
0.116	4.54	1.959	0.376	0.497	Y_3	
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ما عدا Y_3					علاقة التأثير	
0.423	4.08	27.106	0.669	0.199	محفظة الائتمان المصرفي Y	
0.368	4.08	21.512	0.793	0.220	Y_1	المصارف الأهلية
0.292	4.08	15.249	0.770	-0.097	Y_2	
0.163	4.08	7.222	0.445	0.473	Y_3	

علاقة التأثير	توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%
---------------	--

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.392$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.669$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤثر في محفظة الائتمان للمصارف الحكومية بمقدار (0.392) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.669) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

وبناءً على ذلك تكون إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) ذات تأثير مضاعف في محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية عنه في المصارف الحكومية . ويعد هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.269) للمصارف الحكومية و (0.423) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) تفسر ما نسبته (26.9%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الحكومية و (42.3%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (73.1% ، 57.7%) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية وهذه نسبة ليست بقليلة .

مما تقدم يتبين قبول جزء من الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) والمنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثالثة .

ولغرض التحقق من علاقة أثر إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) في محفظة الائتمان المصرفي (Y) بشكل تفصيلي على مستوى أبعاد محفظة الائتمان، لابد من اختبار علاقة

الأثر بين إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) وجميع أبعاد محفظة الائتمان المصرفي (Y) وبملاحظة النتائج الواردة في الجدول (37) يتضح الآتي :

أ. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) في الائتمان النقدي (Y_1) قد بلغت (4.543) في المصارف الحكومية و (21.512) للمصارف الأهلية وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.316$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.793$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤثر في الائتمان النقدي للمصارف الحكومية بمقدار (0.316) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.793) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.187) للمصارف الحكومية و (0.368) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) تفسر ما نسبته (18.7 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الحكومية و (36.8 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي (Y_1) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (81.3 % ، 63.2 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

ب. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) في الائتمان التعهدي (Y_2) قد بلغت (4.555) في المصارف الحكومية و (15.249) للمصارف الأهلية وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.484$) للمصارف الحكومية و ($\beta = 0.770$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي إن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤثر في الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية بمقدار (0.484) وللمصارف الأهلية بمقدار (0.770) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.229) للمصارف الحكومية و (0.292) للمصارف الأهلية، وهذا يعني إن إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) تفسر ما نسبته (22.9%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الحكومية و (29.2 %) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان التعهدي (Y_2) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (77.1% , 70.8 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية .

ج. إن قيمة (F) المحسوبة لقياس معنوية أثر إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) في النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) قد بلغت (1.959) في المصارف الحكومية وهي أصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) وهذا يعني أن المصارف الحكومية عندما تتبنى إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فأن ذلك لا يؤثر في النماذج الائتمانية الحديثة . في حين بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.222) للمصارف الأهلية وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.08) عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

وهذا يدل على عدم ثبوت معامل الانحدار ($\beta = 0.376$) للمصارف الحكومية و ثبوته ($\beta = 0.445$) في المصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي أن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) يؤثر في النماذج الائتمانية

الحديثة للمصارف الأهلية بمقدار (0.445) ، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط للمصارف الأهلية فقط.

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.116) للمصارف الحكومية و (0.163) للمصارف الأهلية، وهذا يعني أن إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4) تفسر ما نسبته (11.6%) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الحكومية و (16.3%) من التغيرات التي تطرأ على النماذج الائتمانية الحديثة (Y_3) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (88.4% , 83.7%) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

استناداً إلى ما تقدم ، يمكن قبول الجزء الآخر بنسبة 83.3% من الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثالثة.

5. اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة :

. وللتأكد من معنوية علاقة الأثر بصورة عامة بين إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) ومحفظة الائتمان المصرفي (Y)، سيقوم الباحث باختبار الفرضية الأتية :

(توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

يشير الجدول (38) إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) في محفظة الائتمان المصرفي بصورة عامة (Y) .

إذ تبين من النتائج الواردة في الجدول (38) أن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لإستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) قد بلغت (16.405) في المصارف الحكومية و (128.240) في المصارف الأهلية وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) للمصارف الحكومية و (4.08) للمصارف الأهلية عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) .

وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($B = 0.762$) للمصارف الحكومية و ($B = 1.166$) للمصارف الأهلية عند مستوى المعنوية المذكور أي أن تغير مقداره وحدة واحدة لإستراتيجيات تنمية الموارد المالية يؤثر في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية بمقدار (0.762) وللمصارف الأهلية بمقدار (1.166) ، مما يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط .

جدول (38)

قياس تأثير إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) في محفظة الائتمان المصرفي (Y)

معامل التفسير R^2	قيمة (F)		إستراتيجيات تنمية الموارد المالية	CONSTANT	المتغير المستقل X	المتغير المعتمد Y
	الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A		
0.522	4.54	16.405	0.762	0.122	محفظة الائتمان المصرفي Y	المصارف الحكومية
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%					علاقة التأثير	
0.776	4.08	128.240	1.166	- 0.126	محفظة الائتمان المصرفي Y	المصارف الأهلية
توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%					علاقة التأثير	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

وبناءً على ذلك تكون إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) ذات تأثير قوي في محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية وبتأثير جيد في المصارف الحكومية . ويعد هذا التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5 %) أي بدرجة ثقة (95 %) .

أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت (0.522) للمصارف الحكومية و (0.776) للمصارف الأهلية، وهذا يعني أن إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) تفسر ما نسبته (52.2%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الحكومية و (77.6 %) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي (Y) للمصارف الأهلية . أما النسبة المتبقية والبالغة (47.8% ، 22.4 %) للمصارف الحكومية والأهلية على التوالي فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية وهذه نسبة ليست بقليلة في المصارف الحكومية وقد يعود السبب إلى طبيعة العمل الروتيني فيها وعدم وجود روح المنافسة قياساً بالمصارف الأهلية مجتمع الدراسة .

استناداً إلى ما تقدم، وما تم توكيده من قبول الفرضيات الفرعية (1، 2، 3، 4) ، وكذلك ثبوت معنوية تأثير إستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي بصورة عامة ، يمكن للباحث التوكيد على قبول الفرضية الرئيسية الثالثة و التي تنص على (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لإستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي بأبعادها) .

وأخيراً، يوضح الجدول (39) ترتيب القوة التأثيرية لمتغيرات إستراتيجيات تنمية الموارد المالية (X) في محفظة الائتمان المصرفي (Y)، وفقاً إلى قيم معامل التفسير (R^2).

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (39) ما يأتي :-

1- حصلت إستراتيجية تنمية الودائع (X_1) على المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير في محفظة الائتمان المصرفي بالنسبة للمصارف الحكومية إذ بلغ معامل تفسيرها (0.499) ، أما في المصارف الأهلية فكانت بالمرتبة الثانية و بمعامل تفسير بلغ (0.595) .

2- جاءت إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2) في المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير في محفظة الائتمان المصرفي بالنسبة للمصارف الحكومية إذ بلغ معامل تفسيرها (0.376) ، أما في المصارف الأهلية فكانت بالمرتبة الأولى و بمعامل تفسير بلغ (0.631).

الجدول (39)

ترتيب قوة تأثير متغيرات إستراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والأهلية وفقاً لقيم معامل التفسير (R^2)

ترتيب القوة التأثيرية	محفظة الائتمان المصرفي R^2	إستراتيجيات تنمية الموارد المالية
المصارف الحكومية		
الأول	0.499	إستراتيجية تنمية الودائع (X_1)
الثاني	0.376	إستراتيجية زيادة رأس المال (X_2)
الثالث	0.301	إستراتيجية الحصول على القروض (X_3)
الرابع	0.269	إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X_4)
المصارف الأهلية		

الثاني	0.595	إستراتيجية تنمية الودائع (X1)
الأول	0.631	إستراتيجية زيادة رأس المال (X2)
الثالث	0.426	إستراتيجية الحصول على القروض (X3)
الرابع	0.423	إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X4)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

3- احتلت إستراتيجية الحصول على القروض (X3) المرتبة الثالثة لكلا المصارف الحكومية والأهلية من حيث قوة التأثير في محفظة الائتمان المصرفي إذ بلغ معامل تفسيرها في المصارف الحكومية والأهلية (0.301) ، (0.426) على التوالي .

4- حصلت إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (X4) المرتبة الرابعة لكلا المصارف الحكومية والأهلية من حيث قوة التأثير في محفظة الائتمان المصرفي إذ بلغ معامل تفسيرها في المصارف الحكومية والأهلية (0.269) ، (0.423) على التوالي .

ومن خلال النتائج المتحققة السابقة يتضح إن إستراتيجية تنمية الودائع (X1) هي الأهم في القوة التأثيرية بالنسبة للمصارف الحكومية إذ تفسر ما قيمته (49.9 %) من التغيرات التي تطرأ على الأنموذج وباقي التغيرات والتي تمثل (50.1%) تفسرها متغيرات أخرى لم يشملها مخطط الدراسة الحالية . أما المصارف الأهلية فكانت إستراتيجية زيادة رأس المال (X2) هي الأهم في القوة التأثيرية إذ فسرت ما قيمته (63.1 %) من التغيرات التي تطرأ على الأنموذج وباقي التغيرات والتي تمثل (36.9%) تفسرها متغيرات أخرى لم يشملها مخطط الدراسة الحالية .

الفصل الخامس

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

أولاً : استنتاجات الجانب النظري

1. الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحث لم تتطرق إلى جميع استراتيجيات تنمية الموارد المالية أو تقيس أثرها في محفظة الائتمان المصرفي ، مما شجع الباحث على إجراء هذه الدراسة .
2. عدم إتباع المصرف إستراتيجية تنموية يجعله يدور في حلقة مفرغه ، وعند تبنيه إستراتيجية معينة فإن نجاحها مرهون بمدى استيعاب موظفي المصرف لها وإدراكهم ومعرفتهم بدورها في النجاح والبقاء .
3. إن إمكانية تحقيق ميزة تنافسية للمصارف التجارية مقرونة باتباعها إحدى استراتيجيات تنمية الموارد المالية والتي يستطيع المصرف من خلالها تقليص كلفة الحصول على الأموال من جهة وامتلاك مرونة في زيادة رصيده النقدي من جهة أخرى
4. إن تجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية ووضع صيغ للمبادلة بين العائد والمخاطرة من أجل تحقيق أعلى عائد عند أقل مخاطرة ممكنة هما جوهر محفظة الائتمان المصرفي.
5. يتأثر حجم الائتمان المصرفي بكل من العوامل الآتية : (موارد المصرف المالية ، السياسة النقدية السائدة ، الظروف الاقتصادية وحجم الطلب على القروض) .

ثانيا : استنتاجات الجانب التطبيقي :

1. أظهرت نتائج تحليل المؤشرات المالية المعتمدة خلال سنوات الدراسة وجود تباين في نسبها إذ اتسمت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً ، مما يدل على وجود ضعف وقصور في رسم إستراتيجية سليمة للوصول إلى ما تبتغيه المصارف من نسب زيادة في تلك المؤشرات ، ويعود السبب في ذلك إلى كل من الجوانب الآتية :

أ. ضعف المصارف عينة الدراسة الحكومية منها والأهلية في صياغة إستراتيجية مناسبة للمحافظة على الزبائن الحاليين واكتساب زبائن جدد ، أسهم في تذبذب نسب نمو المؤشرات خلال سنوات الدراسة ، فضلا عن ضعف قدرتها في مواجهة المنافسين للحفاظ على حصتها السوقية في هذا المجال .

ب. على الرغم من ميل المصارف العراقية عينة الدراسة إلى زيادة حجمها إلا أنها ما تزال متواضعة في الإمكانيات التي تمتلكها مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة في السوق المصرفي .

ج. تبني المصارف عينة الدراسة سياسة أقرضية مبنية على أساس الطلب نتج عنه قصوراً واضحاً في صياغة إستراتيجية أقرضية مدروسة تتلاءم مع إمكانياتها المالية والبشرية المتواضعة .

2. أثبتت نتائج تحليل المؤشرات المالية المعتمدة خلال سنوات الدراسة وجود تباين في معدلات الزيادة بين المصارف الحكومية والأهلية عينة الدراسة مع أفضلية المصارف الأهلية لإجمالي المؤشرات عام 2009 ويعود ذلك إلى محاولة المصارف الأهلية في النهوض بواقع خدماتها وارتفاع حدة التنافس فيما بينها .

3. بينت نتائج المسح الميداني أن المصارف الحكومية تفضل إستراتيجية تنمية الودائع بالمرتبة الأولى تليها إستراتيجية تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، في حين لم تنل باقي الاستراتيجيات القدر نفسه من الاهتمام مما يعني بقاء النظرة التقليدية لدى هذه المصارف في مصادر أموالها . كما أسهم في أعلاه ما يأتي :

أ. عائداتها للدولة وتمتعها بقدر كبير من الأمان أسهم في استمرارية اعتمادها على الودائع كمصدر وحيد للأموال وعند حاجتها للسيولة فإنها ستلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي .

ب. قلة اهتمام إدارة تلك المصارف لمصادر الأموال الأخرى فضلاً عن طبيعة عملها الروتيني.

ج. عدم رغبة اقتراض المصارف الحكومية من جهات أخرى غير البنك المركزي جعلها أحادية مصدر التمويل .

4. أوضحت النتائج الإحصائية تبني المصارف التجارية الأهلية لجميع استراتيجيات تنمية الموارد المالية وبنسب متفاوتة من حيث الترتيب والأهمية ، إذ احتلت إستراتيجية تنمية الودائع المرتبة الأولى في حين جاءت إستراتيجية زيادة رأس المال بالمرتبة الثانية تليها بقية الاستراتيجيات الأخرى ، مما يعني أن المنافسة بين المصارف التجارية الأهلية مجتمع الدراسة جيدة وأنها تسعى لمواكبة التطورات الحديثة في تعزيز رصيدها النقدي من مصادر متنوعة بالرغم من تواضع إمكانياتها .

5. تتباين المصارف مجتمع الدراسة في تبني أبعاد محفظة الائتمان المصرفي من حيث الأهمية إذ يظهر أن المصارف التجارية الحكومية مجتمع الدراسة تعطي أهمية متوسطة لمحفظة

الائتمان المصرفي ، في حين أظهرت المصارف التجارية الأهلية مجتمع الدراسة اهتمام أكبر في تبني محفظة الائتمان المصرفي مما يعني أنها تهدف إلى امتلاك حصة سوقية أكبر .

6. عدم تبني المصارف العراقية الحكومية والأهلية مجتمع الدراسة محفظة ائتمانية جيدة تمتلك نماذج ائتمانية حديثة ، واعتمادها على الائتمانيين النقدي والتعهدي فقط في توظيف أموالها الأمر الذي سوف يسهم في عدم صمودها طويلاً" في المنافسة أمام المصارف الأجنبية إذا ما دخلت إلى بيئة العمل المصرفي العراقي .
وقد يعود السبب في ذلك إلى :

أ. عدم وجود أقسام خاصة في المصارف العراقية مجتمع الدراسة تعنى برسم استراتيجيات تأخذ على عاتقها النهوض بواقع الخدمة المصرفية .
ب. قلة الدورات التدريبية وضعفها والاختيار العشوائي للمتدربين جعل تلك المصارف تتحمل تكاليف كبيرة دون الاستفادة منها .
ج. طبيعة البيئة العراقية الغير مستقرة وضعف الوعي المصرفي للمجتمع جعل المصارف مجتمع الدراسة تهمل الأنشطة المصرفية الحديثة ومن بينها الائتمان الحديث المتمثل ببطاقات الائتمان والبيع التآجيري والتأجير التمويلي .

7. أظهرت نتائج تحليل واختبار علاقة الارتباط ثبوت صحة الفرضية الرئيسية الثانية مما يعني ثبوت معنوية العلاقة بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي بشكل عام ، إذ كان معامل الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع ومحفظة الائتمان المصرفي أعلى في المصارف الحكومية ، في حين كانت علاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال ومحفظة الائتمان المصرفي صاحبة أعلى معامل ارتباط في المصارف التجارية الأهلية وقد يعود السبب الى قرار البنك المركزي في زيادة رؤوس اموالها .

8. أثبتت نتائج قياس علاقة الأثر صحة الفرضية الرئيسية الثالثة مما يعني ثبوتاً معنوياً لمعامل الانحدار بقيمة (0.762 , 1.166) في المصارف الحكومية و الأهلية على التوالي وقد فسرت إستراتيجية تنمية الودائع ما نسبته (49.9%) من التغيرات التي تطرأ على محفظة الائتمان المصرفي في المصارف الحكومية وهي أعلى نسبة تفسير قياساً بباقي الاستراتيجيات .

بينما فسرت إستراتيجية زيادة رأس المال ما نسبته (63.1%) من التغيرات التي تحصل لمحفظة الائتمان في المصارف التجارية الأهلية مجتمع الدراسة ، مما يعني بأن هذه المصارف تتخذ إجراءات وقائية من أجل عدم الوقوع في مخاطر السيولة .

المبحث الثاني

التوصيات

استكمالاً لمتطلبات الدراسة ، وفي ضوء ما تقدم من أطر نظرية لموضوع استراتيجيات تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي من جهة ، وما أظهرته التحليلات الميدانية من استنتاجات ، نستعرض فيما يأتي مجموعة من التوصيات المقدمة إلى المصارف بصورة عامة ، وإلى المصارف المبحوثة بصورة خاصة ، وهي على النحو الآتي :-

أولاً : التوصيات المتعلقة بالمصارف مجتمع الدراسة

1. العمل على صياغة إستراتيجية تتلاءم مع أمكانية كل مصرف من اجل الوصول إلى ما تبتغيه المصارف من أهداف ، ويتم ذلك من خلال :
 - أ. استحداث قسم (المتابعة والتخطيط الاستراتيجي) ليُعنى برسم استراتيجيات تنموية في كل مصرف مع توفير ملاكات علمية متخصصة تساعده في صياغة الإستراتيجية الأفضل للمصرف ومتابعة تطبيقها .
 - ب. العمل على إعداد التقارير السنوية والحسابات الختامية بأقصى سرعة ممكنة لاسيما المصارف الحكومية من أجل توفير قاعدة بيانات لكل مصرف وتقديم الدعم المعلوماتي لقسم المتابعة والتخطيط الاستراتيجي .
 - ج. نشر ثقافة ما هية الإستراتيجية وكيفية تطبيقها من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات وإشراك أكبر عدد ممكن من موظفي تلك المصارف فيها ، مع ضرورة التأكيد على حداثة برامج ومواضيع تلك الدورات .

- د. تقديم الحوافز التشجيعية إلى اللجنة المسؤولة عن صياغة الإستراتيجية في حال تقديم إستراتيجية تتلاءم وإمكانيات المصرف .
2. ضرورة اهتمام المصارف التجارية لاسيما الحكومية منها بتنويع مصادر أموالها وتجنب السلوك التقليدي بشأن الاعتماد على مصدر مالي دون آخر ، فضلاً عن ضرورة إتباع إستراتيجية للحفاظ على المودعين الحاليين وأكتساب مودعين جدد .
3. تبني إستراتيجية اقرضية تأخذ على عاتقها زيادة الائتمان النقدي الممنوح وذلك من خلال :
- أ. تقديم القروض والسلف إلى الموظفين بالنسبة للمصارف الأهلية أسوة بالمصارف الحكومية .
- ب. تقليص الإجراءات الروتينية المتبعة في المصارف مجتمع الدراسة .
- ج. تكثيف الحملات الإعلانية حول المصارف وإظهار ميزاتها التنافسية ، لاسيما في مجال محفظتها الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى .
4. تطوير وتنويع الخدمات المقدمة من خلال :
- أ. استحداث خدمات الصراف الآلي في مواقع بعض الفروع ومناطق التجمعات العامة وتوفير الحماية اللازمة لها .
- ب. الإعلان عن الخدمات المستحدثة وإظهار ميزاتها للزبائن .
- ج. وضع جوائز تشجيعية للمشاركين في الخدمات الحديثة .
- د. تقديم الخدمات بأسعار تنافسية في بداية الأمر من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن والحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة .
5. استحداث قسم يأخذ على عاتقه إدارة محفظة الائتمان واختيار مكوناتها على وفق معايير ونتائج بحوث الزبائن وأجراء استبيان لمعرفة آراء الزبائن بخدمات المصرف الائتمانية وما مقترحاتهم بشأن ذلك .

6. ضرورة صياغة رؤية مستقبلية للمصرف ورسالته فضلا عن أهداف واضحة قابلة للقياس يتم في ضوءها تحديد التوجهات الإستراتيجية للمصرف واطلاع جميع العاملين عليها ، ويتم ذلك من خلال :
- أ. الاستعانة بمتخصصين من داخل المصرف وخارجه لتحديد تلك الرؤيا وبناء الرسالة في ضوءها ثم وضع الأهداف .
- ب. نشر الرؤيا والرسالة والأهداف في مقدمة التقارير السنوية التي يصدرها المصرف.
7. إعداد الملاكات الشابة المتميزة من العاملين وتأهيلها بشكل مناسب لخلق صفوفاً قيادية قادرة على تولي مسؤولية العمل المصرفي ، ويتم ذلك من خلال :
- أ. الاستفادة من خريجي الجامعات ممن تم إعدادهم للقيام بالعمل المصرفي لما يمتلكونه من خلفيات علمية وتخصصية في مجال العمل المصرفي .
- ب. إجراء دورات تدريبية نظرية وتطبيقية لملاكات المصرف في الجوانب الوظيفية التي يوجد فيها قصور كون الملاك البشري يعد رأس المال الحقيقي للمصرف .
8. بعد أن أوضحت نتائج اختبار متغيرات الدراسة بوجود علاقة ارتباط وتأثير بينهما يتم توصية إدارة المصارف العراقية أن تأخذ أنموذج الدراسة الموضح في الشكل (2) كآلية عمل تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية .

ثانيا : توصيات تتعلق بالدراسات المستقبلية :

نظرا لأهمية البحوث التطبيقية التي تناولت متغيرات الدراسة وضرورة مواكبة التطورات السريعة لما يشهده سوق العمل المصرفي بعمامة والعراق بخاصة تولدت حاجة ماسة لأجراء مثل هذه الدراسات بغية استكمال الجهد المتواضع بمجموعة من الدراسات اللاحقة وذلك من خلال :

1. إجراء دراسة لدور استراتيجيات تنمية الموارد المالية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة وإجراءها على قطاعات مصرفية ومالية .
2. إجراء دراسة عن أمكانية تبني النماذج الائتمانية الحديثة في بيئة العمل المصرفي العراقي .
3. إجراء دراسة عن إدارة محفظة الائتمان وأثرها في العائد والمخاطرة .
4. إجراء دراسة عن دور الإستراتيجية المالية في الأداء المصرفي الاستراتيجي.



الملاحق

ملحق 1

أسماء السادة المحكمين

- 1- أ.د. غسان قاسم/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد .
- 2- أ.د. عبد الحسين الغالبي/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .
- 3- أ.د. نوري الخاقاني/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .
- 4- أ.د. محمد عبد الحسين الخطيب / قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة كربلاء .
- 5- أ.د. عواد شعلان الخالدي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء .
- 6- أ.د. أحمد خليل الحسيني/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل .
- 7- أ.د. رضا صاحب أبو حمد/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .
- 8- أ. عزيز كاظم نايف / قسم علم النفس/ كلية التربية / جامعة كربلاء .
- 9- أ.م. د. مجبل رفيق مرجان/ عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل .
- 10- أ.م. د. صبيحة قاسم/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد .
- 11- أ.م.د. علي كريم عبد سالم الخفاجي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء .
- 12- أ.م. د. خالد حسين علي/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل .
- 13- أ.م.د. أكرم محسن الياسري / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء .
- 14- أ.م. د. حنان عبد الخضر الموسوي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .
- 15- أ.م. د. عبد الرحمن الملا/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد .

الملاحق

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.931	.934	35

الملاحق

ملحق 3

استمارة الاستبيان

إلى السادة المدراء ورؤساء الأقسام المحترمين

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بوصفها جزءاً من متطلبات انجاز رسالة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية إذ تسعى إلى دراسة (استراتيجيات تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي ، دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية) ، وقد وقع الاختيار على القطاع المصرفي ميداناً للدراسة لما له من أهمية في تنمية الواقع الاقتصادي كونه يعد مصدراً لتمويل مشاريع البنى التحتية وعنصر جذب للشركات الاستثمارية ، على أمل أن تخرج هذه الدراسة بنتائج تخدم مسيرة البحث العلمي في هذا القطاع وذلك بفضل ماستقدمونه من إجابات موضوعية ودقيقة ، كي تكتمل الصورة لذا يرجى ملاحظة النقاط المهمة الآتية :-

- 1- إن الإجابات ستستخدم فقط لأغراض علمية بحثية فلا حاجة لذكر الاسم أو التوقيع على الاستمارة .
- 2- يرجى أن تكون الإجابات على أساس الواقع الفعلي الموجود وليس على أساس ما ترونه مناسباً وصحياً .
- 3- يرجى الإجابة بوضع علامة (✓) أمام اختيار واحد لكل سؤال ترونه يعكس الواقع أو هو اقرب إلى ذلك

شاكرين لكم سلفاً جهودكم المباركة وحسن تعاونكم معنا... ومن الله التوفيق

إشراف

الأستاذ الدكتور
الأستاذ المساعد
علاء فرحان طالب
فؤاد حمودي عباده

الباحث

معلومات عامة

الملاحق

<input type="text"/>	<input type="text"/>	الجنس :- أنثى
<input type="text"/> 42	<input type="text"/> 25 - 18	الفئة العمرية :-
- 50 <input type="text"/>	3 <input type="text"/>	57
- 58 <input type="text"/>	<input type="text"/>	فأكثر
<input type="text"/> دبلوم عالٍ	<input type="text"/> إعدادية	التحصيل الدراسي :-
ماجستير <input type="text"/>	<input type="text"/>	
<input type="text"/>	<input type="text"/> بكالوريوس	دكتوراه وما بعدها
<input type="text"/>	<input type="text"/> مدير	المنصب الإداري الحالي :- مسؤول شعبة
<input type="text"/> - 21	<input type="text"/> 5 - 1	سنوات الخدمة في المصرف :
<input type="text"/>	10 - 6 <input type="text"/>	40 - 26
<input type="text"/>	15 - 11 <input type="text"/>	41 - فأكثر
	<input type="text"/> 16	
<input type="text"/> 6 - 4	<input type="text"/>	عدد الدورات التدريبية المشارك بها :- لا يوجد
<input type="text"/> 3 - 1	<input type="text"/>	9 - 7
فأكثر - <input type="text"/>		

أولاً : استراتيجيات تنمية الموارد المالية

الملاحق

يقصد بها مجموعة من الخطط العلمية والعملية التي تضعها إدارة المصرف لتنمية أموالها سواء أكانت من مصادر خارجية كالقروض والودائع أم داخلية كزيادة رأس المال والأرباح المحتجزة ، ومن الاستراتيجيات التي سيتم اعتمادها بوصفها متغيرات للدراسة :

أ- إستراتيجية تنمية الودائع : أي زيادة أعداد المودعين من خلال رفع معدلات الفائدة على الودائع أو عن طريق تقديم خدمات تنافسية للمودعين.

اتفق بنسبة											العبارات	ت
0 %	10 %	20 %	30 %	40 %	50 %	60 %	70 %	80 %	90 %	100 %		
											يمكن للمصرف الحفاظ على زبائنه عبر رفع معدلات الفائدة على الودائع	-1
											تستخدم إدارة المصرف إستراتيجية التحكم بأسعار الفائدة لكسب ودائع جديدة	-2
											استحدثت أنواع جديدة من الودائع يسهم في زيادة عدد المودعين " مثل حسابات NOW *	-3
											يعمل المصرف على زيادة نطاق الخدمات المقدمة لغرض رفع أعداد المودعين	-4
											يستخدم المصرف الوسائل الحديثة الكفيلة بجودة الخدمة وسرعة إنجازها	-5

ب- إستراتيجية زيادة رأس المال : أي تحديد الطرائق والآليات التي من خلالها يمكن للمصرف أن يزيد رؤوس أمواله

اتفق بنسبة											العبارات	ت
0 %	10 %	20 %	30 %	40 %	50 %	60 %	70 %	80 %	90 %	100 %		
											يسعى المصرف إلى إصدار أسهم جديدة لزيادة رؤوس أمواله	-1
											يعمل المصرف على إصدار الأسهم الممتازة لتعزيز قدرته المالية والاستثمارية .	-2
											يملك المصرف مرونة في استخدام هيكل تمويل رأس المال " نسبة المطلوبات إلى حق الملكية "	-3
											يعد احتجاز الأرباح وسيلة ملائمة لزيادة رأس المال وتوفير السيولة المناسبة للاستثمار	-4
											يلجأ المصرف في تحويل السندات إلى أسهم عند رغبته بزيادة رأس المال	-8

ج- إستراتيجية الحصول على القروض : عند احتياج المصرف إلى السيولة فإنه يتجه للاقتراض من جهات أخرى كونها الوسيلة الأسرع للحصول على الأموال لذا على إدارة المصرف وضع آليات تنظم هذه العملية.

الملاحق

ت	العبارات	اتفق بنسبة																			
		0 %	10 %	20 %	30 %	40 %	50 %	60 %	70 %	80 %	90 %	100 %									
1-	يلجأ المصرف إلى الاقتراض من البنك المركزي عند احتياجه للسيولة .																				
2-	يفضل المصرف إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي لسد احتياجاته المالية																				
3-	يفضل المصرف الاقتراض من المصارف التجارية الأخرى في مواجهة نقصه من السيولة																				
4-	يلجأ المصرف للاقتراض من سوق الأوراق المالية عند الضرورة فقط																				
5-	يعمل المصرف على إصدار السندات المالية بعدها من الأدوات المهمة في توفير السيولة																				

د- إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني: تنص التشريعات على ضرورة احتفاظ المصرف بجزء من ودائعه لدى البنك المركزي بوصفها احتياطاً " قانونياً" مما يحد من القدرة الاستثمارية للمصرف لذا ترغب إدارة المصرف بتخفيض هذه النسبة.

ت	العبارات	اتفق بنسبة																			
		0 %	10 %	20 %	30 %	40 %	50 %	60 %	70 %	80 %	90 %	100 %									
1-	يرغب المصرف بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لرفع قدرته الاستثمارية																				
2-	يبدع المصرف قرارات البنك المركزي المتعلقة بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لتحسين وضعه المالي																				
3-	يعد المصرف من المبادرين في طرح فكرة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني دعماً " لقدرته الاستثمارية																				
4-	يسعى المصرف إلى رفع قدرته الاستثمارية كلما انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني																				
5-	يعد قرار تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني حافزاً " رئيساً" لرفع مقادير الودائع المشتقة من قبل المصرف																				

ثانياً : محفظة الائتمان المصرفي

الملاحق

ملحق 4

الوسائل الإحصائية المستخدمة

1. النسبة المئوية :

$$100 \times \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}}$$

2. الوسط الحسابي الموزون :

$$W \bar{X} = \frac{F_i \times W_i}{\sum f_i}$$

إذ أن :-

$W \bar{X}$ = الوسط الحسابي الموزون.

f_i = التكرار.

3. الانحراف المعياري :

$$S = \sqrt{\frac{\sum f_i (x_i - \bar{x})^2}{f_i - 1}}$$

إذ أن :-

S = تقدير الانحراف المعياري .

x_i = استجابات أفراد العينة .

f_i = التكرار.

\bar{x} = تقدير الوسط الحسابي للاستجابات .

الملاحق

4. أنموذج معادلة الانحدار:

$$\hat{Y} = \hat{a} + \hat{b}\bar{X}_i$$

$$a = \bar{Y} - b\bar{X}$$

$$b = \frac{n \sum x_i y_i - \sum x_i \sum y_i}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

5. معامل الارتباط r

$$r = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

6. معامل التحديد R^2 :-

$$R^2 = r^2$$

7. اختبار F ويستخدم لقياس المعنوية الإحصائية للاتجاه في معادلة الانحدار .

$$F = \frac{MSA}{MSE} = \frac{\text{mean square among}}{\text{mean square error}}$$

8. الاختبار (T - Test) لمعنوية الارتباط :-

$$T = r \times \sqrt{\frac{n-2}{1-r_{xy}^2}}$$

إذ أن :-

$$r = \text{معامل الارتباط}$$

$n =$ حجم العينة (عدد المشاهدات) .

ملحق 5

التحليل العاملي

ا- نتائج المتغير المستقل

Component	Initial Eigenvalues		Extraction Sums of Squared Loadings		Rotation Sums of Squared Loadings	
	Total	% of Variance	Total	% of Variance	Total	% of Variance
1	6.404	32.019	6.404	32.019	4.556	22.780
2	4.485	22.423	4.485	22.423	4.267	21.335
3	2.742	13.711	2.742	13.711	3.493	17.465
4	2.131	10.656	2.131	10.656	3.446	17.229
5	.899	4.493				
6	.781	3.907				
7	.522	2.612				
8	.437	2.186				
9	.341	1.705				
10	.271	1.353				
11	.234	1.169				
12	.190	.950				
13	.163	.813				
14	.128	.639				
15	.085	.427				
16	.065	.323				
17	.047	.237				
18	.033	.163				
19	.026	.130				
20	.017	.085				
		100.000				

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues		Extraction Sums of Squared Loadings		Rotation Sums of Squared Loadings	
	Total	% of Variance	Total	% of Variance	Total	Cumulative %
1	6.357	42.379	6.357	42.379	3.877	25.844
2	2.188	14.584	2.188	14.584	3.430	48.708
3	1.509	10.062	1.509	10.062	2.748	67.025
4	.954	6.358				
5	.743	4.954				
6	.703	4.686				
7	.579	3.859				
8	.564	3.758				
9	.414	2.757				
10	.352	2.349				
11	.279	1.857				
12	.167	1.115				
13	.090	.602				
14	.068	.451				
15	.035	.231				
		100.000				

Extraction Method: Principal Component Analysis.

ملحق 6

قياس الاعتمادية للإستبانة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.851
		N of Items	18(a)
	Part 2	Value	.889
		N of Items	17(b)
	Total N of Items		35
Correlation Between Forms			.860
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.925
	Unequal Length		.925
Guttman Split-Half Coefficient			.920

a The items are: x1, x2, x3, x4, x5, x6, x7, x8, x9, x10, x11, x12, x13, x14, x15, x16, x17, x18.

b The items are: x18, x19, x20, y1, y2, y3, y4, y5, y6, y7, y8, y9, y10, y11, y12, y13, y14, y15.

The background features a central white square with a green border, surrounded by several overlapping, tilted square outlines in light blue, orange, and purple. The text is centered within the white square.

المصادر

المصادر العربية
المصادر الأجنبية

المصادر

أولا : العربية

أ- الكتب

1. أبو حمد ،رضا صاحب :إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر" ،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،2002.
2. أرشيد ، عبد المعطي رضا ، جودة محفوظ أحمد : إدارة الائتمان ، ط1 ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 1999.
3. تيم ،فايز: الإدارة المالية ،أثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009.
4. جبر ،هشام :المدخل إلى العلوم المالية والمصرفية ،منشورات بيت المقدس ،2002.
5. الجنابي ،هيل عجمي ،رمزي ياسين أرسلان :النقود والمصارف "النظرية النقدية" ط1،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2009.
6. جودة ، محفوظ : التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام spss ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
7. الحجار ،بسام : الاقتصاد النقدي والمصرفي ،ط2، دار المنهل اللبناني ، بيروت ،2009.
8. حداد ،أكرم ،مشهور هذلول :النقود والمصارف "مدخل تحليلي نظري "،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2005.
9. الحسيني ،فلاح حسن عداي ،مؤيد عبد الرحمان الدوري :أدارة البنوك " مدخل كمي وإستراتيجي معاصر " ط4 ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.
10. الحناوي محمد صالح ، عبد السلام عبد الفتاح : المؤسسات المالية " البورصة والبنوك التجارية " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2000.
11. الدوري زكريا مطلق ، السامرائي يسرى : البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2006.

12. رمضان زياد، محفوظ جودة: **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
13. رمضان زياد: **إدارة الأعمال المصرفية**، ط6، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
14. الزعبي هيثم محمد: **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
15. السالم، مؤيد سعيد: **أساسيات الإدارة الإستراتيجية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
16. السيد علي، عبد المنعم، نزار سعد الدين العيسى: **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
17. السيسي، صلاح الدين حسن: **الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة**، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 1998.
18. السيسي صلاح الدين حسن: **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد**، الطبعة الاولى، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 1998.
19. السيسي، صلاح الدين حسن: **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 1998.
20. الشمري، صادق راشد: **إدارة المصارف " الواقع والتطبيقات العملية**، ط1، مطبعة الفرح، بغداد، 2008.
21. الشمري، صادق راشد: **إدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية"** ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
22. الصيرفي، محمد: **إدارة المصارف**، ط1، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
23. عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات النقود والبنوك " الأساسيات والمستحدثات "**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
24. عبد الله، خالد أمين، أسماعيل إبراهيم الطراد: **إدارة العمليات المصرفية "المحلية والدولية"**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

25. عبد الله ،خالد أمين ،سعيان حسين سعيد :**العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة "**، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.
26. عبد الله ،عقيل جاسم :**النقود والمصارف** ،الطبعة الثانية ،دار مجد لاوي للنشر ،عمان ،1999.
27. العزاوي ،محمد عبد الوهاب ،عبد السلام محمد خميس :**الأزمات المالية " قديمها وحديثها ، أسبابها ونتائجها ،والدروس المستفادة "** ط1 ،أثراء للنشر والتوزيع ، عمان ،2010.
28. العصار ،رشا ،رياض الحلبي :**النقود والبنوك** ،ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2000.
29. العلاق بشير عباس : **إدارة المصارف " مدخل وظيفي "** ، جامعة التحدي ، ليبيا ، 1998.
30. عوض الله ، زينب ،أسامة محمد الفولي : **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2003.**
31. القرشي ،محمد صالح :**اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية** ،ط1 ،أثراء للنشر والتوزيع ، عمان ،2009.
32. كامل أسامة ،حامد عبدالغني : **النقود والبنوك** ،مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ،البحرين،2006.
33. اللوزي ،سليمان أحمد ،وآخرون :**أدارة البنوك** ، ط1 ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،1997.
34. ماير توماس ،وآخرون : **النقود والبنوك والاقتصاد** ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ،أحمد بديع بليح ، ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة السعودية ،2002.
35. المشهداني ، محمود , هرمز أمير حنا : **الأحصاء** ، ط1 ، بغداد ، 1989
36. موسى ،شقيير نوري ،وآخرون : **المؤسسات المالية المحلية والدولية** ،ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2009.
37. النجار ،أخلاق باقر :**المصارف الإسلامية** ،دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة البصرة ،2009.

38. نجيب ، نعمة الله ، وآخرون : مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001.
39. هندي ،منير أبراهيم :إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات " الطبعة الثالثة ،المكتب الإسكندرية ، 2000.

ب- الدوريات

1. جبر الله ،بدر الدين حسين :الاحتياطي النقدي القانوني كأداة لإدارة السيولة " رؤية تحليلية "مجلة المصرفي ،العدد 2005،35.
2. الدغيم ، عبد العزيز، وآخرون : التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 3 ، 2006.
3. الزوام ، سنوسي محمد ، إبراهيم مختار محمد : تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات ، الفرص ، الأفاق " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع ، كلية الاقتصاد والمحاسبة ، جامعة سبها ، ليبيا ، 2009.
4. شاهين علي عبد الله : إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2005.
5. شاهين علي عبد الله : " دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك " (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين) ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2006.
6. الصانع ، محمد جبار و أبو حمد رضا صاحب :دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية ،المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،المجلد 3، العدد 11 ، 2006 .
7. عبد السادة ، ميثاق هاتف ، وآخرون : رأس المال الممتمك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الأقرضية للمصرف " دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد الخامس ، العدد 19 ، 2008.
8. المزاري احمد عارف كريم : أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الأردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 19 ، 2009.

9. مصطفى ، بالمقدم ، وآخرون : التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، الجزائر ، 2005.

ج - الرسائل والأطاريح

1. البديري ، احمد حسن عطشان : الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن والعراق ، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008.
2. جانكيز بك مها مصطفى : المصارف العراقية بين خيارى الرسملة والاندماج " دراسة على عينة من المصارف التجارية " ، رسالة ماجستير ، قسم إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
3. الحكيم لىلى محسن حسن : إدارة المحفظة الاستثمارية لبعض شركات القطاع الخاص العراقية ، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2009.
4. الحميري ،بشار عباس حسين جواد :أثر إدارة التدفقات النقدية على الأداء المصرفي " دراسة تحليلية مقارنة بين مصارف تجارية أهلية عراقية وأردنية " رسالة ماجستير ،أدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ،2006.
5. الطائي ، رفاه عدنان نجم :دور المصارف الخاصة ومؤسسات الإقراض في الاقتصاد الأردني " دراسة تحليلية للمدة 1990-2001" ،رسالة ماجستير ،قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،2005.
6. المزوري ،حسين أحمد حسين :أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف "دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير ،أدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ،2005.
7. نور ، احمد محمد حسن : قياس القدرة الائتمانية في منظمات الأعمال في الأردن ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
8. الياس ماهر جلال يعقوب : تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 1994-2003 " ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .

ثانيا : الاجنبية

A- Book

- 1- Alexander, David., Nobes , Christopher.; Financial Accounting " International Introduction " , Third Edition , Pearson Education Limited , 2007.
- 2- Bacon Carl R. ; Practical Portfolio Performance Measurement And Attribution , John Wiley & Sonse Ltd. , 2004.
- 3- Bodie Zvi , Kan Alex , Marcus Alan ; Investment , 7th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin 2008.
- 4- Bragg , Steven M.; Accounting Reference Desktop , John Wiley And Sons Inc , Canada , 2002 .
- 5- Cornett , Marica Millon , Saunders , Anthony ; Fundamentals Of Financial Institutions Management , The McGraw–Hill Companies, 1999.
- 6- David , Fred R. ; Strategic Management " Concepts And Cases " , 11th Edition , Pearson Education ,Inc. Upper Saddle River , New Jersey , 2007 .
- 7- Edwards Burt ; Credit Management Handbook , 5th Edition , By Burt Edwards , England , 2004.
- 8- Ferrell O.C. , Hirt Geoffrey , Linda Ferrell ; Business A Changing World , 6th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2008.
- 9- Fields Edward ; The Essentials Of Finance And Accounting For Nonfinance Managers , By Edward Fields , 2002.
- 10- Field, A. , ; Discovering statistics using SPSS, 2nd edition. London: 2005.
- 11-Gitman Lawrence ; Principles Of Managerial Finance , 12th Edition , Printed In U.S.A , 2009.
- 12-Gregoriou Greg N. , Hoppe Christian ; The Handbook Of Credit Portfolio Management , The McGraw–Hill Companies U.S.A , U.S.A , 2009.
- 13-Helfert , Erich A. ; Financial Analysis " Tools & Techniques " , The McGraw–Hill Companies , USA , 2001 .
- 14-Hempel , George H. , Simonson , Donald G. , Banking Management " Text & Cases " , 5th Edition , John Wiley And Sons Inc , 1999 .

- 15-Howells , Peter , Keith Bain , The Economics Of Money , Banking And Finance , England , Ft.Prehtice – Hall , 4th Edition , 2008 .
- 16-Hubbard , R. Glenn ; Money The Financial System And The Economy , 6th Edition , The Addition – Wesley, 2008 .
- 17-Hunger David J. , Wheelen, Thomas L. ; Essentials Of Strategic Management , 4th Edition , Prentice - Hall Inc. , 2008 .
- 18-Kapoor Jack R. , Dlabay Les R., Hughes Robert J. ; Personal Finance , 8th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2007.
- 19-Klien , Peter J. ; Getting Started In Security Analysis , John Wiley & Sons Inc , Canada , 1998 .
- 20-Madura , Jeff ; Financial Institutions And Markets , 8th Edition , , By South-Western Of Thomson Corporation , China , 2008 .
- 21- Mishkin , Frederic S. ; The Economics Of Money , Banking And Financial Markets , 6th Edition , written permission , 2003.
- 22-Mishkin , Frederic S. ; The Economics Of Money , Banking And Financial Markets , 8th Edition , The Addition – Wesley , 2007.
- 23-Mott, Graham; Accounting For Nonaccounting " A Manual For Managers And Students " , 6th Edition , Faxon Graphics Ltd , 2005.
- 24-Noor , Mahmood , Ibrahim , Al-Nami , Adnan , Taieh ; financial and banking ' studies in English ' دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2003 .
- 25-Porter , Gary A. , Norton , Curtis L. ; Financial Accounting " For Decision Makers " International Edition , Thomson South-Western , China, 2007 .
- 26-Rose, Peter S., Commercial Bank Management, Boston :Irwin/McGraw-Hill ,1999.
- 27-Rose , Peter S. ; Commercial Bank Management , The McGraw–Hill Companies, 2002.
- 28-Rose , Peter S. , Hudgins , Sylvia C. ; Bank Management & Financial Services , 6th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Singapore , 2005.
- 29-Rose , Peter S. , Marquis , Milton H. ; Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace " , 10th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2008.
- 30-Ross , Stephen A. , Westerfield , Randolph W. , Jordan , Bradford D. ; Essentials Of Corporate Finance , 4th Edition , The McGraw–Hill Companies Inc , 2004 .

- 31-Ross , Stephen A. , Westerfield , Randolph W. , Jordan , Bradford D. ;
Fundamentals Of Corporate Finance , 7th Edition , The McGraw–Hill
Companies Inc , 2006 .
- 32-Ross , Stephen A. , Westerfield , Randolph W. , Jaffe Jeffrey ; Modern
Financial Management , 8th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , U.S.A ,2008.
- 33-Saunders , Anthony ; Financial Institutions Management " A Modern
Perspective " , 2nd Edition , The McGraw–Hill Companies , 1997 .
- 34-Thomas , L . Loyd B. ; Money , Banking And Financial Markets , By South-
Western Of Thomson Corporation , 2006 .
- 35-Todaro , Michael ,Smith Stephen ; Economic Development ,
8 Th Edition , Pearson Education , India , 2009 .
- 36-Wheelen, Thomas L. , Hunger Davi J. ; Strategic Management And Business
Policy , 11th Edition, Prentice - Hall , 2004 .
- 37-Wheelen, Thomas L. , Hunger David J. ; Strategic Management And Business
Policy " Concept And Policy " , 10th Edition, Pearson Education ,Inc. Upper
Saddle River , New Jersey , 2006.
- 38-Wheelen, Thomas L. , Hunger David J. ; Strategic Management And Business
Policy , 11th Edition, Prentice-Hall , New Jersey , 2008 .
- 39-Wild , John J., Subramanyam K.R. , Halsey , Robert F. ; Financial Statement
Analysis , 9th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Americas , New York , 2007.
- 40-Winger , Bernard J. , Frasca , Ralph R. ; Investment " Introductation To
Analysis And Planning " , 3ed Edition , Prentil – Lci – Hall, New jersey, 1995.

B- Articles

- 41- Costello, A., & Osborne, J; Best practices in exploratory factor analysis: four
recommendations for getting the most from your analysis. Journal of
Practical Assessment Research & Evaluation, 2005.
- 42-David Cox ; Success In Elements Of Banking , Printed And Bound In Great
Britain By Richard Lid , 1988.
- 43-Dunbar Kwamie ; The Impact Of The F.O.M.C Monetary Policy Action On The
Growth Of Credit Risk “ The Monetary Policy – Liquidity Paradox “ , 2008.
- 44- Fabrigar, L. R., Wegener, D. T., Maccallum, R. C., & Strahan, E. J. ; Evaluating The
Use Of Exploratory Factor Analysis In Psychological Research. *Psychological
Methods*, 1999
- 45-James ,Lisa , Smith Peter ; Overdraft Loans “ Survey Finds Growing Problem
For Consumers “ , 2006 .

- 46- Neale Bill , McElroy Trefor ; Business Finance , Person Edition Limited , London , 2004.
- 47- Norensen , Godwin ; Approximate Maximum Likelihood Commercial Bank Loan Management Model , Science Publications , 2009 .

c- Web site

- 1- www.bnet.com
- 2- www.etudiantdz.com
- 3- www.teachmefinance.com
- 4- www.businessdictionary.com
- 5- www.iacpm.org

Abstract

Aimed this study to determine the impact of growth strategies of financial resources (independent variable) with sub variables, which included (Growth strategy of deposits, strategic capital raising, strategic access to credit, and a strategy to reduce the proportion of the legal reserve) in a portfolio of bank credit (dependent variable) according to the dimensions of (the cash credit, the credit Undertaking, and models of new credit), as a comparative study between banks, Iraqi governmental and private, try to answer the following questions which make up the problem of the study:

1 –What is the level of attention of Iraqi commercial banks with application Growth strategies, financial resources By its four branches on a regular basis to develop and improve the credit portfolio of banks researched?

2 – What is the level of attention of commercial banks, Iraqi dimensions (components) of a portfolio of bank credit?

3 - What is the level the impact of Growth strategies of financial resources in the credit portfolio of banks researched?

And crystallize the main objective of the study to identify the role that played by the Growth strategies of financial resources in a portfolio of bank credit, and more specifically, it aims to achieve the following:

1 - Determining the level of Attention on the main study variables (the Growth strategies of the financial resources and bank credit portfolio).

2 - Diagnosis of correlation between the Growth strategies of financial resources and bank credit portfolio

3 - Determining the Relationship of the impact of Growth strategies of financial resources on a portfolio of bank credit to banks researched.

Therefore, the study has adopted a hypothetical Diagram specifying the nature of the relationship between the variables of the study, in order to reveal the nature of this relationship has been to identify a set of

hypotheses as a preliminary study seeks answers to check the validity of the following- :

- 1 - there is a relationship statistically significant correlation between the Growth strategies of financial resources and bank credit portfolio.
- 2 - there is a relationship with a statistically significant impact of the Growth strategies of financial resources in a portfolio of bank credit.

The sample was selected from Iraq's commercial banks (government and private) to conduct the study and testing of hypotheses, as it included the study population on the banks government and four community banks, and collected data from a sample of (56) individuals between the manager and managers of the Divisions in the banks researched.

I have been using the questionnaire Formatas a key tool in the collection of data on the side of the field as well as "for personal interviews and the annual reports of banks for the sample years (2005 - 2009) in order to support the accuracy of data resolution, and the findings of this study to several conclusions, including- :

- 1 - Banks vary in the adoption of the study variables of the study.
- 2 - The presence of correlation and the impact of statistical significance between the Growth strategies of financial resources and bank credit portfolio.

And the study included several recommendations including- :

- 1 - Work to formulate a strategy consistent with the possibility of each bank in order to reach the goals that banks wants.
- 2 - Development department takes it upon himself to credit portfolio management and selection of components according to standards and research results from customers and a questionnaire to find out their views the services of the bank credit and suggestions.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Karbala'a University
Administration and Economics College
Department of Financial and Banking
Sciences



The Growth Of Financial Resources And Its Effect In Portfolio Of Banking Credit

An Comparative Study Between Government and Private Banks

**A Thesis Presented To
The Council Of Administration and Economics College
in Karbala'a University**

**As a Part Of Requirements To Obtain Master Degree In The
Financial and Banking Sciences**

Presented By

Amir Ali Khalil Al - Mosawi

And the supervision By

Prof. Dr
Alaa Farhan Talib

Prof. Asst
Foa'ad Hamody Al-Attar

2010 A.B

1431 A.H